

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٧٢

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثاني عشر - العقد الاستثنائي الاول الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع
في الحادي عشر من كانون الثاني ١٩٧٢

المواضيع المبحوثة:

١ - مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٧٢ بصورة عامة.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٧٢ في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الحادي عشر من كانون الثاني سنة ١٩٧٢ برئاسة حضرة نائب الرئيس الاستاذ نسيم مجدلاني.

تغيب السادة: سورين خان اميريان، عثمان الدنا، رائف سماره، معروف سعد، ممدوح العبد الله، اندريه طابوريان، بهيج تقي الدين، حسن الميس، كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذر السادة: حبيب كيروز، كمال جنبلاط، اميل سلهب، ريمون اده، رفيق شاهين، صبري حماده، بشير الاعور، الامير مجيد ارسلان، اميل مكرزل، فؤاد البرط، عادل عسيان، سميح عسيان،

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام، واصحاب المعالي الوزراء السادة: نجيب ابو حيدر، جميل كبي، الياس سابا، جعفر شرف الدين، هنري طريه، حسن مشرفية، كمال خوري.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرة النواب المحترمين

المتغيبون، تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم

تليت

الكلمة لحضرة مقرر اللجنة الحالية الاستاذ سعيد فواز

ادمون رزق: دولة الرئيس، القوات الاسرائيلية دخلت بعض الاراضي اللبنانية وخربت بها.

الرئيس:

ممنوع التكلم في غير موضوع الموازنة

ادمون رزق:

هذا لا يجوز نريد بياناً من الحكومة يقول ماذا هناك. وكل واحد منا قلق على مصيره والجنوب مهدد والبقاع مهدد ويبروت مهددة، وهذا شيء مصيري نريد أن نعرف هل اننا نعمل موازنة لارض محتلة أم لارض مستقلة؟

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء:

أشارك الزميل الكريم ما تفضل به من أنه لا يجوز المرور بالحدث الذي حصل ليل أمس بهذا المجلس دون أن نأتي على ذكره. لقد وقع الحادث أمس على وجهين، وقع أولاً في بلدة بنت جبيل حيث تسلل فريق من الجنود الاسرائيليين، جنود العدو، الى ضواحي البلدة ونسفوا بيتاً كان يسكنه بعض الفلسطينيين فقتل على حد ما وصل للحكومة من مصادر رسمية ثلاثة أشخاص وأصيب رابع، وكذلك وقعت حادثة أخرى في منطقة العرقوب في كفرحمام وفي راشيا الفخار حيث ألقيت القنابل من المناطق السورية المحتلة من العدو وقد قتل امرأة لبنانية وجرح زوجها وهو على قيد المعالجة وجرت اشتباكات أعلنت اذاعة العدو كما قد سمع الكثيرون أنه قتل فيها اسراييليان وجرح واحد على حد ما أعلنوه.

هذا ما أبلغناه، وهذا ما أصدرت به قيادة الجيش بلاغاً رسمياً فصلته على ما رويته كحادث وقع في الامس. وعلى الأثر، أبلغنا سفيرنا في الامم المتحدة أن يبلغ الحادث بتفاصيله للامين العام ولرئيس واعضاء مجلس الامن، كما أبلغنا ذلك الى سفرائنا في عواصم عدة ليتصلوا بالدول فيبلغون الحادث كما هو.

ان هذا الحادث ليس بالاول ولا اعتقد أنه بالآخر فهو حلقة من سلسلة اعتداءات كانت ولا زالت تستمر من قبل العدو الاسرائيلي. هذا ما لدي أحبيت أن أطلع المجلس عليه.

ادمون رزق:

دولة الرئيس، هذه معطيات القضية، نحن اطلعنا على عدة تصريحات لدولة رئيس الحكومة منذ أكثر من أسبوع يتوقع فيها عدواناً على لبنان دون أن يكون لديه فكرة عن موضع العدوان وعن حجم العدوان وها أن العدوان قد حصل ويقول دولته إنه لا يظن أنه سيكون الاخير، ونحن أيضاً نظن أنه لن يكون الاخير، وان كان بعض الظن اثم، ولكن هناك تطمين نريد أن نعطيه لهذا الشعب المعرض للضرب والمعرض للقصف بعد الحادث الذي حصل فجر الجديد وبعد الحوادث التي تتكرر يومياً. نريد أن نعرف ما هي التدابير التي اتخذتها الحكومة أو التي سبق اتخاذها غير ابلاغ سفيرنا في الامم المتحدة وسفرائنا في العواصم الكبرى أو بعض العواصم. ما هي التدابير التي ترمع الحكومة أن تتخذها والتي اتخذتها على صعيد محلي وعلى صعيد حدودي؟ نريد أن نعرف ذلك لا لاننا نستأخر درس الموازنة ولكن لاننا نشعر بأن ثمة ما هو أهم

من درس الارقام في لحظة مصيرية كهذه . فاذا كانت رئاستكم الكريمة والحكومة المحترمة تقرنا على أن هذا الشأن هو شأن مصري فلتفضل باعطائنا بعض التطمينات لكي يسمعها الشعب اللبناني القلق على مصيره والقلق جدا .

رئيس الوزراء : ايضا أشارك الزميل الكريم بما سمعته منه وما أشار اليه من حادثتين معيتين ، ولا أعتقد انه يتطلب هو أو غيره بعد ما جرى أن يعرف ما اتخذته الحكومة من موقف ومن اجراءات في الحادثة الاولى . اما عن الحادثة الثانية ، فقد قلت في السابق اننا نتوقع ، وكل عاقل مطلع كان لا بد أن يتوقع مثلي ، عدواناً اسرائيلياً ، في هذا الظرف كان جيش لبنان مستنفراً على الحدود وكانت الدوريات مستمرة ليلاً نهاراً ، ولكن من يتسلل في جنح الظلام ويجري هذا العدوان اللئيم لا يمكن أن يتخطاه الجيش بسهولة ، ونحن نؤكد ان لا الحكومة تقبل ولا أنتم تقبلون ولا جيشنا يقبل بأن يكون هناك عدوان ولا يقوم بواجبه . نحن دائماً واثقين بأن الجيش يقوم بواجبه ، ومن أجل هذا احببنا وأحببتم أن نمده بالتجهيزات اللازمة ليكون القيام بهذا الواجب على الوجه الممكن . ان الحادث مؤلم ومؤلم جدا وقد طرحت تفاصيله وقد شرحت موقف الحكومة والبلاد منه ، وأعتقد ان في هذا الكفاية .

الرئيس : الكلمة لمقرر اللجنة المالية الاستاذ سعيد فواز

سعيد فواز : دولة الرئيس

تقرير لجنة المالية والموازنة حول مشروع موازنة عام ١٩٧٢

حضرات النواب المحترمين ،

مشروع موازنة ١٩٧٢ المحال على مجلسكم الكريم بموجب المرسوم رقم ٢٠٣٩ تاريخ ٤ تشرين الاول سنة ١٩٧١ حدد واردات السنة المذكورة ونفقاتها على الوجه التالي :

الموازنة العامة : ٩٦٤٧٩٨٠٠٠ ل.ل.

ثم أضيف اليها مبلغ ١٥٦٠٠٠٠٠ ل.ل. في أثناء دراستها في اللجنة فأصبح مجموعها ٩٨٠٣٩٨٠٠٠ ل.ل.

موازنة مديرية الهاتف العامة : ٧٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

موازنة مديرية اليانصيب الوطني : ٢٣٢٥٠٠٠٠ ل.ل.

موازنة مكتب الحبوب والشمندر السكري ١١٩٠٠٠٠٠ ل.ل.

فيكون مجموع هذه الموازنات : ١٠٨٧٥٤٨٠٠٠ ل.ل.

منها مبلغ خمسة ملايين ليرة لبنانية تؤخذ من أصل موازنة الهاتف وتضاف الى الموازنة العامة ومثل ذلك مبلغ ٥٤٠٠٠٠٠٠ ل.ل. تؤخذ من ميزانية اليانصيب الوطني وتضاف الى موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

لقد زادت اعتمادات الموازنة العامة عن العام الماضي بمبلغ ٢٠٦٣٩٨٠٠٠ ل.ل. وهذه الزيادة ورد القسم الاوفر منها في الجزء الثالث تطبيقاً لقوانين البرامج، منها العائد لتسليح الجيش ومنها المشروع الانشائي المعروف بقانون ال - ١٧٥ ل.ل. المنشور بالمرسوم رقم ٢٢٤٩ المؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني سنة ٩٧١ وموارد هذا الجزء تأتي من الواردات الاستثنائية (أي بسندات تصدرها الحكومة على الخزينة ومن مال الاحتياط).

وأصاب الجزء الاول من هذه الزيادة ما يوازي ٤٧ مليون ليرة لبنانية، وهذه الزيادة تعود في بعض أقسامها لمساعدة الموظفين التي ارتفعت من ١٤١٠٠٠٠٠ الى ١٧٠٠٠٠٠٠ ل.ل. ولتعويض غلاء المعيشة (٥ بالمئة) البالغ ١٩ مليون ليرة لبنانية ولتعويضات التقاعد والصرف التي أصبحت ٣٥ مليون ليرة بدلاً من ٣٣ مليون ليرة ولمساهمة الدولة في نفقات الضمان الاجتماعي التي أصبحت ١٤ مليون ليرة بدلاً من عشرة ملايين

وطرأت زيادة على الجزء الاول من وزارة الدفاع الوطني تبلغ حوالي ٥٣٥٢٠٠٠ ل.ل. منها ٣٩٣٢٨٠٠ في بند الرواتب و ٩٠٠٠٠٠ ل.ل. نفقات ومساعدات اجتماعية و ٦٠٠٠٠٠٠ زادت على النفقات السرية فأصبحت ١٢٠٠٠٠٠ و ٦٠٠٠٠٠٠٠ نفقات الصيانة

ليس في الميزانية تحويل أساسي عما سبق وكانت عليه في الماضي، فالادارات العامة والاجهزة التابعة لها والمجالس والمصالح المستقلة المتفرعة عنها كلها ما زالت كما كانت والاعتمادات المرصدة لها تختلف قليلاً من حيث الزيادات التي طرأت على هذه الادارات بحكم نموها وازدياد النفقات بحكم هذا النمو.

وبالاستيضاح عن مصير التنظيمات الجديدة التي وعدت بها وزارة الاشغال العامة في العام الماضي لجهة مجلس المشاريع ومجلس الإسكان ومصلحة التعمير والمكتب المركزي للدروس، لم يظهر لها وجود ولا يعرف عنها شيء.

وتخليصاً للذمة، بعد وضع هذا التقرير وردني كتاب من الاستاذ هنري اده وزير الاشغال السابق مع صورتين عن مشروع قانونين يقول إنه وضعهما ولم يتمكن من حمل المراجع المختصة على تصديقهما والموافقة عليهما.

ومثل ذلك الدراسة العائدة لتلافي العجز الموجود في مصلحة النقل المشترك فلم يظهر منها سوى ارتفاع هذا العجز من ١٧٨٢٢٠٠٠ ل.ل. الى ٢١٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

وفي معرض دراسة ميزانية وزارة البرق والبريد والهاتف جرى الاستيضاح عن مصير الات الفرز الالكترونية فتبين ان الموعد الذي كان تحدد لبدء عمل هذه الاجهزة هو شهر شباط الماضي ولكن ليس من المحتمل ان تباشر عملها قبل شهر نيسان القادم وهذا التباطؤ ناشئ عن تأخر الملتزم بتحقيق الاعمال التي التزم تنفيذها وعلى ما يبدو لا يوجد في عقد الالتزام بند جزائي يطبق عليه بسبب هذا الاهمال.

وفي أثناء درس موازنة وزارة التصميم اطلع الوزير اللجنة على مجموعة من التقارير والدراسات التي باشرت وزارته في اعدادها توصلا لوضع البرنامج الشامل المتكامل وهذه الدراسات ما زالت في طور الاعداد.

اما الدراسة التي وضعها مجلس الخدمة المدنية حول الاجراء وقدمها الى مجلس الوزراء في اخر شهر حزيران سنة ١٩٧١ فانها لم تقترن بنتيجة حتى الان.

ومما لفت انتباه اللجنة وجود ثلاثة مراكز لثلاثة مديرين عامين في التفتيش المركزي لا يأتون عملا. اما الدروس التي تجري في وزارة الزراعة حول اعادة تنظيمها والحاق المصالح المستقلة بها أو استمرار فصلها عنها فهي لم تصل الى درجة النهاية حتى الآن، والجدير بالذكر ان احدى هذه المصالح وهي مصلحة الابحاث العلمية الزراعية تعتبر ناجحة جدا وهي بنظر مؤسسة التغذية التابعة للأمم المتحدة أفضل مؤسسة من نوعها في العالم.

والمشروع الاخضر يقتصر عمله على نسبة ٣٥ بالمئة من امكاناته العملية بسبب عدم توفر الاعتمادات، وكذلك توحيد المصالح الكهربائية بين مصلحتي الليطاني وكهرباء لبنان فلم يبلغ المرحلة الحاسمة بعد.

ان جميع الملاحظات التي سبق وأشرنا اليها في التقارير السابقة حول موازنات ٦٩، ٧٠، ٧١ ما زالت قائمة ولا أرى لزوماً لتعدادها مرة أخرى طالما انه لم يؤخذ بها حتى الآن.

قانون الضرائب الموعود لم يبصر النور حتى اليوم ولم تدخل الحكومة أي تعديل على قانون الرسوم القضائية لجهة تخفيضها، ولم يتقرر شيء في موضوع ادارة حصر التبغ والتبناك وأموال الخزينة الباقية بحوزتها، ولم يتحدد أي موقف بالنسبة لقضية استيراد السكر الاحمر الذي يحرم الخزينة ربحاً قدره ٥ ملايين ليرة لبنانية.

سلفات الخزينة ما زالت كما كانت في العام الماضي. والبقايا المدورة من الضرائب والرسوم والعائدات التي تم تدويرها من سنة ١٩٧٠ الى ١٩٧١ بلغت ٢٤٨، ٧٠٤، ١٨٠ ل.ل.

وما يسترعي النظر وجود رسوم هاتف بدون تحصيل قدرها ٤٦٨٦٨٢٩ ل.ل.

اما الحد الاعلى لسندات الخزينة التي يمكن للحكومة اصدارها فقد ارتفع من ١٧٥ الى ٢٠٠ مليون ليرة لبنانية.

ولا بد من الاشارة الى ان واردت الجمارك اللبنانية زادت في سنة ١٩٧١ مبلغ ٦٠ مليون ليرة لبنانية عن العام الماضي وذلك في ظل التعرفة الجمركية الحالية، وقسم من هذه الزيادة يعود الى زيادة رسوم السيارات التي ارتفعت ١٤٠ قرشاً عن كل كيلو من وزن السيارة الى نسبة ٣٢ بالمئة من ثمنها.

اما وضع الخزينة فسوف يحدثكم عنه حضرة وزير المالية

ولا بد من التذكير بأن الواردات العادية لم تعد كافية لتغطية نفقات الجزئين الاول والثاني. فقد ارتفع العجز

في قطع حساب سنة ١٩٧٠ الى مبلغ ٨٥، ٤٤٦٢٥٤٧٨ ل.ل. وهذا ما يخالف نص المادة ٢٩ من قانون المحاسبة العمومية.

وهناك واردات التعمير فقد اقتطع منها مبلغ ١٠ ملايين ليرة أضيفت الى الواردات لتحقيق التوازن. اما الباقي فينفق بموجب مراسيم دون رقابة السلطة التشريعية.

ولا بد من الملاحظة الى ضرورة توسيع مفهوم كلمة «بند» زيادة عن مدلولها الحالي نظراً لتعدد البنود وصعوبة التصويت عليها كما أوجب الدستور.

فاذا راجعنا عدد البنود الواردة في مختلف أبواب الموازنة لوجدناه يتجاوز الأربعمئة (٤٠٠) عدا الموازنات الملحقه، ومن الصعوبة بمكان التصويت الأربعمئة مرة على هذه البنود عندما يصدق المجلس على الموازنة.

فلو جعلنا محتويات الفصل الواردة حالياً في الموازنة ضمن محتويات البند يمكننا بهذه الطريقة حصر التصويت بما يقارب الـ ٦٠ بنداً بمجموع الموازنة ويتم تقسيم البند الى أقسام مختلفة والقسم الى عدة فقرات وهذا يحتاج الى تعديل بعض المواد في قانون المحاسبة العمومية.

ان التصويت في فرنسا بعد أن كان يجري على الفصول أصبح يجري على مخصصات الوزارات والابواب تحاشياً للصعوبة المنبثقة عن تعدد التسميات وبالتالي تكرار التصويت على الفصول والبنود.

هذا أهم ما أردت أن أوضحه لمجلسكم الكريم على هامش درس الموازنة، واذا كنت اختصرت الكلام فمرد ذلك الى الرغبة في تحاشي التكرار.

ان اللجنة المالية وافقت على مشروع الموازنة بعد ان ادخلت بعض التعديلات وهي ترحو المجلس الكريم التصديق عليه.

مقرر اللجنة المالية

سعيد فواز

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات النواب المحترمين،

يقسم بياني حول مشروع موازنة عام ١٩٧٢ الى ثلاثة أقسام:

- يتناول القسم الاول مشروع موازنة عام ١٩٧٢

- يتناول القسم الثاني وضع الدولة المالي

- ويتناول القسم الثالث سياسة الحكومة المالية

القسم الاول: مشروع موازنة عام ١٩٧٢ المعروض على المجلس لاقتراره

١ - بلغ مجموع أرقام مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٧٢ كما أرسلته الحكومة الى المجلس النيابي الكريم وكما تم تعديله في لجنة المال والموازنة النيابية حوالي ٩٨٠٤ مليون ليرة لبنانية مقابل ٧٧٤ مليون ليرة لعام ٧١ أي بزيادة قدرها ٢٠٦٤ مليون ليرة أو ما يعادل ٢٦،٧ بالمئة.

يقابل هذه الزيادة للسنة الحالية زيادة للعام ١٩٧١ على العام ١٩٧٠ بلغت حوالي ٥،١ بالمئة (٣٧،٤ مليون ليرة فقط). كما ان متوسط الزيادة السنوية في الموازنة العامة للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٧١ بلغ حوالي ٧،٩ بالمئة فقط (ما يعادل ٤٣،٦ مليون ليرة فقط)

وهكذا، فان مشروع موازنة عام ١٩٧٢ يسجل ارتفاعاً قياسيً في مجموع أرقامه بالمقارنة مع الزيادة التي عرفتها موازنات السنوات السابقة.

٢ - اذا انتقلنا من مجموع أرقام مشروع موازنة عام ١٩٧٢ الى تقسيم هذا المجموع على أجزاء الموازنة الثلاثة لتبين لنا ما يلي:

- بلغ مجموع الجزء الاول ٦٣٤،٨ مليون ليرة أو ٦٤،٨ بالمئة من المجموع.

وبلغت أرقام الجزء الثاني ١٣٤ مليون ليرة أو ١٣،٧ بالمئة من المجموع.

وبلغت أرقام الجزء الثالث ٢١١،٦ مليون ليرة أو ٢١،٦ بالمئة من المجموع.

يقابل ذلك للعام ١٩٧١ النسب التالية:

- الجزء الاول ٧٥،٨ بالمئة

- الجزء الثاني ١٤،٣ بالمئة

- الجزء الثالث ١٠،٠ بالمئة

أما متوسط نسبة كل جزء من أجزاء الموازنة العامة للاعوام ١٩٦٤ - ١٩٧١ فقد كان كما يلي:

- الجزء الاول ٦٨،٤ بالمئة

- الجزء الثاني ١٩،٢ بالمئة

- الجزء الثالث ١٢،٤ بالمئة

وهكذا نجد بأن القفزة القياسية التي سجلتها أرقام مشروع موازنة عام ١٩٧٢، انحصرت في الجزء الثالث من الموازنة العامة الذي بلغ ٢١،٦ بالمئة من المجموع مقابل متوسط سنوي للاعوام ٧١/٦٤ بلغ ١٢،٤ بالمئة فقط وعليه فان الارتفاع الكبير في أرقام مشروع موازنة عام ١٩٧٢ هو في اعتمادات المشاريع الانمائية والانشائية.

٣ - وفي الواقع فإن اعتمادات الجزء الاول من مشروع موازنة عام ١٩٧٢ (وهي اعتمادات النفقات الادارية والمتكررة) قد زادت بنسبة ٨,٢ بالمئة فقط مقابل معدل وسطي للاعوام ١٩٦٤ - ١٩٧١ بلغ حوالي ١٢,٢ بالمئة ومقابل زيادة بلغت ١٤,٧ بالمئة عام ٧١ بالنسبة لعام ١٩٧٠. هذا مع العلم بان اعتمادات الجزء الاول في مشروع موازنة عام ١٩٧٢ تتضمن مبلغ ١٩ مليون ليرة في احتياطي الموازنة لدفع أعباء غلاء المعيشة (٥ بالمئة) الذي أقر في العام الماضي، بينما اعتمادات موازنة عام ١٩٧١ لا تتضمن أي مبلغ من هذه القبيل.

ومن البديهي أن لا تتحمل موازنة سنة واحدة المبالغ اللازمة لدفع زيادة الرواتب والاجور الناتجة عن ارتفاع كلفة المعيشة، خلال سنوات، بل إن توزع هذه الاعباء على أكثر من سنة. وهكذا، فإذا اعتبرنا ان ارتفاع كلفة المعيشة قد حدث قبل بدء عام ١٩٧٢، فإن الزيادة الفعلية في اعتمادات الجزء الاول لمشروع موازنة عام ١٩٧١ تصبح حتى أقل من نسبة ٠,٢ بالمئة المذكورة انفا بذلك تكون الحكومة قد وفّت بوعدها الذي قطعت على نفسها عند تقديمها مشروع موازنة عام ١٩٧١ في آذار الماضي وحدثت بنسبة كبيرة من تزايد النفقات المتكررة في الجزء الاول فبلغت نسبة ٨,٢ فقط (بالرغم من زيادة الرواتب والاجور) مقابل ١٤,٧ بالمئة للفترة ١٩٧٠ / ١٩٧١ ومقابل معدل وسطي بلغ ١٢,٢ بالمئة سنويا للاعوام ١٩٦٤ / ١٩٧١

٤ - اما نفقات التجهيزات القصيرة الاجل والمساهمات، وهي اعتمادات الجزء الثاني من الموازنة، فلقد ارتفعت عام ١٩٧٢ بنسبة ٢١,٢ بالمئة مقابل متوسط سنوي بلغ ٢ بالمئة للسنوات ١٩٦٤ / ١٩٧١ ومقابل انخفاض بلغ حوالي ٧,٩ بالمئة للعام ١٩٧١ بالنسبة للعام ١٩٧٠.

٥ - الا ان التغيير الاهم الذي حصل في أرقام مشروع موازنة ١٩٧٢ هو الزيادة القياسية التي لم يعرفها لبنان بعد والتي أصابت الجزء الثالث من الموازنة. بحيث ارتفعت أرقام مجموع اعتمادات المشاريع الانمائية من ٧٧ مليون ليرة لعام ١٩٧١ الى ٢١١,٦ مليون ليرة عام ١٩٧٢، أي بزيادة بلغت حوالي ١٧٤,٧ بالمئة مقابل معدل زيادة سنوية بلغ حوالي ٦ بالمئة فقط للاعوام ١٩٦٤ - ١٩٧١ ومقابل انخفاض بلغ ٢٦,٧ بالمئة سنة ١٩٧١ بالنسبة لسنة ١٩٧٠. وبكلام اخر، فإن متوسط ما رصد من اعتمادات للمشاريع الانمائية في الجزء الثالث من الموازنة العامة بلغ للاعوام ١٩٦٤ - ١٩٧١ حوالي ٢١١,٦ مليون ليرة عام ١٩٧٢، أي بزيادة بلغت حوالي ١٧٤,٧ بالمئة مقابل معدل زيادة سنوية بلغ حوالي ٦ بالمئة فقط للاعوام ١٩٦٤ - ١٩٧١ ومقابل انخفاض بلغ ٢٦,٧ بالمئة سنة ١٩٧١ بالنسبة لسنة ١٩٧٠. وبكلام اخر، فإن متوسط ما رصد من اعتمادات للمشاريع الانمائية في الجزء الثالث من الموازنة العامة بلغ للاعوام ١٩٦٤ - ١٩٧١ حوالي ٧٧,٩ مليون ليرة. من هنا ان أهم ما يتميز به مشروع موازنة عام ١٩٧٢ هو الطابع الانمائي للموازنة. فموازنة عام ١٩٧٢ المعروضة على المجلس الكريم اليوم هي بدون أي شك موازنة اعمار وانماء يغلب عليها الطابع الانمائي الاقتصادي.

٦ - وإذا نظرنا الى أهم التغييرات التي طرأت على أبواب الموازنة بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧١ لوجدنا ان الزيادة الكبيرة أصابت وزارة الاشغال العامة والنقل بحيث ارتفعت اعتماداتها بنسبة ٧٣،٧ بالمئة . لقد انحصرت هذه الزيادة في الجزء الثاني والجزء الثالث (حيث ارتفعت الاعتمادات من ٢٩ مليون ليرة عام ١٩٧١ الى ٩٠ مليون ليرة عام ١٩٧٢)، فيما انخفضت اعتمادات الجزء الاول بنسبة ٧،٠ بالمئة للفترة نفسها . كذلك فلقد ارتفعت اعتمادات وزارة الاعلام (الجزء الثالث على الاخص، وذلك لاجل تمويل محطة الارسلال الجديدة) ووزارة السياحة (الجزء الثاني) ووزارة الدفاع الوطني التي زادت اعتماداتها للجزء الثالث من ٣٢ مليون ليرة الى ٧٣ مليون ليرة وفق قانون التسليح الذي صدقه مجلسكم الكريم في شهر اب من العام الفائت، بينما زادت اعتمادات الجزء الاول بنسبة ٥ بالمئة فقط مقابل متوسط زيادة سنوية بلغت حوالي ١٤ بالمئة للفترة ١٩٦٤ - ١٩٧١ .

وهكذا نرى ان أهم الزيادات التي طرأت على أبواب الموازنة كانت للجزء الثالث فيها، وأهم هذه كانت لوزارة الاشغال العامة والنقل (٩٠ مليون ليرة مقابل ٢٩ مليون لعام ١٩٧١) ووزارة الدفاع الوطني (٧٣ مليون ليرة مقابل ٣٢ مليون ليرة) ووزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة (١٠،٥ مليون ليرة مقابل ٢،٥ مليون ليرة) ووزارة الصحة العامة (٥ ملايين ليرة مقابل لا شيء) ووزارة الاعلام (٥ ملايين ليرة مقابل لا شيء) ووزارة المالية (١١،٥ مليون ليرة مقابل لا شيء).

٧ - وبالرغم من الزيادة النسبية الكبيرة التي طرأت على اعتمادات الجزء الثالث لموازنات بعض أبواب الموازنة العامة والتي تسببت بالتالي في زيادة موازنات هذه الابواب زيادة محسوسة بالنسبة للعام الماضي، فان مشروع الموازنة الحالية حافظ على أهمية الخدمات الاجتماعية التي اعتمدتها الحكومة كأساس انطلقت منه في تحضير مشروع موازنة عام ١٩٧١، كما سبق وذكرنا في بياننا السابق . وهكذا فلقد حافظت وزارة التربية الوطنية ووزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية على مركزها النسبي الذي تبوأته في موازنة عام ١٩٧١، دون أن تؤدي الزيادة في اعتمادات المشاريع الانمائية الاقتصادية الى تقليص مركز الخدمات الاجتماعية كنسبة من مجموع الموازنة .

٨ - ولعل ذلك يظهر بوضوح أكثر اذا ما تركنا التبويب التقليدي لاعتمادات الموازنة (فيما بين الجزء الاول والجزء الثاني والجزء الثالث) ونظرنا الى تبويب النفقات الوظيفي الذي استحدث لأول مرة في مشروع موازنة عام ١٩٧١ والذي تعيننا حينذاك أن يصبح تقليدا تسير عليه وزارة المالية في كل سنة . والتصنيف الوظيفي هذا اعتمدته وزارة المالية بمساعدة الامم المتحدة وهو معمول به في الكثير من البلدان الراقية، ومن حسن حظنا انه اعتمد في موازنة عام ١٩٧١ . وهكذا فبإمكاننا اليوم أن نقارن، حسب التبويب الحديث هذا، اعتمادات مشروع موازنة ٧٢ مع اعتمادات موازنة ١٩٧١ . وللتذكير نقول إن النفقات تقسم بموجب هذا التبويب الى أربعة أنواع :

أولاً: الخدمات العامة، وتشتمل على:

- الإدارة العامة

- العدل والشرطة

- الدفاع

ثانياً: الخدمات الاجتماعية وخدمات المجتمع، وتشتمل على:

- التعليم

- الصحة

- الضمان الاجتماعي وخدمات الانعاش الاجتماعي

- الخدمات الاجتماعية الأخرى

- مياه الشرب، الوقاية الصحية والخدمات الأهلية

ثالثاً: الخدمات الاقتصادية وتشتمل على:

- الزراعة والري والموارد غير المعدنية

- الصناعة

- النقل والتخزين والمواصلات

- خدمات اقتصادية أخرى

رابعاً: نفقات غير قابلة للتبويب، وتشتمل على:

- فوائد الدين العام

- تسديد الدين العام

- التحويل

- الردييات وديون أخرى

- احتياطي الموازنة

- التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة

٩ - سنأخذ الآن بعين الاعتبار عند بحث التبويب الوظيفي للنفقات مجموع اعتمادات الموازنة العامة والموازنات

الملحقة للسنوات ١٩٧١ و ١٩٧٢. وهذا ما يفرضه علينا منطق شمول الموازنة. وهكذا نجد ان نفقات الخدمات العامة ارتفعت من حوالي ٣١٠ ملايين ليرة عام ١٩٧١ الى حوالي ٣٧١ مليون ليرة عام ١٩٧٢ الا انها كنسبة مئوية من مجموع اعتمادات الموازنة العامة والموازنات الملحقة انخفضت من ٣٥,٦ بالمئة عام ١٩٧١ الى ٣٤,٢ بالمئة عام ١٩٧٢. اما الخدمات الاجتماعية فلقد زادت اعتماداتها من ٢٨٢ مليون ليرة إلى ٣٤٨ مليون ليرة تقريبا الا ان نسبتها الى المجموع بقيت تقريبا على حالها ٣٢,٤ بالمئة مقابل ٣٢ بالمئة. اما الخدمات الاقتصادية، وهنا التغيير الاهم في مشروع موازنة ١٩٧٢، فلقد ارتفعت من ١٩٦ مليون ليرة تقريبا الى حوالي ٢٨٩ مليون ليرة فيما زادت نسبتها الى المجموع من ٢٢,٥ بالمئة الى ٢٦,٧ بالمئة. وهكذا يتضح صراحة ان مشروع موازنة عام ١٩٧٢ والموازنات الملحقة يركز على الزيادة الكبيرة الحاصلة في اعتمادات المشاريع الانمائية الاقتصادية دون أن يمس مركز الخدمات الاجتماعية (الصحة والتعليم وغيرها) التي ركز عليها مشروع موازنة ١٩٧١.

١٠ - وبتفصيل اخر، نرى ان مجموع اعتمادات الموازنة العامة والموازنات الملحقة زاد بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٢ من ٨٧١,٢ مليون ليرة إلى ١٠٨٤,٦ مليون ليرة، أي بنسبة ٢٤,٥ بالمئة. كذلك فلقد ارتفعت اعتمادات الخدمات العامة ٢٠ بالمئة تقريبا (من ٣١٠ مليون ليرة الى ٣٧١ مليون ليرة على الأخص بسبب ارتفاع اعتمادات الدفاع الوطني واعتمادات الخدمات الاجتماعية بنسبة ٢٣ بالمئة (من ٢٨٢ مليون ليرة الى ٣٤٨ مليون ليرة) واعتمادات الخدمات الاقتصادية بنسبة ٤٨ بالمئة (من ١٩٦ مليون ليرة الى ٢٨٩ مليون ليرة) بينما انخفضت الاعتمادات غير القابلة للتوزيع بنسبة ٨ بالمئة تقريبا (من ٨٤ مليون ليرة الى ٧٧ مليون ليرة).

١١ - وفيما يتعلق بالواردات، فان تقديرات مشروع موازنة عام ١٩٧٢ تفوق تقديرات موازنة ١٩٧١ بنسبة ١٠,٣ بالمئة (٧٦٨,٨ مليون ليرة مقابل ٦٩٧ مليون ليرة) كذلك، فان تقديرات مشروع موازنة عام ٧٢ للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها تفوق تقديرات موازنة ١٩٧١ بحوالي ١٣,٥ بالمئة (٢٥٢,٦ مليون ليرة مقابل ٢٢٢,٦ مليون ليرة بينما تفوق تقديرات الضرائب والرسوم غير المباشرة بنسبة ٢,٢ بالمئة فقط (٣٢٤,٥ مليون ليرة مقابل ٣٢٧,٣ مليون ليرة) وتقديرات حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار بنسبة ٠,٢ بالمئة (٢٧ مليون ليرة مقابل ٢٦,٩ مليون ليرة) وتقديرات الإيرادات المتفرقة بنسبة ٢٨,٨ بالمئة (١٥٤,٨ مليون ليرة مقابل ١٢٠,٢ مليون ليرة) الا ان واردات عام ١٩٧١ الفعلية فاقت بالواقع تقديرات الموازنة بمبالغ غير منتظرة كما سيأتي ذكره في القسم الثاني من هذا البيان المتعلق بوضع الدولة المالي

١٢ - يستنتج من كل ما تقدم ما يلي:

أولا: لقد نجحت الحومة هذه السنة بضغط ارتفاع النفقات الادارية الى حد كبير وذلك تمشياً مع سياستها التي أعلنت عنها خلال تقديم موازنة عام ١٩٧١ الى هذا المجلس الكريم. وهكذا نجد انه بالرغم من زيادة

الرواتب والاجور فان نفقات الجزء الاول ارتفعت بنسبة أقل من نسبة ارتفاعها في عام ١٩٧١ أو من معدل ارتفاعها السنوي للاعوام الثمانية الماضية . كما نجد ان نفقات الجزء الاول والثاني ارتفعت بأقل من ارتفاع الواردات الفعلية لعام ١٩٧١ .

ثانيا: عندما قدمت الحكومة مشروع موازنة عام ١٩٧١ في السنة الماضية الى مجلسكم الكريم قالت انه لم يكن بإمكانها زيادة اعتمادات الجزء الثالث فيها بسبب ضيق الوقت الذي حال دون اقرار مشاريع انمائية جديدة . ووعدت بأن تقوم بذلك في موازنة عام ١٩٧٢ . وها هي تبر بوعدها اليوم فتزيد اعتمادات الجزء الثالث زيادة محسوسة لم يعرفها لبنان من قبل اذ بلغت اعتمادات الجزء الثالث حوالي ٢١٢ مليون ليرة مقابل ٧٧ مليون ليرة للعام ١٩٧١ ومقابل معدل وسطي مقداره ٧٨ مليون ليرة للسنوات ١٩٦٤ - ١٩٧١ كما بلغت نسبة اعتمادات الجزء الثالث الى مجموع اعتمادات الموازنة العامة حوالي ٢٢ بالمئة لعام ١٩٧٢ مقابل ٧١ بالمئة فقط لعام ٧١ بالمئة و ١٢ بالمئة فقط للاعوام ١٩٦٤ - ١٩٧١ .

ثالثا: قلنا في السنة الماضية عند تقديم مشروع موازنة ١٩٧١ ان الحكومة أعادت توزيع الاموال المرتقب تحصيلها خلال السنة المذكورة حسب سلم أولويات أعطى المركز الاول للخدمات الاجتماعية ، كالصحة والتعليم والضمان الاجتماعي . وها ان الحكومة تحافظ في مشروع موازنة عام ١٩٧٢ على أهمية الخدمات الاجتماعية هذه بالنسبة لمجموع النفقات ، وذلك بالرغم من زيادة النفقات الانمائية الاقتصادية زيادة كبيرة .

رابعا: وأخيرا ، فاذا كانت موازنة عام ١٩٧١ موازنة يغلب فيها الطابع الاجتماعي الانساني ، فان موازنة عام ١٩٧٢ تتميز بانها موازنة انمائية يغلب عليها الطابع الاقتصادي الانشائي .

وهكذا تكون الحكومة الحالية ، خلال فترة تمرسها بالحكم لمدة خمسة عشر شهراً تقريبا ومن خلال تنفيذ موازنة لم يكن لها اليد الطليقة في وضعها ، وعبر تحضير موازنة جديدة ، قد حافظت على الاموال العامة ووسعت رقعة سيطرة السلطة التشريعية على انفاقها ، وحولت الموازنة الى اداة انماء اقتصادي بعد ان جعلت قبل ذلك وسيلة لتأمين الخدمات الاجتماعية لمجموع المواطنين وفي مختلف مناطقهم .

القسم الثاني : وضع الدولة المالي :

١ - ان الجدول الذي وزع على النواب المحترمين حول وضع الدولة المالي يعطي أرقاما تقديرية عن مالية الدولة بتاريخ ١٠/٣١/١٩٧١ . بينما الجدول المماثل الذي وزع على النواب الكرام خلال مناقشة موازنة ١٩٧١ كان موقوفاً بتاريخ ١٢/٣١/١٩٧٠ والفرق ناتج عن كوننا لم نتمكن بعد من اقفال حسابات السنة الفائتة ، ولما يمضي أسبوعان على نهاية السنة ، بينما ناقش المجلس الكريم موازنة عام ١٩٧١ في نهاية شهر آذار كما تذكرون . وعليه ، فمقارنة وضع الدولة المالي بنهاية شهر تشرين الاول ١٩٧١ مع وضعها بنهاية ١٩٧٠ ينتج عنه بعض المحاذير بسبب موسمية انفاق الاموال العامة وجبايتها . والحكومة تعد المجلس بتقديم بيان

بوضع الدولة المالي بنهاية عام ١٩٧١ بعد أن تكون حسابات السنة المذكورة قد أقيمت. وعليه، فمقارنة وضع الدولة المالي بنهاية تشرين الاول ١٩٧١ مع وضعها بنهاية عام ١٩٧٠ يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الفارق الزمني بين التاريخين.

٢ - نبدأ أولاً بالموجودات التي زاد مجموعها من ٧٦٠ مليون ليرة الى ٨٥٤ مليون ليرة.

- لقد ارتفع النقد الموجود في الخزينة (الصندوق والمصرف المركزي وفروقات القطع) من ٦٠ مليون ليرة الى ١٦١ مليون ليرة.

- كذلك فلقد زادت سلفات الخزينة بأربعة ملايين ليرة فأصبحت ٤٣٥ مليون ليرة مقابل ٤٣١ مليون ليرة بنهاية عام ١٩٧٠. وهذه الزيادة حاصلة نتيجة زيادة السلفات الطويلة الاجل من ٣٦٠ مليون ليرة الى ٣٢٧ مليون ليرة وبانخفاض السلفات القصيرة الاجل الى ٢١ مليون ليرة عوضاً عن ٢٤ مليون ليرة. اما سلفات الاستثمار فلقد بقيت على حالها أي ٨٧ مليون ليرة.

- لقد ارتفعت قيمة الاموال المترتبة على ادارة الحصر من ١٠٠ مليون ليرة الى ١٠١ مليون ليرة فقط. وبالمناسبة أود أن أذكر ان التقرير المسهب عن وضع ادارة الحصر من الناحية القانونية والادارية والحسابية والمالية قد أصبح شبه جاهز، والحكومة مستعدة لبحثه في اللجنة المالية فور الانتهاء من مناقشة الموازنة.

- أما بقايا الضرائب المباشرة التي قدرت بنهاية عام ١٩٧٠ بحوالي ١٨٠ مليون ليرة فلقد انخفضت بنهاية تشرين الاول عام ١٩٧١ الى حوالي ١٥٧ مليون ليرة، أي ان دوائر وزارة المالية قد تمكنت خلال العشرة أشهر الاول من عام ١٩٧١ من تحصيل ما قيمته ٢٤ مليون ليرة من الضرائب المباشرة المتأخرة.

أما بقايا الضرائب المباشرة بتاريخ نهاية عام ١٩٧٠ فتفصيلها كما يلي:

- الجداول الواردة خلال الشهرين الاخيرين من عام ١٩٧٠ ٣٩ مليون ليرة.

- مبلغ قيد التحصيل في الدوائر المختصة ٦٦ مليون ليرة.

- الضرائب المتوجبة على شركة مدريكو ٤٧ مليون ليرة.

- مبالغ حجزت ايراداتها لدى شاغليها وتستوفي فور استحقاقها تقريباً.

١٩ مليون ليرة.

- الضرائب المتوجبة على أصحاب المهن والحرف وهي تستوفي تباعاً ٢ مليوناً ليرة

- الزيادة الطارئة على الاصول الثابتة ٣ ملايين ليرة

المبالغ الموقوفة بقرار من مجلس الشورى ٢ مليوناً ليرة

- مبالغ متوجبة على مفلسين تقريبا ٢ مليونا ليرة
- وهكذا يكون مجموع الموجودات قد زاد من ٧٦٠ مليون ليرة بنهاية عام ١٩٧٠ الى حوالي ٨٥٤ مليون ليرة بنهاية شهر تشرين الاول ١٩٧١ ، أي بزيادة قدرها ١٢٠٤ بالمئة.
- ٣ - تأتي الآن الى المطلوبات التي زادت من ١٣٢٤ مليون ليرة بنهاية عام ١٩٧٠ الى ١٤٠٩ مليون ليرة بنهاية تشرين الاول ١٩٧١ وهذه تفاصيلها:
 - انخفضت الاموال المودعة والتي تخص الادارات العامة من ٣٤٦ مليون ليرة الى ٣٢٥ مليون ليرة.
 - زادت أموال البلديات من ٢٥٩ مليون ليرة الى ٢٨٤ مليون ليرة.
 - بقيت الامانات والمحجوزات على حالها أي ٢٦ مليون ليرة.
 - ارتفعت سندات الخزينة من ٦٢ مليون ليرة الى ٦٩ مليون ليرة. الا انه تجدر الإشارة الى ان سندات الخزينة بتاريخ نهاية عام ١٩٧١ انخفضت الى مبلغ ٢٥ مليون ليرة هي من اصدار عام ١٩٦٩ وتستحق في آذار ١٩٧٢ ، ذلك لان الدولة دفعت خلال الشهرين الاخيرين من عام ١٩٧١ مجمل سندات الدين لمدة ثلاثة أشهر والبالغة ٤٤ مليون ليرة.
 - انخفضت الفوائد المستحقة من ٥ ملايين ليرة الى مليوني ليرة.
 - انخفضت قيمة سندات ١٩٤٩ من ٢٦ مليون ليرة الى ٢٤ مليون ليرة.
 - ارتفعت قيمة سندات التمويل من ٨٢ مليون ليرة الى ٨٤ مليون ليرة.
 - بقيت القروض الخارجية على حالها، أي ٦٣ مليون ليرة.
 - زادت الاوامر قيد الدفع من ٣٨ مليون ليرة الى ٧٠ مليون ليرة.
 - انخفضت الحسابات الجارية من ٦٦ مليون ليرة الى ٤٠ مليون ليرة.
 - زادت الاعتمادات المدورة من ٣٢٠ مليون ليرة الى ٣٨٤ مليون ليرة. وهذه تفاصيلها:
 - مقابل سلفات موازنة: ١٦٢ بدلاً عن ١٥٠ مليون ليرة
 - اعتمادات معقودة: ٦٤ بدلاً عن ٤٣ مليون ليرة
 - اعتمادات غير معقودة: ١٥٨ بدلاً عن ١٢٧ مليون ليرة
 - زاد بند المطلوبات المختلفة من ٣١ مليون ليرة الى ٣٨ مليون ليرة
- ٤ - لقد انخفض الفرق بين المطلوبات والموجودات من ٥٦٤ مليون ليرة بنهاية تشرين اول ١٩٧١. أي ان

وضع الخزينة من هذه الناحية تحسن بمقدار ٩ ملايين ليرة لبنانية.

٥ - وبإمكاننا غدا التحسن في وضع الدولة المالي بشكل آخر، وهو ان نحسب زيادة المطلوبات على الموجودات كنسبة مئوية من مجموع المطلوبات، فبينما كانت زيادة المطلوبات على الموجودات حوالي ٤٢،٦ بالمئة من مجموع المطلوبات في نهاية عام ١٩٧٠، أصبحت في نهاية شهر تشرين الاول ١٩٧١، ٣٩،٤ بالمئة فقط. وفي هذا تحسن ظاهر في الدولة المالي.

٦ - الا ان أهم ما يظهره وضع الدولة المالي بتاريخ ٣١/١٠/٧١ هو انه بنهاية الشهر العاشر للعام ١٩٧١ حققت عمليات الموازنة العامة وفراً وفائضاً للواردات على النفقات بلغ حوالي ٣٨ مليون ليرة، وكأمل ان ننهي سنة ١٩٧١ بتحقيق وفر في الموازنة العامة سيفوق هذا المبلغ بكثير. ولا نقدر أن نجزم الان بمقدار الوفر بسبب عدم اقفال الحسابات النهائية للموازنة وذلك عملاً بالمادة ٨٠ من قانون المحاسبة العامة.

وهذا الوفر في الموازنة العامة يسجل لأول مرة منذ نهاية عام ١٩٦١. اذ ان الموازنة العامة ابتداء من عام ١٩٦٢ وحتى نهاية عام ٧٠ كانت تسجل عجزاً بين مجموع وارداتها ومجموع نفقاتها في أجزائها الثلاثة.

٧ - ويعود الوفر هذا الى زيادة في الواردات لم تكن مرتقبة عند وضع مشروع موازنة عام ١٩٧١. وأهم هذه الزيادة جاءت في الرسوم الجمركية التي ارتفعت من ١٨٩ مليون ليرة عام ١٩٧٠ الى حوالي ٢٤٩ مليون ليرة عام ١٩٧١، أي بزيادة قدرها ٦٠ مليون ليرة، وفي حاصلات البريد والبرق والهاتف التي بلغت ٢٢ مليون ليرة مقابل ١٥ مليون ليرة عام ١٩٧٠. وفي الدفعة الاولى من المتأخرات من شركة التبلاين التي بلغت حوالي عشرة ملايين ليرة وفي تحصيل حوالي ٢٤ مليون ليرة من بقايا الضرائب المباشرة المتأخرة

٨ - كذلك فان هذا الوفر يعود الى انخفاض مستوى الانفاق في عام ١٩٧١. وهذا أمر طبيعي في السنة الاولى من عهد جديد، حيث لا تتوافر امكانيات الانفاق على مشاريع انمائية جديدة. وحتى لا يقع العهد المقبل بنفس هذه المشكلة رأينا ان يمتد البرنامج الانمائي لنهاية عام ١٩٧٧ عوض عن أن يقف في نهاية السنة الاخيرة للولاية.

٩ - وأراني مضطراً أن أقول بأن الحكومة لا تتبجح بهذا الوفر في الموازنة العامة. ذلك انه قد كان من الافضل لو تمكنت من تحقيق المشاريع الانمائية وتنشيط الحركة الاقتصادية بتمويل المشاريع الانمائية عن طريق القروض ولكن في غياب المشاريع المدروسة وعلى الجزء الاول والثاني من الموازنة العامة وأن توفر الاموال عام ١٩٧١ لتنفقها مع غيرها لتمويل المشاريع وفق برنامج مدروس تم اعداده من قبل وزارة التصميم العام، وعرضه معالي وزير التصميم العام في نهاية الاسبوع الفائت هذا مع العلم انه تقدر نفقات الجزء الثالث الفعلية للعام ١٩٧١ بحوالي ٥٣ مليون ليرة مقابل ٦٠ مليون ليرة فقط انفقت عام ١٩٧٠

١٠ - كذلك تجدر الإشارة الى ان موجودات الخزينة بنهاية عام ١٩٧١ بلغت حوالي ٨٤ مليون ليرة مقابل ٦٠

مليون ليرة لنهاية عام ١٩٧٠ مع العلم ان الدولة دفعت للبلديات هذا العام ٥٣ مليون ليرة مقابل ٥٠ مليون ليرة عام ١٩٧٠. وعلمنا أن نعود الى عام ١٩٦٥ للحصول على رقم يقارب هذا الرقم المرتفع لموجودات الخزينة النقدية.

١١ - كما ان مجموع حركة الخزينة أي ما دخل اليها من أموال وما خرج منها للعام ١٩٧١ قد ضرب رقما قياسيا لم يعرفه لبنان من قبل. اذ بلغت الاموال المقبوضة عام ٧١ حوالي ١١١٠ ملايين ليرة والاموال المدفوعة حوالي ١٠٦٨ مليون ليرة مقابل ٨٩٨،٥ مليون ليرة و٩٠٨،٥ مليون ليرة على التوالي للعام ١٩٧٠.

١٢ - اما مقدار الدين العام الذي قدر في نهاية ١٩٧٠ بحوالي ٣٣٢ مليون ليرة. فلقد انخفض بنهاية عام ١٩٧١ الى حوالي ٢٨٩ مليون ليرة، اي بما قيمته ٤٣ مليون ليرة. ويعود هذا الانخفاض الى انخفاض مجموع سندات الخزينة، وسندات ١٩٤٩ وكفالة الدولة لمكتب الحبوب. هذا مع العلم ان سندات التمويل قد زادت بقيمة مليوني ليرة لبنانية.

١٣ - ولقد ذكرنا في حينه ان مقدار الدين العام في لبنان كنسبة مئوية من مجموع واردات الموازنة العامة وكنسبة مئوية من الدخل الوطني هو أقل بكثير مما هو عليه في البلدان الاخرى من متقدمة وفي طور الانماء وانخفاض مقدار الدين العام لنهاية عام ١٩٧١ هذا مع زيادة واردات الموازنة وارتفاع الدخل الوطني يأتي مجدداً ليؤكد انخفاض نسبته للواردات وللدخل الوطني وليعطي دليلاً جديداً على تحسن وضع الدولة المالي وعلى قدرة الدولة على الايفاء بالتزاماتها وتنفيذ المشاريع الانمائية الضرورية.

١٤ - قلت في الماضي عند تقديم موازنة ١٩٧١ للمجلس النيابي الكريم حول نسبة الدين العام في لبنان للواردات العامة وللدخل الوطني ما حرفته:

«هذا لا يعني ان بإمكاننا التوسع الاعمى في سياسة الانفاق. انما هذا يعني بكل تأكيد ان في قدرة لبنان: أولاً: أن يفي بالتزاماته المالية عند استحقاقها

«ثانياً: ان يمول المشاريع الانمائية الضرورية حسب أولوياتها وضمن حدود اقتصادية معقولة»...

كما قلت: «وزارة المالية بإمكانها أن تؤكد ان بإمكان لبنان أن يفي بكل التزاماته المالية وأن يتمكن من القيام بالمشاريع الانمائية اللازمة لا أن يتوسع توسعاً أعمى في سياسة الانفاق».

وهذه في أرقام هذه السنة تأتي لتؤكد ما قلناه في السابق.

١٥ - مما تقدم، يبدو أن لبنان قد خرج من فترة الانكماش الاقتصادي التي بدأت في تشرين أول ١٩٦٦، (أثر أزمة بنك انترا) والتي تفاقمت نتيجة حرب حزيران ١٩٦٧، والتي استمرت أكثر من أربع سنوات.

وها ان سنة ١٩٧١ تمكنا من استعادة مواقعنا على الجبهة الاقتصادية والمالية.

ونأمل أن ندخل مع عام ١٩٧٢ مرحلة جديدة من الازدهار والانماء الاقتصادي، حتى اذا تأمن الاستقرار في المنطقة أقبل لبنان على فترة ازدهار وتطور لم يعرف لها مثلاً في السابق.

القسم الثالث: السياسة المالية:

١ - لقد تحدثنا باسهاب عن السياسة المالية في لبنان ومقوماتها خلال عرض مشروع موازنة عام ١٩٧١ خلال شهر اذار الماضي ولن نطيل البحث هنا في الموضوع نفسه، بل سنختصر بحثنا على المواضيع الاساسية متحاشين التكرار.

٢ - من المعروف ان قسماً كبيراً من مجموع الواردات السنوية مرهون بنفقات ادارية ونفقات متكررة وارادة في الجزء الاول والجزء الثاني من الموازنة. وعليه، فان الواردات الحرة والتي يمكن استعمالها في نفقات جديدة حسب الطلب - وخاصة تلك التي يمكن انفاقها على المشاريع الانمائية في الجزء الثالث من الموازنة - هي ضئيلة للغاية.

٣ - لذلك كان من الواجب البديهي أن تحاول الحكومة الحد من ارتفاع النفقات الادارية والمتكررة في الجزئين الاول والثاني من الموازنة وأن تزيد الواردات بشتى الوسائل وذلك حتى يتأمن سنوياً فائض بين الواردات ومجموع نفقات الجزء الاول والثاني من الموازنة العامة فيستعمل هذا الفائض لتمويل جزء من البرنامج الانمائي خلال السنوات الست القادمة (١٩٧٢ - ١٩٧٧).

٤ - وزيادة الواردات تكون عن طريق:

أولاً: تحصيل المتأخرات من الضرائب، بما في ذلك ما للخزينة في ذمة شركات البترول

ثانياً: تحسين التحقق عن طريق تطوير الجهاز الاداري واعادة تنظيمه ومكننة الحسابات العامة.

ثالثاً: تعديل القوانين الضريبية

٥ - في حقل تحصيل المتأخرات من الضرائب سبق وذكرت اننا حصلنا خلال العشرة أشهر الاولى من سنة ١٩٧١ حوالي ٢٤ مليون ليرة من بقايا الضرائب المباشرة. كذلك فلقد تم الاتفاق مع شركة التابلاين وشركة مصفاة طرابلس ونحن بصدد الاتفاق مع شركة مدريكو مالكة مصفاة الزهراني. وسيحصل للخزينة نتيجة هذه الاتفاقات أموال لا يستهان بها هي بحاجة ماسة لها.

٦ - اما موضوع تحسين التحقق فاننا نعتبره الاساس في عملية زيادة واردات الخزينة ونقدر ان مردوده سيكون أعلى من أي تدبير آخر. كذلك، فاننا نعتقد انه يتطلب وقتاً أطول بكثير من تعديل القوانين الضريبية. وبناء عليه، فلقد أعطينا موضوع تطوير الجهاز الاداري واعادة تنظيمه الاولوية المطلقة في مجال زيادة واردات الخزينة.

٧ - وفي هذا المجال بالذات عمدت وزارة المالية الى اصدار المرسوم رقم ٢٥٠٠ تاريخ ١٨/١٢/١٩٧١

القاضي بتعديل ملاك المديرية العامة للمالية وتعديل بعض شروط تعيين وتدريب مراقبي الضرائب وموظفي التحصيل والجباية فيها. ولقد بدأت المحاولات التي انتهت بالمرسوم رقم ٢٥٠٠ في أواخر عام ٦٧ فكان ان صدر أولا مرسوم مماثل بتاريخ ١٩٧٠/٩/٢٢ ومن ثم أحالت الحكومة للمجلس النيابي مشروع قانون معجل يميز لها تعديل ملاك المديرية العامة للمالية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء (المرسوم ١٠٣٤ تاريخ ١٩٧١/٥/٥). وقد نشر مشروع القانون المعجل هذا بمرسوم رقم ١٩١١ تاريخ ١٩٧١/٩/١٣. وكان أخيراً، وبناء على هذا الحق المعطى لمجلس الوزراء، أن صدر المرسوم التنظيمي رقم ٢٥٠٠ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١٨.

٨ - وبالإمكان اختصار أغراض المرسوم ٢٥٠٠ بما يلي:

أولاً: رفع مستوى موظف مصلحة الواردات ودائرة التحصيل في مصلحة الخزينة وذلك عن طريق:

أ - رفع شروط الانتساب وتحديد هذه الشروط بالاختصاصات التي تناسب العمل المطلوب تأديته.

ب - إخضاع جميع الموظفين لدورة تدريبية تضع برنامجها وزارة المالية في ضوء المشكلات العملية التي تواجه الموظفين خلال تأدية وظيفتهم وإخضاعهم لمباراة في نهايتها تقرر نتائجها ما اذا كانوا سيقفون في الدوائر المعنية أم لا.

ثانياً: إعادة النظر في تنظيم مصلحة الواردات لجهة:

أ - تطوير العلاقة بين المكلف والمراقب من علاقة شخصية الى علاقة مكلف بجهاز كامل فالمكلف لا يعرف بالنهاية من سيفرض الضريبة عليه، كما ان المراقب يتغير من سنة لسنة.

ب - تأمين جهاز علاقات عامة في مصلحة الواردات لتوضيح القوانين الضريبية والتعليمات المتعلقة بها وإعلام المواطنين عن حقوقهم وواجباتهم بهذا الخصوص.

ج - إيجاد جهاز لجمع المعلومات عن المكلفين وتحليلها وتخزينها.

د - مكننة أعمال طرح الضريبة.

ثالثاً: في ضوء التنظيم الجديد المذكور انفاً، وفي ضوء الابعاء الجديدة المنتظر ترتبها من جراء التنظيم الجديد هذا، تقرر زيادة عدد مراقبي الضرائب (مراقب رئيسي ومراقب فئة أولى ومراقب فئة ثانية) وعدد موظفي التحصيل والجباية والمحاسبين وأعضاء الصناديق من ٧١٨ الى ١٠٣٠ موظفاً (أي بزيادة ٣١٢ موظفاً). كما تقرر زيادة مرتباتهم.

والكلفة الإضافية التي سترتبها زيادة العدد هذه وزيادة الاجور ستعوضها الخزينة أضعافاً مضاعفة عن طريق زيادة الواردات. ولدينا مثال صادق على ذلك في الحالات التي كلفنا بتدقيقها المراقبين الذين انقروا فترة

تدريبهم في الخارج. فجاءت النتيجة تؤكد ان الزيادة الكبرى في واردات الخزينة كامنة في تحسين التحقق. ويهمننا ان نذكر ان الوزارة قد أعدت برنامجاً لمكننة جميع حسابات الادارات العامة من نفقات وواردات. وقد أصبح البرنامج هذا جاهزاً ويتطلب تنفيذه وانجازه حوالي أربع سنوات. وقد أعد بالتعاون مع المساعدة الفنية الفرنسية الحكومية.

١٠ - كذلك، فانه معروف لديكم ان بعثة من خبراء مؤسسة فورد الشهيرة بالتعاون مع عدد من الخبراء اللبنانيين كانت قد قدمت توصيات معينة بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل، وذلك في أواخر عام ١٩٦٩. وأود أن أؤكد اليوم من جديد بان هذه التوصيات هي موضع درس علمي وجدي عميق. ولن يقال بان وزارة المالية قد تأخرت في تقديم تعديل قانون ضريبة الدخل. ذلك لانه كما سبق وذكرت وكما أود أن أشدد مرة أخرى، فان الاولوية في زيادة الواردات تكمن في تحسين الجهاز الاداري المكلف تطبيق القوانين وتطويره. وبما ان ذلك أجدى، وبما انه يتطلب وقتاً أطول من مجرد تعديل القوانين، فلقد بدأت وزارة المالية به دون أن تنسى موضوع تعديل القانون.

١١ - وبهذه المناسبة أود ان أشدد على ان التعديل المنوي اجراءه لا يتضمن رفع معدلات الضرائب لان تطوير الجهاز الاداري سيغنيينا عن رفع معدلات ضريبة الدخل. وأما أؤكد بأن التعديل يهدف الى ابقاء العبء الضرائبي معتدلاً لان لبنان ما زال في طور النمو حتي يشجع الاستثمار الصناعي عن طريق تساهل أكبر في معدلات الاستهلاك. وهو سيهدف الى العدالة في توزيع العبء الضريبي على أساس القدرة على الدفع وسيحافظ على المبادرة الفردية ويشجعها ولن يتصدى لسرية المصارف المعمول بها اليوم.

١٢ - وأخيراً، لا بد لنا ونحن نتكلم عن السياسة المالية من التطرق الى ما تقوم به الوزارة في حقل تطوير السوق المالية وتطوير المؤسسات المتخصصة في التسليف المتوسط والطويل المدى.

١٣ - فمن المعروف ان وزارة المالية أصدرت هذه السنة دفعتين من سندات الخزينة لثلاثة أشهر، الاولى بأربع وعشرين مليون ليرة والثانية بعشرين مليون ليرة. وقد عمدت الوزارة في بيع هذه السندات الى تقليد جديد لم يعرف في لبنان من قبل. اذ بيعت هذه السندات بالمزاد العلني، فكان أن بلغ الطلب على هذه السندات أضعاف قيمتها، وكان أن بيعت بأعلى من قيمتها الاسمية (وذلك لمن دفع أعلى ثمن) وكان أن بلغت الفائدة عليها نسبة ٢،٥ بالمئة بالسنة تقريباً. وستعتمد الحكومة في المستقبل على مثل هذه السندات بسبب انخفاض نسبة الفائدة عليها وبما لها من منافع أخرى غير مباشرة على صعيد تطوير السوق النقدية.

١٤ - ولا يمكن لنا أن ننسى بنك الانماء الذي صدر قانون انشائه مؤخراً. وكذلك، فالوزارة تعمل اليوم مع جمعية مصارف لبنان لتعديل التشريع المتعلق بالمصارف المتوسطة والطويلة الاجل وذلك حتى يقبل القطاع الخاص ويشجع على انشاء مثل هذه المصارف.

١٥ - وأخيراً، فإن وزارة المالية تدرس اليوم بالتشاور مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وجمعية مصارف لبنان تعديل قانون النقد والتسليف والتشريعات المالية الأخرى بحيث يساهم مصرف لبنان والقطاع المصرفي الخاص بشكل أوسع في عملية انماء البلاد الاقتصادية.

ولا يسعنا هنا إلا أن نشدد على ضرورة المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي في جميع الاجراءات التي نتخذها. ذلك لاننا نعتبر أن الاستقرار المالي والنقدي هما أساسيان لكل انماء وازدهار حقيقيين.

دولة الرئيس،

حضرات النواب المحترمين.

هذا ما رأيت عرضه عليكم هذا المساء راجياً من مجلسكم الكريم المصادقة على مشروع الموازنة كما أحالته الحكومة وكما تم تعديله في لجنة المال والموازنة.

وشكراً

الرئيس: حضرة الزملاء المحترمين

أعلم ان بعض الزملاء المحترمين مدعوون الى حفلة عشاء في القصر الجمهوري عند فخامة الرئيس لذلك أرفع الجلسة لتمكنهم من حضور هذه الحفلة على أن تعقد الجلسة القادمة لمناقشة البيان بصورة عامة يوم الخميس القادم أي بعد غد في الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرة النواب المحترمين

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزيف مغبغب

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، حضرة الزملاء

قبل أن أبدأ ملاحظاتي على مشروع الموازنة لا بد من التوقف قليلاً وسؤال الحكومة بشخص رئيسها عن الاحداث التي نمر بها والتي تعتبر أحداثاً جساماً، وهي توجيه الانذار من العدو الى لبنان فيما يتعلق باحتمال اعتداء ممكن على هذا البلد.

لذلك وقبل أن أتابع هذه المناقشة أرجو من دولة رئيس الحكومة أن يعطينا صورة واضحة عن هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: من حق المجلس الكريم في هذا الظرف بالذات أن نشركه بما هو قائم بصدد العدوان الاسرائيلي والعدو الاسرائيلي.

لم يكن الانذار الذي ورد الى الحكومة بالمفاجأة ربما الاسلوب والوقاحة الذي وضع فيهما كان

يدعو الى المفاجأة لولا اننا نعهد في اسرائيل ما عهدناه من أساليب ولكن بعد التهديدات العلنية والكثيرة من مسؤولين وفي الصحف، ومن وكالات الانباء، لم يكن هذا الانذار مفاجأة وخصوصا ان ما رافقه من استعدادات وحشود عند العدو وفي الارض المحتلة، كان يجعل المسؤولين في لبنان يتوقعون أن يتبع ذلك أشياء خطيرة.

وعلى هذا فلم يكن لنا من بد بأن نتخذ الحيلة وجميع الاجراءات وعلى كل صعيد ضمن امكاناتنا اجراءات في الداخل، منها ما يتعلق باجراءات الامن ومنها ما يتعلق بجيشنا المستعد لمجابهة أي عدوان مهما كانت الامكانات عند العدو ومهما كانت امكاناتنا في لبنان، ومن جهة أخرى الاتصالات العربية والدولية لاطلاع أشقائنا العرب على ما جرى وقد قامت الحكومة بنشاط في هذا السبيل ووضعت رسالات وأرسلت من قبل فخامة رئيس الجمهورية شخصا الى كل ملك ورئيس عربي يشرح فيها الواقع وما يمكن أن يتلوه من مفاجئات. ولذلك فقد كان اتصال هنا وفي العواصم الكبرى وفي للامم المتحدة، لدى مجلس الامن، والامين العام الامم المتحدة لاطلاعهم باستمرار على تطورات الموقف وما يمكن أن ينتج عنه وليس سرا أن أقول بأننا أيضا حرصنا على اتصال دائم بكبار المسؤولين عند اخواننا وصيوفنا الفلسطينيين، وكان كما قلت واعيد، كان تفهما وتفاهما على رد الاخطار عن هذا البلد بكل الوسائل. وليس لي الا أن أعلن بأن التجاوب عندهم كان كما نتوقعه كريما وصادقا ووطنيا.

هذا ما جرى الى الآن، وبعد الحوادث الاليمة التي وقعت منذ أسبوع توقفت الحوادث على حدود لبنان، حوادث عرفتموها جميعا ما جرى فيها منذ أسبوع وما جرى بعدها من نسف بعض البيوت وما أدى اليه ذلك وقد رأيت من اللام أن أتوجه بنفسي الى الحدود والى معظم الحدود لأشعر اخواننا ومواطنينا هناك بأن المسؤولين في لبنان والمواطنين اللبنانيين جميعا من خلال المسؤولين في لبنان يشعرون معهم ويشاركونهم فيما يحسون به وما يشكون منه ولاستمع منهم الى كل ما عندهم، علنا نتناور به للعمل.

هذا ما قمنا به جادين مخلصين، وأعتقد ان كل لبناني يشاركنا في هذا الموقف واننا يجب ان نفهم العدو ان لبنان في مواقف مثل هذه هو رجل واحد وانه اذا كان من أهدافه أن ينفذ الى شق الضفوف في لبنان فليعلم مرة أخرى بأن هذا يستحيل عليه وعلى غيره عندما يتعلق الامر بلبنان ومصلحة لبنان العليا

الرئيس: ليتابع المناقشة الاستاذ جوزيف مغيب

مقاطعا - أريد أن أعلق على حوادث الحدود.

الرئيس: ستتكم بدورك، لا تشاغب.

نهاد بويز: دولة الرئيس، تعبير المشاغبة لا يليق بمقام الرئاسة وأرجو أن لا يكرر هذا الكلام لأن للشاغبة أهلها وأريد أن أقول بصدد ما صرح به دولة رئيس مجلس الوزراء.

الرئيس: أرجو أن لا تتكلم لأنني أعطيت الكلام للاستاذ مغبغب ليتكلم عن الموازنة والمقاطعة ليست من الالادب البرلماني.

نهاد بويز: أرجو أن يتسع صدرك الى أبعد من ذلك. نحن زملاؤك وأقول بالنظام بما ان دولة الرئيس أثار موضوعا لا يتعلق بالموازنة في شيء فأصبح من حق هذا المجلس ومن حقي وأنا في عداد هؤلاء النواب، أن أقول، ولا يمكن لاحد من هذا المنبر أن يمنعني، وإنني اريد أن أسجل ان هذه مخالفة من قبل الرئاسة على النظام الداخلي.

الرئيس: سجل ما تريد، ولكن أنت المخالف. وليتابع الكلام الاستاذ جوزيف مغبغب.

نهاد بويز: مقاطعا - أن نتكلم بالارقام وأن تضاء ساحاتنا، وأن تزفت طرقاتنا، وحدودنا مهددة بين ساعة وساعة، وهل تعلم ما تقوله جرائد العالم اليوم؟ تقول جريدة الارورور على أن جميع الحدود مسكرة وغير مفتوحة في وجه اسرائيل الا حدود لبنان. أهل هذا صحيح؟ وهل هذا صحيح ان جميع البلاد العربية سدت حدودها في وجه اسرائيل ولن تتمكن من أن يحصل هنالك ما يحصل في لبنان؟

وانني أعيد هذا القول لان احدي الجرائد الكبرى جريدة الارورور في فرنسا التي تأتي الثانية بعد الفياغرو، صرحت بشعار يعلن للجمهور هذا الامر. أههل تريد أن نسكت عن ذلك وأن لا نقول لدولة رئيس الوزراء الذي شغل مركز وزير الخارجية بالوكالة طيلة هذه المدة؟

هذا هو السؤال المتواضع البسيط الذي كنت أريد أن أسأله لدولة الرئيس. فاذا تكرم بالجواب فنحن له من الشاكرين، وان لم يتكرم فنحن له من العاذرين.

الرئيس: أيها الزملاء الكرام، ان الاستاذ جوزيف مغبغب أثار قضية وأجابه دولة الرئيس، واننا في معرض مناقشة عامة ولكل نائب أن يقول ما يريد في هذه المناقشة. فكل نائب عندما يأتي دوره يمكنه أن يجيب الرئيس أو أن يطلب من دولة الرئيس ما يريد وليس ان يقاطع الخطيب لاننا نريد أن نتكلم قبل غيرنا. فهناك ستة أسماء يريدون الكلام وعندما يأتي دور أي زميل منكم يمكنه أن يقول ما يريد.

وأرجو الأستاذ مغبغب أن يتكلم.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، اعتقد تعليقا على ما تفضلت به، لا يمكن ان ننسى بعض الحقائق البسيطة وهي التالية:

ان لبنان هو الدولة الوحيدة المحاذية للعدو الذي لم يخسر شيئاً من ارضه، وان اخواننا الذين حتى الحين لم يتنازلوا او لم يرفضوا قرار مجلس الامن رقم/٢٤٢/ فانهم وحتى اشعار اخر، اخر ما يمكن ان يتوصلوا اليه هو حدود ٤ حزيران. فالقضية التي نحن بصددتها على ما تحمل من مخاطر لفقدان جزء عزيز من ارضنا امر يجب ان يحملنا جميعاً بادىء ذي بدء ان نكون صفاً واحداً وبالتالي ان نحول دون تعريض ارضنا وسلامة ارضنا الى ما يعكر، او الى ما يمس ارضنا بأي اعتداء. واعتقد اننا اذا اردنا ان نوفق بين حرصنا على متابعة بحثنا في مناقشة الموازنة وبين ما لهذا الموضوع من اهمية يجب ان تخصص جلسة على الاقل وعلى ان تكون جلسة ويكون فيها نصاب، يدعى الجميع ويتحملون مسؤولياتهم ويصير مناقشة فيما بيننا حتى نتوصل الى ما قد يفيد والى ما قد يوجه الحكومة في سياستها في امر خطير كهذا. ليس من المفيد في شيء ان نعمل على جانب مناقشة الموازنة لاتخاذ قرار او لاصدار توصية أو للوصول الى أي حل أو أي توجيه الى الحكومة بالوضع الحاضر او على هامش الموضوع.

- فارجو من رئاسة المجلس ان تحدد منذ الحين جلسة خاصة لبحث هذا الموضوع الخطير واطلب من دولة رئيس المجلس ان يخصص هذه المناقشة الان على ان تنابع موضوع المناقشة ولتكن مناقشة الموازنة في جلسة غير هذه. واذا كانت الرئاسة الكريمة لا تود تعيين جلسة خاصة فاني اعتبر ان هذا الموضوع يقدم على اي موضوع اخر.

الرئيس: حضرة الزميل، انا اقول انه بعد ان يتكلم الزملاء، هذه جلسة لمتابعة درس الموازنة وفي نهاية الجلسة سنتفق مع الحكومة على تعيين جلسة لهذا المعنى.

جوزف مغيب: دولة الرئيس، انتقل الى موضوع الموازنة، وبصورة عابرة، وحتى نفسح المجال الى سوانا اقول: دولة الرئيس، اعتقد بان هذه الموازنة ولا اريد ان اقلل من شأن مشروع الموازنة هذه السنة، لا بد انه قد طرأت عليها تحسينات عديدة، ولكن ما يمكن التوقف عنده، القول ان المطلوب هو الخروج عن المألوف، المطلوب هو عدم اتباع الروتين، ليس هناك من ثورة في هذه الموازنة، عندما نرى ان الجزء الثالث منه هو ٢٠٠ مليون ليرة منها ٧٥ مليون ليرة للدفاع. واعتقد ان الخروج عن المألوف بما يدفع البلاد نحو التطور والنمو يقضي بأن تكون هناك قواعد اولية تتناول ما يلي:

اولاً، الاستقرار والامن. الاستقرار والامن، لا يمكن لاي دولة ولا لاي مجتمع ثان، لا أقول دولة حديثة نريد ولنا اطماع، او لنا من الاهداف السامية والمثل في ان نبلغ طور الدول المتقدمة، اقول انه لا يمكن لاي مجتمع ان ينمو او ان يتطور في ظل الفوضى، في ظل ما نراه من رعب احياناً، في تعديات، من انتشار السلاح، من تكاثر الحوادث خصوصاً ان هذه البلاد تدين بالكثير الكثير اولا الى الثقة، ثانياً الى المناخ او الاطار الذي ينمو من خلاله النشاط الفردي. واعتقد بان امام الحكومة، بعد ان اتفقنا على ان يخصص جلسة في هذا الموضوع، ان نعالج موضوع الامن، الامن الداخلي وعلى الحدد.

القاعدة الثانية، واعتقد بان هذا ما يهمننا مباشرة هي قضية ضبط الواردات، وواردات الدولة تحتاج الى سياسة يكون عنوانها اولاً عصر النفقات ثم تحسين الجباية، ثم تحسين التحقق وضبط الادارة واعتقد ان هذه القواعد تستلزم بصورة لا يرقى اليها الشك اعادة النظر والتدقيق بالواردات التالية:

اولا قضية الريجي،

لا يمكن ايها السادة أن تبقى الريجي على الوضع الذي هي عليه في الوقت الذي يباع كيلو الدخان الدولي بسعر دولار اي ثلاث ليرات ونصف، لا يمكن ان نستمر في اعطاء دونمات الدخان، وفي السياسة التي تسيّر عليها الدولة عندما تبلغ تكاليف كيلو الدخان بين ١٠ و ١٢ ليرة، وعندما يكون هناك ستة الاف الى سبعة الاف كيلو تصدير.

هذا يعني بالارقام، خسارة تتراوح بين ٣٥ الى ٤٠ مليون ليرة.

انا لا اؤمن بسياسة الحماية التي تتبعها الدولة.

هناك مثل صيني يقول: بدلا من ان نعطي الناس كل يوم سمكة لتأكل، فلنعلمها الصيد.

يجب ان تكون هناك سياسة ديناميكية، سياسة منتجة مثمرة تقوم على التزاحم، تقوم على المنافسة، تقوم على الانتاجية، على الفعالية.

يجب ان يركز اقتصادنا على الانتاجية والفعالية، لا على الحماية ولا على ضمانات اجتماعية تعطىها الدولة بدون حساب.

اذا كان هناك مناطق كالجنوب فلنسرع في موضوع الري، هناك مناطق اخرى، فلنشجع فيها صناعة الحرير. اما اليوم فلا يمكن ان نستمر تحت طائلة خسارة ٣٠ الى ٤٠ مليون ليرة سنويا.

قضية الريجي اذا، يجب اعادة النظر بها خصوصا اعادة النظر بالادارة، باوضاع الادارة، بالديون، بالادارة السابقة التي ارهقت واوصلت الادارة الحالية الى ما هي عليه ويجب محاسبة الذين اخطأوا والذين ارتكبوا والذين هدرنا والذين اختلسوا.

فلا يمكن اذا ان نمر بقضية الريجي خصوصا واننا نرى فيها موردا يمكن ان يؤمن للخزينة ما لا يقل عن ٣٥ الى ٤٠ مليون ليرة سنويا.

واعتقد ان معالي وزير المال الذي تيسر له الاطلاع عن قرب على اوضاع الريجي لا يعارض هذه الاقوال.

ثانيا قضية شركات البترول،

موارد شركات البترول. لقد اثرنا خلال بحث اتفاقيات البترول ان هناك امكانيات

- وكنت اود واثني ان يكون معالي وزير الاقتصاد حاضرا عند البحث في هذا الموضوع ولكن اعتقد ان الدكتور سابا وزير المالية يمكنه ان ينوب عنه .

معالي الوزير، انت تعلم ان قضية شركات البترول، وهذه الاتفاقيات، وقد استمعت ربما الى الانتقادات التي وجهت، واعتقد ان هناك على الاقل موضوعين كان متفقا عليهما فيما بيننا، الاول قضية التوزيع . لا يمكن ان تبقى ضمن الشركات، احتكار التوزيع، اذا كان يخرج عن النطاق اللبناني وعن مدى تفكيره وعن طاقته ان يكرر البترول وان يكون صاحب مصفاة . فلا اعتقد ان احدا يجادل بأن في طاقة هذا اللبناني ان يؤمن نقل البترول من المصفاة الى المحطة، وقضية توزيع البترول تؤمن ارباحا بالملايين، فلا يجوز ان تبقى وفقا على الشركات الكبرى، على شركة الشل، والسوكوني وسواهما، وان لا يكون بين يدي اللبنانيين سوى ١٥ بالمئة من قيمة التوزيع .

ثم هناك نقطة ثانية، قضية اسعار البترول الخام . لقد سبق ان عرضنا انه بعد اقفال قناة السويس اصبح المنفذ الوحيد للبترول العربي هو لبنان وسوريا، وانه من الضروري ان تقوم اتفاقات بين لبنان وسوريا لتوحيد الموقف فيما بينهما، ثم لفتح مفاوضات مع الدول المصدرة لتتمكن من الحصول على البترول باسعار اقل، تصل بين كلفة الانتاج الى اي سعر ممكن الوصول اليه، الى اقل من السعر الحالي، وان من شأن هذا الوفرة فيما يختص بالاستهلاك المحلي ان يؤدي الى زيادة وارداتنا بعشرات ملايين الليرات . وقد تقدمنا بهذا الموضوع ببعض الأرقام خلال بحث اتفاقيات البترول واعتقد ان هذا الموضوع ونحن على عتبة المفاوضات مع شركات اخرى يكون من المفيد جدا ان نخرج عن التقاليد والقواعد التي سلكناها مع اي، بي، سي .

وفي كل حال، فتوحيد الموقف مع سوريا وفتح المفاوضات مع الدول المنتجة، من شأنها ان تؤدي الى زيادة وارداتنا بكميات بالغة .

ثالثا، قضية رسوم المواد الملتهبة،

رسوم المواد الملتهبة يا معالي الوزير، تعلم جيدا ان عشرات الاف الاطنان ومئات الاف الاطنان يراقبها موظف عادي، وقد قبل الكثير الكثير أن هناك كميات من البترول تخرج دون رقابة وتباع في السوق وكأن الرسوم مستوفاة عنها . .

واذا ما عملنا حسابا بسيطا بين الكميات المنتجة والكميات المستوردة للاستهلاك الداخلي وبين الواردات، لوجدنا فارقاً . ولا بد يا معالي الوزير ان تبحثوا عن مصير هذه الفوارق التي تزداد سنة بعد سنة .

رابعا، قضية كازينو لبنان .

لقد سبق ان اثرت موضوع تلك الليلة الواحدة التي تم فيها سحب خمسة ملايين ليرة من الكازينو . وذلك قبل الانتخابات السابقة، وان الكازينو وقع في عجز . وهناك ديون تترتب على الكازينو، في حال ان هذه

المؤسسة التي يفترض ان تغذي واردات الخزينة بملايين الليرات اضافة الى ما تقوم به حاليا، ويجب ان لا نمر بها مرور الكرام.

ونطلب بالحاح تحصيل المبالغ السابقة والتي تبلغ عشرة ملايين ليرة، وان يصار الى ضبط ادارة الكازينو لان في ذلك ما يسد ثغرة كبيرة.

خامسا، قضية الغاء بعض المصالح المستقلة،

واصل هنا الى موضوع الانعاش الاجتماعي.

مصلحة الانعاش الاجتماعي. استغرب كثيرا كيف انها تعمل حاليا. . نخصص لها موازنة تقارب ١٤ مليون ليرة. اذا كانت قضية ايواء الطلاب فهناك يوجد سبعة الاف الى ثمانية الاف حالة ايواء منها الكثير الكثير من ابناء اشخاص ميسورين. فاذا كان هناك قضية حالات اجتماعية، الحالات الاجتماعية اكثر من ان تتحملها الدولة. واذا كان هناك قضية ايتام فلتكن هناك دائرة تتوازن فيها وتتعدل فيها الحظوظ بالنسبة الى جميع الايتام. اما ان تقوم مصلحة الانعاش الاجتماعي بحفر الاقنية او بصب الاقنية التي هي من عمل وزارة الموارد، وان تشق الطرقات كما هي، فهذا من شأن وزارة الاشغال.

قضية الايواء، انا ارجو ان تحصر قضية الايواء. يكلف الطالب الف ليرة، بينما يكلف في المدارس الخاصة وفي المدارس العامة اقل من ذلك.

وزير المالية: ولكن هذا للتعليم فقط.

جوزف مغبغب:

يمكن تأمين هذا التعليم، ولكن ان يكون هناك ايواء فيجب ان يحصر بالايتام وان تكون هناك دائرة بسيطة لا تستوجب هذه الابنية الشاهقة كما لا تستوجب هذه الادارة الفضفاضة فندفع الملايين رواتب وايارات لقاء اعمال يمكن ان تحصر بعدد قليل من الموظفين.

ثم قضية سكة الحديد، قضية سكة الحديد هذا سرطان يتآكل الخزينة.

قضية النقل ايها السادة، سبق ان ذكرنا ذلك مرارا.

الاورتوبوس الخاص، يدفع ثمن نمرة حوالي ٤٠ الف ليرة، ويدفع ثمن البنزين سبع ليرات وربع، ويدفع جمر ك السيارة ويقوم بالخدمة ذاتها ويتقاضى ١٥ غرش للراكب، ثم رغم ذلك يحقق ارباحا؟

فلا اقل من فرض شروط، او الدخول بمناقصة، او تلزيم النقل المشترك ووضع الشروط التي ترونها. وهذا ما يمكن ان يوفر ملايين الليرات على الخزينة.

ثم قضية سكة الحديد، انا لست بغني، ولكن ما لا يمكن ان اسلم به هو الاستمرار بأن تنزف الدولة، فتضع ١٢ او ١٥ مليون ليرة سنويا عجز سكة الحديد ولا نجني منها شيئا.

هذا وضع لا يمكن ان نستمر عليه، فيجب وضع حد بأي ثمن.

هذه الموارد من شأنها وحدها أن توفر للخزينة ما يزيد عن مائة وخمسة وعشرين مليون ليرة سنويا ومن شأنها ان تخفف كثيرا عن عاتق الدولة من امكانية القيام وتحقيق المشاريع او من ايجاد الاموال التي نحن بأشد الحاجة اليها.

واخيرا اقول لجهة سياسة القروض.

انا اعتقد واقول للدولة: لا تخافوا من القروض، نحن معكم في اي قرض ينفق في قضايا منتجة او في مشاريع يمكن ان تؤدي الى انماء اقتصاد البلد لانه من اهم فوائد هذه القروض ان الفائدة اليوم هي بسعر منخفض، ثم ان المال يفقد من قيمته سنويا، ثم ان كلفة الاشغال تزداد سنة بعد سنة بما لا يقل عن ١٠ بالمئة او ١٥ بالمئة.

اكثر من كل ذلك، ان تحقيق هذه المشاريع بسرعة قصوى من شأنها ان تدفع بالبلد، ان تنفذ البلد من التخلف، وان تنقذه من الوضع المتردي الذي نحن فيه وتجعلنا ننطلق نحو التطور لنكون بمستوى الدول المتقدمة التي نحن بأشد الحاجة الى الوصول اليها.

لذلك، ارى، وهنا أود ان اصل الى قضية الخطة السداسية

الخطة السداسية يبشرنا معالي وزير التصميم بأنها لا تحتاج الا الى جزء من القروض.

وهنا اقول حول الخطة السداسية مع انها تتجاوز مع رغباتنا جميعا الا انها تستدعي ملاحظات نتوقف عندها.

نحن نريد المزيد من المشاريع، المزيد من الانفاق، فلا تقفوا عند حد القروض. نحن نطالبكم اولا بأن تضبطوا قضية الواردات بأن تزيدوا هذه الواردات. واذا احتجتم الى الانفاق فاعقدوا القروض. هناك مجالات للقروض، للقروض الداخلية، للقروض الدولية، للقروض الخاجية، فلا يمكن ان تقف في السنوات القادمة المشاريع على ما تفضلتم به نحن بحاجة الى ما لا يقل عن ملياري ليرة في الست سنوات القادمة حتى يمكن ان نتفادى الوضع المتخلف الذي نعانيه حاليا.

واقول برهانا على ذلك. تبشرنا يا معالي وزير التصميم بقضية الاوتوستراد ب - ٦٠ كيلو مترا اوتوستراد. ستون كيلو مترا اوتوستراد أي بما يعادل عشرة كيلو مترات في السنة.

هل هذه هي السياسة الانمائية المنتظرة في لبنان اليوم؟ وهنا اود ان اتوقف لاقول: اننا نحن اليوم على مفترق طريق بين ان نبقي بين الدول المتخلفة وبين ان ننطلق وننقذ هذا البلد من التخلف الذي هو فيه.

هذا يتوقف الى مدى بعيد على المرحلة التي نحن مقبلون عليها. عشرة كيلو مترات من الاوتوسترادات؟؟..

هذا امر لا يجوز. لا يجوز ان نقبل به ولا يجوز ان نسلم به، ولا يجوز ان نعرضه على الشعب اللبناني بأنه فتح عظيم.

انا ارى ان الاوتوستراد اذا كان يجب ان يعمل، يجب ان يعمل دفعة واحدة وبجميع الاتجاهات. وهنا اود ان اصل الى قضية الافضليات وكم كنت اود في بحث مناقشة كهذه ان تكون الحكومة جاهزة بكامل اعضائها حتى يتيسر لكل وزير ان يستمع الى توجيهات المجلس النيابي خصوصا وان هذه التوجيهات ليست يومية فهي المناسبة الوحيدة التي تتوجه بها الحكومة بآراء النواب.

قضية الاوتوستراد، اذا كان هناك اجتزاء، لا يمكن الا ان ندرس قضية الأولوية. حتى اليوم الاووية معطاة لاوتوستراد طرابلس.

وما اود الاشارة اليه هو الهدف الذي نتوخاه، ماذا نريد؟ خصوصا دور لبنان الطبيعي، دور لبنان السياسي، دور لبنان على صعيد المواصلات، على صعيد التجارة، على صعيد المواصلات، البرية، الجوية، البحرية، اللاسلكية. يجب ان نبرز دور لبنان الدولي، دور لبنان الذي يشكل المرأة الزاوية في هذه المنطقة.

انت تعلم يا معالي الوزير ربما ان الشقيقة سوريا لزمت الاوتوستراد من دمشق حتى درعا. فهناك قضية الاوتوستراد في سوريا تسير على قدم وساق. شاهدت بنفسي قضية المطار في سوريا.

مطار المزة لا يقل شأنًا وهو في طوره عن مطار باريس. فاذا كنا حريصين على دور لبنان الاولي في هذه المنطقة خصوصا على صعيد المواصلات لا يمكن الا ان نعطي الاوتوسترادات الدور الاول وان يكون في جميع الاتجاهات. بيروت - دمشق - حتى المصنع. بيروت - طرابلس وحتى العبد. وبيروت صور وذلك، اذا كان هناك من اولوية فيجب ان تعطى الى بيروت - دمشق. بيروت - المصنع، لان هذا الاوتوستراد وحده من شأنه ان يعطي الاهمية الكافية للمرفأ، ومن شأنه ان يحافظ على اهمية الترانزيت في لبنان. فلا يمكن ان نقول: عملنا قطعة من الاوتوستراد خلده - الناعمة، وان نعطي الباقي باتجاه طرابلس، ولا اقل من شأن طرابلس ولكن اقول اذا كان هناك من اولويات يجب ان تعطى الى اوتوستراد بيروت - المصنع.

وفي كل حال بالنسبة الى الاوتوستراد الجنوبي اقول: ان الوصول الى جسر الدامور سيزيد من اكاليف الاجزاء الباقية من الاوتوستراد لانه عندئذ ستكتظ المنطقة التي تليها بالسكان فترتفع اسعار الاراضي وستبلغ كلفة الاوتوستراد بعد الدامور اضعاف كلفة ما قبلها.

لذلك اطلب وارجو من وزير التصميم ان يعيد النظر في موضوع الاوتوستراد الجنوبي وان يجعله حتى صيدا وفي اسوأ الاحتمالات حتى مفرق وادي الزين - شحيم.

وفي كل حال اشدد على اهمية اوتوستراد بيروت - المصنع وذلك ابرازا لدور المرفأ وابرازا لدور لبنان في الترانزيت.

ثانيا قضية المرفأ، أرجو ان لا ننتظر لحظة واحدة. قضية المرفأ أصبحت محزنة، قضية المرفأ لا يجوز ان نستمر فيها على الحل العشائري المرفأ لا يزال بأيدي بعض الاقطاعات، لا يسهوا عن بالكم، بأن هناك اقطاعات في المرفأ.

التفريغ تتولاه عائلة أو عائلات، التجريم كذلك، الشحن والارشاد كذلك، اذا كنا خصوصا حريصين على مراعاة التطور، واذا ما استمرت قضية قناة السويس سنوات اخرى على ما هي عليه، يجب ان ننتظر الحمولة التي تفرغ وتعبأ من مرفأ بيروت في الخمس سنوات قادمة حتى - عشرة ملايين طن. فهذا لا يجوز او لا يسمح لنا ان نواجه الحالة على ما هي عليه حاليا، فيجب الاستعانة بمرفأ طرابلس اذا لزم الامر، وفي كل حال لا يجوز لنا ان ننتظر لحظة واحدة دون أن ننفذ الحوض الرابع من المرفأ، ودون ان نجهز مرفأ بيروت باخر ما توصل اليه الفن، من اجهزة حديثة فنية بامكانها اجراء عمليات التفريغ والتعبئة بأسرع ما يمكن، ويمكننا هذه الادوات، دون ان نبقي على الاقطاعات، وعلى الاقطاعات المقللة. اعتقد ان هذا معيب، وهذا مخجل، ولن يوصلنا الى البعيد. ويجز في نفسي كثيرا ايها السادة عندما ارى ما لا يقل عن ثلاثين مركبا بانتظار تفريغ حمولتها على المرفأ، حيث قمت منذ أيام قليلة اضطررت إلى التوقف وقد احصيت عدد هذه المراكب. اعتقد، أن هذا معيب.

ثم قضية رسوم المرفأ، لا يمكن ان تترك على هذا المنوال، قضية الرسوم، زيادة مئة بالمئة عن سوانا. وكذلك ارتفاع اجور الشحن. وذلك يجعل مرفأ بيروت غير مرغوب فيه. مرفأ تنصرف عنه البواخر. ولهذا نعود فنقول، اذا كنا حريصين على ان نبقي للبنان الدور الاول في المواصلات، والدور الاول في الترانزيت، فهذا غير ممكن بهذه العقلية، وبهذه السياسة، وبالوضع الذي هو عليه مرفأ بيروت. هذا لجهة المرفأ واعتقد انه اذا لزم زيادة عن ذلك؟ قدر ما تشاؤون.

قضية المرفأ، قضية المطار، قضية الاوتوستراد، قضايا حيوية، قضايا اساسية، تقدم على اي اعتبار اخر بنظري بالنسبة الى اهميتها في النمو والى مساعدتها في تطوير هذا البلد.

وهنا اصل الى قضية المطار.

لاحظت انكم في الخطة السداسية تعالجون قضية المطار وكأنها قضية توسيع مدرج او انشاء بناء، القضية بنظري هي ابعد من ذلك، المطار في بيروت، يوم انشيء سنة ١٩٤٣، كان خارج المدينة، اصبح اليوم في وسط المدينة. اكثر من ذلك. ذهبنا كلنا الى الخارج ورأينا المطارات. في العشر سنوات القادمة لا يمكن ان يبقى مطارنا صالحا. .. اذا شئنا ان تبقى بيروت محطة رئيسية، محطة دولية للطيران، لا يمكن ان نسمح لانفسنا بأن يبقى مطارنا كما هو. جميع هذه الاصلاحات التي تقترحونها أراها مفيدة وضرورية للعشر سنوات القادمة حتى ننتهي من مطار جديد. وما اصر عليه. وقد سبق ان ناديت بذلك مرارا وتكرارا، هو ان نلجأ حاليا وفورا الى التفكير والمباشرة بانشاء مطار جديد يتضمن جميع مواصفات المطارات الدولية من حيث الاتساع والموقع ومن حيث التجهيزات الفنية والانشاءات. هذا امر ضروري ان تنفقوا خمسين مليون ليرة على مطارنا الحالي، فلكم ما شئتم، ولكن يجب

ان تنفق هذه على اساس ان تستهلك خلال العشر سنوات القادمة، اما المطار الحالي، فلا يمكن على الصعيد الصحي، على صعيد تنقية المدن، على صعيد الضجيج، على صعيد قيمة الأرض، اعتقد ان قيمة ارض المطار في السنوات القادمة وحدها ستجعل قضية انشاء المطار الجديد لا يكلف الدولة تقريبا شيئا.

لذلك، ارى اعادة النظر في قضية المطار. والقول ان الخمسين مليون ليرة التي سننفقها هي فقط لاستعمال المطار في العشر سنوات القادمة وان نضع فوراً مشروعاً يقضي في ان نجعل في العشر سنوات القادمة مطاراً جديداً، وهناك على ما اعلم امكانات، هناك شركات دولية ربما يكون بالامكان ان تستعينوا بها لانشاء وتحويل هذا المطار من جديد فنبقى على المستوى المطلوب ونبقى محققين للسياسة التي نحن جميعاً متفقون عليها.

- ولن اتوقف كثيراً على قضية المدارس والمستشفيات. واعتقد بانه بالنسبة للمستشفيات لدي ملاحظة بالنسبة للضمان الاجتماعي. الضمان الاجتماعي ترك الكثير الكثير من اللبنانيين الذين هم احوج وهم اقل شأنًا اقتصادياً من الطبقات المستفيدة من الضمان الاجتماعي، تركها بدون اي حماية، المزارعون، الفلاحون، العمال الزراعيون، صغار الحرفيين، صغار الملاكين، هؤلاء جميعاً، اي ما يقارب المليون لبناني جعلناهم بدون اي ضمانه صحية، وحصرناها بالفئات التي هي أعلى شأنًا واقتصادياً من هؤلاء، واعتقد ان هؤلاء احرى بالحماية، وهؤلاء احرى بالعناية الصحية.

لذلك ارى من الضروري العناية بالمستشفيات وتعميم الطلب على جميع - الفئات، والاكثر من المستوصفات المحلية ومن المستشفيات الحكومية. هذا امر لا مناص منه في السنوات القادمة، واعتقد ان هذا ما يجب ان نوليهِ كل عناية.

لا ملاحظات لي على المدارس، هناك قضايا تربوية تتعلق بالتوجيه، بمستوى التعليم بالتوجيه السياسي. انا لست هنا بصدد الحكم على قضية الترخيص لجميع الاتجاهات في ان تعمل في هذا البلد ولكن يجب قبل كل شيء ان يكون هناك توجيه وطني وان تكون للدولة سياسة في هذا الشأن، فلا يجب ان ننسى ان الدولة وان الحكومة منبثقتان عن الاكثريه وعن اكثريه لها سياسة ولها رأي ولها ايضاً عقائد.

اصل الى قضية السياسة الزراعية، واعدود فاكر انه من المؤلم ان لا يكون معالي وزير الزراعة حاضراً لسمع قضية الزراعة.

ماذا نرى في الزراعة؟ كوارث، كوارث، ثم كوارث تتلوها. الزراعة، اذا كان هناك من استحقاق في هذا البلد لا احد هو للمزارعين الذين ما زالوا في مناطقهم يتعاملون مع ارضهم، خصوصاً، ان ما تتميز به المنتجات الزراعية هو ارتفاع في سعر الكلفة، وانخفاض في سعر المبيع، وعدم تصريف الانتاج.

فالمطلوب، لا اقول ثورة ايها السادة، ولكن سياسة ديناميكية، سياسة من شأنها ان تتحاشى الكارثة ولا اقول اكثر.

التفاح، صندوق التفاح بليرتين او ثلاث بأقل من سعر الكلفة، سعر الكلفة اربع او خمس ليرات، قضية العنب. سعر الكيلو واصل الى الطريق بخمسة قروش، والمنتجات الزراعية الاخرى بالنسبة الى المنتجين هي اقل من سعر الكلفة وتقع في خسارة وحتى الحمضيات مهددة بأن تغرق بمنتجات الضفة الغربية.

على ماذا نحن مقبلون؟ والفت النظر الى ان الزراعة ما زالت تمتص ٦٠ بالمئة من المواطنين..

ففي هذا الحقل، غياب الدولة لا يمكن ان يستمر كما لا يمكن ان نهمل الاولويات التي يجب ان نسير عليها وهي اولا قضية التسويق، قضية تخفيض سعر الكلفة، يجب ان نخفض سعر الكلفة، ثم قضية المياه. لا يمكن ان نبقى سهل البقاع وخصوصا السهول. قبل ان نروي الجبال، يجب ان نروي السهول. لدينا ابتداء من عكار، الكورة، البقاع، الجنوب خصوصا وان هذه قضية تمكن من استصلاح الأراضي بأسعار زهيدة. الزراعة يجب ان ننطلق منها في تنظيم اقتصادي، لان القطاع الزراعي هو قطاع اساسي اولي. الانطلاق يجب ان يبدأ منه. كما اقول ان هناك مجالات لإنشاء سدود على الانهر العالية امثال الصفا والباروك، ومنذ عشر سنوات طالبنا بان يحول نبع الصفا عن الكهرباء، ولم تعد هناك كهرباء على نبع الصفا، وان كثيرين من اصحاب العلاقة قد وافقوا معنا على ان نحول نبع الصفا من مياه منتجة للكهرباء الى مياه تعطى الاولوية للشفة ثم للري.

هذه جميعها بالاضافة الى قضية التعجيل في مسح الاراضي. اذا بقيت قضية مسح الاراضي الزراعية على ما هي عليه حاليا مع عمليات الضم والفرز لن ننتهي من عملية مسح الاراضي قبل خمسين الى مائة سنة. نطلب الاسراع بالمساحة وتحديد المدة.

مجالات اخرى عديدة يضيق بنا المجال واكتفي بذلك مفسحاً المجال لسواي من الزملاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس،

لا بد من كلمة حول البيان او الايضاحات التي اعطاها دولة رئيس مجلس الوزراء بخصوص قضية الحدود الجنوبية، وبغيابة اتوجه الى معالي وزير الدفاع الوطني بالوكالة فأقول:

ان نوايا إسرائيل معروفة، نواياها العدوانية معروفة. والمرحوم الشيخ موريس الجميل منذ سنة ١٩٥٠ نبه المسؤولين الى هذا الخطر والى نوايا اسرائيل باحتلال الجنوب والاستيلاء على مياه الليطاني. والان صار تهديد من قبل اسرائيل. والحكومة اخذت بعض التدابير الداخلية والدبلوماسية. وحسنا ما فعلت، والحالة هادئة نوعا ما اليوم بالنسبة للبارحة، ولكن يجب ان لا ننام على حريز ونعتبر ان القضية قد انتهت، ونحن بالاجماع في هذا المجلس على ما اعتقد وفي صفوف اللبنانيين، نطلب من الحكومة ان تتخذ جميع التدابير اللازمة للحفاظ على سلامة اراضيها وفي جملة هذه التدابير قضايا الامن الداخلي والمواضيع العسكرية وايضا المفاوضات مع المنظمات الفدائية التي على ما اعتقد تفهمت وضع لبنان، وقبلت بأن لا تسيء الى لبنان وان لا تعطي ذريعة لاسرائيل

لاحتلال قسم من اراضيها دون اي فائدة لها. واذا قيل ان منظمات الفدائيين او بعضها غير منضبطة، فالمشكل وبيت القصيد هو ان نتمكن نحن من جعل هذا الانضباط امرا واقعا، لا ان نتأسف منه وان نتضرر لا سيما نحن نعلم بأن بعض افراد تلك المنظمات غير المنضبطة تعمل لمصلحة اسرائيل.

دولة الرئيس، زملائي الكرام.

لن اتكلم مطولا عن مشروع موازنة ١٩٧٢ بعد المناقشات التي جرت بشأنه في اللجنة وبعد الايضاحات التي اعطاها كل من حضرة مقرر اللجنة ومعالي وزير المال.

والحق يقال ان مشروع موازنة هذا العام كما عدل في اللجنة، هو افضل بكثير من الموازنات السابقة، ولا سيما من ناحية الانماء والتعليم والصحة العامة. الا ان الاهم في الموضوع هو مقدار الاعتمادات التي ستستعمل خلال هذا العام ونوعية هذا الانفاق.

واعيد القول هنا، للمرة العاشرة، بأنه يجب اتخاذ جميع التدابير الالية الى تخفيف ما تعودت ان اسميه الهدر والسرقات، واذكر منها:

- التشدد في مراقبة الأشغال العامة اثناء تنفيذها، وبالاخص لجهة توفر المواد الاولية في مصبات الباطون وحداثة الطرق وتزفيتهم.
- ضبط الاشغال المنفذة بالامانة وقيودها.
- اجراء مراقبة دقيقة على عمليات استلام الاشغال والتوازم.
- تنسيق العمل على قدر المستطاع بين اشغال الطرق والكهرباء والهاتف والمجارير.
- تنظيم عملية شراء الزيت والمحروقات وضبط قيودها ومراقبة استعمالها.
- ملاحقة كل مسؤول يلحق الضرر بالخزينة بما فيه الذين يخطئون عن قصد او غير قصد في وضع دفاتر شروط ناقصة او مغلوطة والذين يسببون الحكم على الدولة بالملايين من الليرات.
- فالى كل وزير مسؤول، اوجه هذا النداء ليعي واجباته ويستعمل صلاحياته فيكون قاسيا في فرض العقوبات الرادعة على كل مخالف.
- ان طلبي هذا هو من الاهمية بمكان لاننا مقبلون على اتفاق مئات الملايين من الليرات الملحوظة في موازنات الدولة والمصالح المستقلة والتي سترصد في الخطة السداسية.

وضع الدولة المالي

وبخصوص وضع الدولة المالي لا بد من اسداء كلمة شكر الى معالي وزير المال على البيان الذي ادلى به وقد اتى برهانا قاطعا على سلامة الوضع المالي وتحسنه بصورة ملموسة خلال هذا العام.

فالمفهوم من هذا البيان ان الداخل على الخزينة من الرسوم والضرائب قد فاق الخارج منها، مع العلم بان حجم الانفاق الحكومي خلال السنة المنصرمة كان اكبر مما كان عليه عام ١٩٧٠ والمفهوم ايضا ان موجودات الخزينة النقدية اضحت ضعف ما كانت عليه في نهاية عام ١٩٧٠.

فنظرا لهذه البجوحة النسبية اود ان الفت انتباه وزير المال الى عدم اصدار سندات خزينة الا عند الحاجة الاكيدة. اقول هذا لان الخزينة لم تستعمل قط الاموال المقبوضة من جراء بيع السندات الاخيرة بقيمة ٤٤ مليون ليرة وقد كلفت حوالي ١٦٠ الف ليرة فوائد ومرد عدم استعمالها هو الى تدفق الاموال على الخزينة ووجود رصيد اكثر من كافية لديها.

الا انه مع تقديري للنتيجة الحسنة التي توصل اليها وزير المال ومعاونوه اقول بأنه كان من الممكن الوصول الى نتيجة افضل بكثير القيام بمهام وزارة الدفاع الوطني التي اخذت القسم الاكبر من اوقاته وجهوده على حساب ما كان يريد هو وما تقتضيه المصلحة العامة من الاشراف الدقيق على العديد من الدوائر لو أن الحكومة لم تخطيء بتكليف وزير المال والمصالح المرتبطة به.

ومن جهة ثانية، بما ان معاليه اوضح لنا ان رصيد حساب البلديات قد ارتفع الى ٢٨٤ مليون ليرة في نهاية تشرين الاول سنة ١٩٧١ فلا يسعنا الا ان نطالبه بزيادة المدفوعات اليها لتمكين من صرف الاموال اللازمة لتنفيذ مشاريعها العمرانية والصحية.

سياسة الحكومة المالية:

اني اهنيء الحكومة على السياسة المالية التي رسم خطوطها العريضة وزير المال في الجلسة الاخيرة ضمن اطار النظام الحر المنظم المبني على المبادرة الفردية بالدرجة الاولى. ولا اغالي اذا قلت ان هذا المجلس باكثرية الساحقة ان لم اقل باجماعه يوافق على هذه السياسة السليمة والمجدية.

وقد سبق لي ان بينت سنة ١٩٦٩ الخطوط عينها لهذه السياسة عندما قلت ان النظام الضريبي الافضل للبنان يجب ان يركز على الاسس التالية:

- ١ - الاعتدال بصورة عامة لتشجيع النشاطات الاقتصادية.
- ٢ - العدالة الى ابعد حد ممكن بحيث يصيب العبء الضريبي كل فئة من المكلفين حسب امكاناتها المادية.
- ٣ - المساواة بين المكلفين من فئة واحدة بمحاربة التلاعب واسبابه ومسببيه.

وقد قلت ايضا ان النظام الضريبي يجب ان يتطور تدريجيا مع نمو البلاد الاقتصادي وازفت سنة ١٩٧١ «بأن وضع البلاد الاقتصادي الحالي، رغم الجمود الذي اعتراه، يسمح برفع نسبة بعض المعدلات الضريبية تبعاً لارتفاع الناتج القومي ومعدل الدخل القومي للفرد».

وبنتيجة الدرس الذي قمنا به في حزب الكتائب بالاشتراك مع الهيئات الاقتصادية والعمالية توصلنا الى تعيين نسبة الاقتطاع من الدخل القومي لتغذية الصناديق العامة فحددناها ب - ١٧ بالمئة للموازنة العامة، يضاف اليها ٤ بالمئة للبلديات و ٤ بالمئة لفروع الضمان الاجتماعي الاربعة، على ان ترتفع هذه النسبة الى ١٩ بالمئة عندما يصل لبنان الى عتبة البلدان المتقدمة (وهذا مرتقب سنة ١٩٧٥).

ومن نافل القول ان نظامنا الضريبي الحالي وقد شبهته باللباس المرقع، يحتاج الى الكثير من التعديلات بالغام بعض الرسوم والضرائب وتخفيض او رفع معدلات البعض الاخر، شرط ان تكون النتيجة الاجمالية متوافقة مع نسبة الاقتطاع من الدخل القومي السابق بياها.

وفيما يتعلق بضريبة الدخل بنوع خاص، وقد انتظرنا عبثا المشروع الذي وعدنا به وزير المال، واني اكرر ما قلته سنة ١٩٧١ من اننا «نوافق وزير المال على جعلها ضريبة تصاعدية على مجمل المداخل تفرص على الاشخاص الطبيعيين، شرط ان تضبط تماما على حامي اسهم الشركات المغفلة».

وبمناسبة الكلام عن السياسة المالية لن اكرر ما قلته في السنة الماضية عن القروض الداخلية والخارجية وعن الحجم الاقصى للدين العام اللبناني، ولكن لا بد من التشديد مرة اخرى على قضية هامة جدا، لم يأت معاليه على ذكرها، وهي قضية التضخم المالي وارتفاع الاسعار، ذلك السرطان الذي يخر الجسم الاقتصادي اللبناني ويلتهم، مع تزايد عدد السكان بنسبة ٣، ٢٪ سنويا، نمو البلاد، فيتضاءل معدل هذا النمو السنوي ويتأخر تقدم البلاد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي رفع مستوى المعيش لكافة فئات الشعب، ولا سيما الطبقة المعوزة وذات الدخل المحدود.

وبعبارة اوضح: اذا بلغ معدل النمو ٣، ٧ بالمئة وزيادة الاسعار ٤ بالمئة فلا يبقى من معدل النمو الا ١ بالمئة فقط.

ولزيادة معدل النمو علينا ان نشجع توظيف الرساميل الوطنية والعربية والاجنبية وان نؤمن التسليفات لأجل متوسطة وطويلة وذلك:

- بالاسراع في تأسيس المصرف الوطني للانماء.
- بمنح تسهيلات جديدة للمؤسسات التي تقدم تلك التسليفات، مضافة الى التسهيلات المبينة في قانون ٢٢ ايار سنة ١٩٦٧.
- باقرار مشروع القانون الرامي الى اعفاء المؤسسات التي تنشأ في لبنان او التي تقوم بنشاطات جديدة قبل ١٩٧٦ من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات.
- باقرار الاقتراحين المقدمين من نواب الكتائب والمتعلقين بضمان الرساميل العربية والاجنبية ضد «الاحطار السياسية» وباعفاء الابنية التي تشيد قبل ١٩٧٦ من ضريبة الاملاك المبينة.

وفي الختام اترك هذا المنبر متفائلاً بتحسين اكبر في الوضع الاقتصادي والمالي خلال هذا العام اذا توافر شرط الاستقرار والامن وبالجهد التي نأمل ان تبذلها الحكومة والادارة لادخال الاصلاحات المرجوة والكفيلة بتحقيق بعض اماني الشعب، ولا سيما فئة الكادحين والعاطلين عن العمل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور امين الحافظ.

امين الحافظ: دولة الرئيس

اود في بداية كلمتي ان اوجه تهنيتي الى معالي وزير المالية على بيانه الذي ادلى به في الجلسة الماضية. فقد كان هذا البيان من الدقة والوضوح بحيث اطلعنا على سياسة الدولة المالية، وعلى وضع الخزينة، وعلى الاسلوب الذي اراد معالي الوزير ان يتبعه في وضع الموازنة، كذلك من حسنات هذا البيان أنه بعيد الهمة والطموح لمستقبل افضل للمالية العامة في هذا البلد، مما يسترعي الاهتمام والانتباه ولا نشك في أن واضع الموازنة معالي وزير المالية يتحلى بثلاث صفات. اولاً، انه رجل عالم، ثانياً، انه رجل ذكي، وثالثاً، انه رجل منصف.

اما انه عالم، فقد اتى الى الحكم وفي رأسه أفكار وهذه الافكار كنا نلتقي بها في الحلقات الاكاديمية، وملتقي معه في الندوات وفي المجالات العامة والعلمية التي كنا سوية نتطرق اليها. لقد كان في ذهنه، ونحن نوافقه على ذلك، موضوع عصر النفقات الادارية، وتقديم اهمية النفقات المتجهة على النفقات الادارية، وقد حاول تحقيق ذلك بقدر ما استطاع، وكان في جملة افكاره تحقيق العدالة الضريبية، وقد فكر في هذا كثيراً، ولو اننا لم نر في برنامجه او في بيانه شيئاً واضحاً عن ضريبة الدخل التي كان في الماضي وفي الماضي القريب يعتبرها حدثاً، كما سبق ان سمعناه في حزيران الماضي، يقول، انها حدث ديمقراطي وحدث اجتماعي من الاهمية بحيث يأتي بعد الاستقلال اذا بنا نجد ان موضوع ضريبة الدخل قد استبقاه منفرداً، وقد استبقاه على حدة، ولم يدخله في بيانه، وسوف اتحدث عن سبب ذلك فيما بعد. ثم من جملة افكاره التي أتى بها هو، اعطاء السياسة الجمركية مفهوماً جديداً. ذلك، لان السياسة الجمركية لا تعتمد فقط او لا ترمي فقط الى زيادة الواردات. بل، انها تشارك في العملية الانمائية للبلد. واذا بنا نجد في سياق تمرسه بالحكم يطلع بالمرسوم رقم ١٩٤٣. ونحن لا زلنا نوافق على الاهداف البعيدة التي توخاها من هذا المرسوم. فهذا المرسوم كان يهدف الى تشجيع القطاع الانتاجي والسعي لتحقيق توازن في الاهمية بين القطاعات الانتاجية، وبين قطاعات التجارة والخدمات، ولا نصدق بان وزير المالية قد توخى من هذا المرسوم زيادة الواردات فقط للخزينة، ودليل على ذلك، أن الواردات قد زادت، وقد أتى ذلك في الارقام، حيث كان متوقعا ان تكون ثلاثين مليوناً، فأصبحت واحداً وستين مليوناً والواحد والثلاثون مليون هي هذه التي توخاها وزير المالية، وهي التي ارادها من المرسوم ١٩٤٣. فليس من المعقول، ان يكون قد وضع هذا المرسوم من أجل الواردات فقط، لانها لو كانت من أجل الواردات، لكان قد نظر الى ارقامه، ولكان قد ادرك، بأن هذه الزيادة سيحصل عليها بدون أن يتجشم مشاق المرسوم ١٩٤٣ الذي كنا نوافق على اهدافه، ولم نكن نوافق على تفاصيله، لانه بتفاصيله قد اتى بدون ارادة واضعيه، قد اتى ليسيء كثيراً الى الوضع وليزيد من

الاسعار، وليحقق تحالفا غريبا بعيدا عن المنطق بين المستهلكين، وبين المحتكرين. اذا، نحن وجدنا، بأن هذا الرسم الذي عارضناه والذي ما زلنا نعارضه، بقي على حاله، ولكننا نتساءل ونلح بالطلب من وزير المالية، بأن يواصل سعيه من اجل الوصول الى الهدف الذي توخاه من هذا المرسوم، لا أن يلقي سلاحه وأن يكتفي بأنه كان مرسوما قد اسيء وضع تفاصيله. فلنترك كل شيء على ما كان عليه في الماضي. غير اننا نريد أن نلفت نظر الوزير الى خطورة استعمال الأرقام، وقد اتى في هذا البيان ارقام كثيرة. من هذه الارقام القول، إن الموجودات زادت بنسبة ١٢ فاصل اربعة، وبأن المطلوبات قد زادت بنسبة ستة فاصل اربعة بالمئة.

يا سيدي، الاحصاء هو سلاح ذو حدين، ولا يمكننا أن نأتي بالارقام وبالنسب المئوية فقط، دون أن نتقن بالمنطق، ودون ان نتقن بالمحاولة المنطقية. فكم من رقم اسيء استعماله بل، انه ادى الى تفسير يقلب الاوضاع رأساً على عقب. ودعوني عوضاً، أن اتجه الى النسب، دعوني اتحدث عن الارقام نفسها. فأقول، ان الموجودات زادت من ٧٦٠ مليوناً في سنة ١٩٧٠ الى ٨٥٤ مليوناً سنة ١٩٧١، أي انها زادت ٩٤ مليوناً ليرة، وأن المطلوبات زادت من ١٣٢٤ الى ١٤٠٩، اي ٧٥ مليون ليرة. فماذا يكون الفارق، بين الموجودات والمطلوبات، رقماً لا نسبة مئوية؟ يكون الفارق فقط تسعة ملايين ليرة، معنى ذلك، بأن ١٢ في المئة والستة في المئة كزيادة تعطي فكرة اضخم من الحقيقة والواقع.

وزير المالية: مقاطعاً - عم تقول تسعة ملايين.

امين الحافظ: متابعاً -

نعم قلت تسعة ملايين. على كل حال، الافكار التي اتى بها معالي الوزير والتي اصطدمت بالمرسوم ١٩٤٣ السيء الخط، نريد أن تستمر، ونريده ايضاً، أن يستمر في الافكار الاخرى، مثل تعديل قانون النقد والتسليف بحيث يحصل التحام وتعاون اكثر، بين القطاع المصرفي الخاص، وبين اشراف الدولة على القطاع المصرفي عن طريق المصرف المركزي، والتعديل الضريبي. ونحن ولو اقتنعنا نوعاً ما بمنطق تقديم الاجراءات الادارية في وزارة المالية على تعديل القوانين، الا اننا لا يمكن أن نسكت طويلاً على عدم تعديل القوانين. فلا يمكن ان يدهمنا الوقت وان نستمر في الانتظار مدة طويلة، ومعالي الوزير بالاضافة الى انه عالم، معالي الوزير ذكي. ما معنى انه ذكي؟ هو يعرف كل ما يمكن أن يوجه الى هذه الموازنة من انتقادات، لانه طويل المراس في هذه الامور. قام بعملية حصر لهذه الانتقادات وحولها الى وعود مستقبلية، فقطع بذلك الطريق على كل من يريد ان ينتقد، فهو مثلاً، فيما يتعلق بالمبالغ المدورة، المبالغ المدورة هي المصيبة الكبرى التي نعاني منها والتي نعاني بسبب الشلل الموجود في دوائر الدولة، وهذا الشلل لا يمكن الدولة من تحقيق جميع المشاريع. فاذا بهذه المشاريع تنقل من نعمة الى نقمة.

ونحن نحل مشكلة التمويل مثلاً، وسمعت احد الخطباء يتحدث عن القروض. لماذا القروض يا سيدي؟ لماذا نحن بحاجة الى قروض؟. القروض تأتي من اجل اسعاف مشاريع كل شيء فيها جاهز ونود ان ننفق عليها،

ولكن هناك من يغنينا عن القروض، والذي يغنينا هو العجز في التنفيذ. فلماذا القروض؟ طالما اننا نحل مشكلة التمويل بالعجز عن التنفيذ وبذلك لا نعود بحاجة الى قروض. وهذا ايضا من امارات ذكاء معالي الوزير.

يتحدث هنا مثلاً، عن المشاريع المدورة في الجزء الثاني وهي ليست هامة جداً. هذه الاعتمادات تفوق طاقة الادارات المختصة على التنفيذ، اذا ما قسنا ذلك بمعدل ما نفقه سنوياً. وهي تسمح لهذه الادارة بزيادة الانفاق حسب مقدرتها على ذلك، وحسب متطلبات السياسة المالية. وبعد ذلك نجد ان مبلغ ٢٢٦ مليوناً في الجزء الثالث وهو المبلغ الضخم، لا يتحدث عنه شيئاً. بل يصمت ويقول، «هنا لا بد من الاشارة الى أن وزارة المالية دائبة على إيجاد الحلول المناسبة لقضية تصاعد ارقام الاعتمادات المدورة».

ما هي الحلول المناسبة يا سيدي؟

وزير المالية: تلغى لاكثر من خمس سنوات.

أمين الحافظ: هذا ليس بالتفصيل، ولا يمكننا أن نقول، إنها تلغى ما لم تعد الى الخطة السداسية. فهل اشترك معالي وزير التصميم في وضع الموازنة؟. هذا سؤال.

وزير التصميم: كيف لكان، كيف لكان، اشترك.

أمين الحافظ:

أهل اشتركت، ما بعرف وانني اعرف، بأن الخطة السداسية قد قدمها معالي الوزير ولم تتقدم بعد الى مجلس الوزراء بعد ان وضعت الموازنة، وأنا اعلم ان الموازنة هي، اداة لتنفيذ الخطة الانمائية، وليست الخطة الانمائية اداة لتنفيذ الموازنة. فالخطة التي طلعت علينا ولم تصدق بعد في مجلس الوزراء، فإنها طلعت علينا بعد الموازنة. الموازنة ليست تعبيراً عن الخطة، واذا اردنا تنفيذ الخطة، فيجب اعادة النظر في الموازنة وهذا شيء طبيعي.

ثم فيما يتعلق بالعجز في الموازنة، نحن ايضا، من المدرسة التي ينتمي اليها معالي وزير المال والتي يقول، يجب على الدولة أو على الحكومة، أن لا تجفل من وجود عجز في الموازنة شرط، أن يكون هذا العجز ناشئاً عن اتفاق على مشاريع منتجة. وكم كنا نود لو ان هذا العجز يجعلنا ان نشارك الوزير في رأيه بأن العجز قد حصل شرط، ان تكون هذه المبالغ المدورة قد انفقت، شرط أن نكون ايضا، قد اصبحنا بحاجة فعلاً الى قروض. ومعالي وزير المالية رحل منصف، لانه لم يتخل عن المجهودات التي كانت قد بذلت قبل استلامه الحكم. في عهد الاستاذ رشيد كرامي في ميدان التنظيم الداخلي في وزارة المالية. نحن نعلم، أن مشاريع التنظيم الداخلي قد بدأت في الماضي. فهو منصف، وقد اخذها وتبنى ما رآه مناسباً او ينسجم مع تفكيره وعكف على دراستها وعمل على اصدار المراسيم التي كانت تهيئاً لذلك، كمرسوم تعديل ملاك المديرية العامة للمالية، وشروط تعديل وتدريب مراقبي الضرائب، والعمل على الحصول على سلطة تعديل الملاكات، ورفع مستوى مصلحة الواردات، من حيث الكيف والكم، واعادة النظر في مصلحة الواردات وما الى ذلك. فنحن هنا نهنته من صميم قلبنا على هذا الدفع

بعجلة العمل، ونحثه كذلك على الاسراع في وضع هذه المراسيم في حيز التنفيذ، لأنها لغاية الآن لم توضع حيز التنفيذ، وقد مر عليها بعض الوقت. لماذا نطلب الاسراع في وضعها حيز التنفيذ؟ لان الوزير اختار طريقة الاصلاح الداخلي لوزارة المالية، قبل الشروع في تعديل القوانين.

وهنا اتساءل يا ترى هل يكفي ادخال التعديل والتحسين الى الجهاز الاداري في وزارة المالية دون ادخال التعديل والتغيير والتحسين في الجهاز الاداري في جميع دوائر الدولة؟ هذا هو السؤال الكبير، وكيف يمكن لهذا المال الذي تهيئه وتجيئه وزارة المالية أن ينفق اذا وضع بين أيدي غير كفوءة في الدوائر الاخرى؟. ولكن واقعيين، ولنستمع الى الفكرة الواقعية التي تقول، لا يمكننا الآن اجراء تعديلات جذرية شاملة على الموظفين في الدولة. ذلك، لان الموظفين، ولنقل ان نصفهم كفوء، الا ان هذا النصف قد اصيب بعدوى الشلل. فما الذي يمكنه من التحسين؟ أنا اعرف، بأن علم الادارة الحديث قد طلع بوسائل كثيرة من اهمها قياس انتاجية الموظف. فهل عند الدولة فكرة في قياس انتاجية الموظف؟ وهنا أسأل معالي وزير التصميم صاحب الخطة السداسية، هل وضعت في خطتك السداسية التي تؤدي الى الانماء بندا كبيرا يتعلق بتحسين الادارة؟.

اذا كنت لم تضع هذا البند، فان كل المشاريع مهددة. المشاريع التي نهتك عليها ونماشيك بها لا سيما، المشاريع التي تؤدي الى زيادة الطاقة الانمائية. كل هذا نقبله، ولكن اذا اردت أن تبقى الادارة على حالتها، فإن الشلل سوف يعتور طريقك، وقد يكون هذا من اسباب هروب معالي وزير المال منك ووضعه الموازنة على حدة.

كذلك فيما يتعلق بضريبة الدخل، فإن هناك من يقول، بأن هذا الجو من الازدهار الذي بدأ لبنان ينعم به، ان هناك رجال اعمال يريدون أن يبدأوا في العمل، وهم يريدون ان يعرفوا ما لهم، وما عليهم، وقد سمعوك تقول يا معالي الوزير، ان ضريبة الدخل امر هام جدا. فهم يريدون أن يبدأوا، وكيف يضعون مشاريعهم وموازناتهم؟ وكيف يقررون فيما اذا كانوا سيقبلوا على المشروع الجديد ام لا يقبلون؟ اذا لم يعرفوا مسبقا ما هي ضريبة الدخل المفروضة عليهم لدى عدد من السنين على الاقل.

فيما يتعلق بالواردات وتحصيل ضريبة الدخل من شركات البترول. سمعت كثيرا من اقوال متضاربة حول هذا الموضوع، ولا أريد ان ادلي برأيي قبل أن استوضح تماما، وقبل أن أسأل معالي الوزير عما يقال، عن موضوع زيادة الواردات من مدفوعات شركات التكرير كما ورد في بيانه. فهناك من يؤكد، بأن زيادة اسعار النفط الخام عما كان متفقاً عليه حسب السعر المعلن ستؤدي الى حصول ارتفاع في سعر النفط الخام قد يساوي بالنسبة لشركة نفط العراق عتاً يوازي عن سنة ١٩٧١ ثمانية ملايين ليرة، وبما أن هذا العبء يعود ايضا بعضه الى سنة ١٩٧٠ منذ اول ايلول فقد لا يبقى للحكومة اي رصيد من العشرة ملايين ليرة التي ستأخذها كدفعة اولى عن المتأخرات.

وزير المالية: العشرة ملايين ليرة عن سنة ١٩٧١ دفعة اولى عن الترانزيت العائد عن التابلين.

امين الحافظ: ليست العشرة ملايين ليرة عن نفط العراق؟

وزير المالية: لا لا، عن التابلين.

- امين الحافظ: ولكن القياس نفسه يا معالي الوزير.
- وزير المالية: موافق، ولكن نفط العراق ما دخل منه في سنة ١٩٧١ ولا غرش فسنة ١٩٧١ دخل عشرة ملايين من التابلايين فقط.
- امين الحافظ: عال، ولكن في السنوات المقبلة ستزيد الكميات المكررة.
- وزير المالية: إن شاء الله في البيان الثاني...
- امين الحافظ: بعد تركيب اجهزة التكسير. أما قلت انك ذكي، يعني بعد تركيب اجهزة التكسير الى ١٢ مليون برمبل في السنة وهي الآن عشرة ملايين. ويرجح ان يزيد السعر بحسب اتفاق الحكومة بما لا يقل عن الخمسة سانت للبرميل، فيصبح ما على الحكومة موازيا احد عشر مليوناً ونصف، مقابل عجز قدره مليون ونصف. وما يسري على وضع الآي، بي، سي يتوقع ان يسري على المدريكو، لان الآي، بي، سي والمدريكو مفروض ان يسري عليهما نفس الشيء. فما رأي معالي الوزير بهذا الاعتراض، أريد جوابه في نهاية كلمتي.
- وزير المالية: سأجلب لك جواباً من وزارة الاقتصاد.
- امين الحافظ: انت يظهر انك عمال تهرب من كل الوزراء.
- وزير المالية: عمال اهرب منهم؟
- امين الحافظ: هربت من وزير التصميم وبتهرب من وزير الاقتصاد.
- وزير المالية: هم لاحقيني.
- امين الحافظ: وهل يجوز في حالة ثبوته توقع زيادة الواردات من المصادر النفطية كما ورد في البيان؟ وانا أريد أن انهي هذه الكلمة في هذا الموضوع فأقول، بأن لبنان يشترك في عملية الانتاج البترولي، لأن عملية الانتاج ليست تنقياً واستخراجاً فقط. بل، ان عملية الانتاج يدخل فيها النقل والتوزيع. ولذلك، فإن الحسومات والمعاملات التي تلقاها الدول المنتجة للبترول التي يوجد في اراضيها الابار، يجب أن تطبق ولو جزئياً علينا. وهذا مطلب أعتقد، بأن معظم المعنيين بالشؤون العامة والسياسة والشعب يشتركون معي به في مطالبة الدولة، بأن تكون صارمة بالمطالبة به.
- كلمة اخيرة لا بد منها. لقد طلع علينا معالي وزير التصميم منذ عدة ايام بخطة انمائية سداسية جديدة بالاهتمام والتقدير والدراسة. وهنا أحب ان أطرح السؤال الآتي:
- هل شارك معالي وزير التصميم في وضع الموازنة؟ وكان في الجواب كما قلت. فاذا أردنا تنفيذ الخطة، يجب اعادة النظر في الموازنة، الا اذا كان قد حصل لدى الوزيرين توارد خواطر عجيب. الامر الذي أريد أن اهنئ وزير التصميم عليه هو، ادخال أو زيادة أهمية القطاع العام. وكنا

نطالب بالماضي بزيادة أهمية القطاع العام، كتجربة لتولي الدولة بعض المرافق الرئيسية في أجهزتها. ونحن نشدد على هذا ونريده أن يدخل هذه النقطة في حيز التنفيذ. وهو، قضية المرافق التي تحدث عنها الاستاذ جوزف مغبغب. لقد تفتقر قلبه عندما رأى البواخر بعددها الكبير محتشدة في مرفأ بيروت، ونحن نريد ان يكون هناك مرفأ كبير اسمه مرفأ لبنان، أي أن يكون هناك حصص لمرافئ اخرى، مثل طرابلس، وصيدا، وما الى ذلك. فيجدر ان نولي هذا الامر الاهتمام ونريد ان نلفت نظرك، الى أن اول نقطة في قضية المرافق هي، التعميق. ففي الخطة السداسية، اذا تعمق المرفأ، فان عدد البواخر المرشحة لان تأتي الى مرافئ غير بيروت تكون أقل. ولذلك، نطلب منك، أن تعطي الاولوية للتعميق وللتحسين في الاجهزة الفنية والادارية وشكرا.

- تصنيف -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز. رشيد كرامي: اذا شاءت الرئاسة أن تسجل اسمه للجلسة المقبلة. الرئيس: رفعت الجلسة على أن تستأنف نهار غد الثلاثاء في الساعة الخامسة والنصف لمتابعة المناقشة العامة. الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين الرئاسة تعلن استئناف الجلسة ومتابعة مناقشة مشروع الموازنة بشكل عام. والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: لا أحب ان أعيق مناقشة الموازنة، ولكن هنالك امر يأخذ دورا اضخم وأكبر جدا مما كتب له، وأمامي بيان لا بد انه اعطي لجميع الزملاء عند دخولهم هذه القاعة. ممن يدعي انه سيحرق نفسه اذا أقر المجلس النيابي قانون ما يسميه قانون تملك الاجانب وهو، ليس كذلك. مرة واحدة، أحب أن اوضح، بأن هذا القانون وضع لحالة خاصة ضيقة النطاق وهي، من يطلب ان يمتلك من الملوك والرؤساء العرب من أجل مسكنه الخاص، فللحكومة ان تمنحه هذا الحق. أخذ هذا الموضوع ورافقه المزايدات، ورافقه التشويش، ورافقه التضخيم، فكاد يصبح قضية وطنية. المشروع قدم من الحكومة ونحن مسؤولون عنه ولا نتنكر لهذه المسؤولية وهو، متروك لمجلسكم الكريم.

اعلنت قبل اليوم في جلسة سابقة، اننا لن نصدره بمرسوم وإذا، فهو متروك لنواب الامة ليروا رأيهم فيه ويقرروه على ما يريدون وما فيه مصلحة لبنان وضمانة مصلحة لبنان، ولا نقبل ان يزايد علينا أحد بالدنيا بما هو في مصلحة لبنان.

- تصفيق -

الرئيس: الخطباء هم النواب السادة: نصري معلوف، ادمون رزق، شفيق الوزان، حبيب المطران، ارجو ان نستمر في هذه الجلسة لنستمع اليهم جميعا. والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نصري المعلوف.

نصري المعلوف: دولة الرئيس، ايها الزملاء المحترمون.

لا ادري، والمعروف انه عند مناقشة الموازنة، يصح الكلام كل موضوع، والموضوع والمشروع الذي تكلم فيه دولة رئيس الحكومة الآن قدمته الحكومة الى المجلس وبدأت اللجان المختصة بمناقشته ودرسه. والذي قاله دولة الرئيس الآن، ما يعني، ان الحكومة متمسكة بهذا المشروع وتتحمل مسؤوليته. إنها تحمل مسؤولية المشروع هذا امر مقطوع، لا جدال فيه، لان توقيعها عليه. اما تحديده، وتبريره وبيان الاسباب الموجبة له، فهذا لا اظنه الا استباقا في اعطاء الرأي بعد أن اصبح المشروع بين يدي المجلس، وللحكومة المحترمة عندما تأتي ساعة مناقشته ان تبدي وجهة نظرها، وان تقدم له الاسباب الموجبة كما تشاء. واذا كان لا بد من كلمة تقال، فإننا نرحب في كل يوم كما رحبنا ابدًا في أن يكون هذا البلد المضياف مقصدا للاستشفاء وللصطياف، وللسكن ان شاؤوا، وللإقامة الدائمة لمن اراد، وبالدرجة الاولى من إخواننا العرب. فإذا كان هذا الاخ رئيس دولة، فالترحيب يكون اوسع والفرح فيه يكون اشم. واذا كان ما يطلب لهذا الاخ الكبير أن يشيد قصرا على أرض لبنان، فرحبت به الارض، واطمأن له السكان. القصر في ظل القانون الحالي يمكن أن يقوم على ارض مساحتها عشرة آلاف متر مربع، خمسة آلاف متر، لا تحتاج الى ترخيص بمرسوم، هذا في القانون النافذ اليوم، وخمسة آلاف متر يمكن ان يعطاها فوق الخمسة الاولى بمرسوم. عشرة آلاف متر. يقوم عليها قصر ملكي. اذا قلنا، ان القصر يتألف من طبقات ثلاث او اربع والطابق الاول يقوم على الف وخمسمائة متر مربع. تعادل ستة آلاف متر مربع. هل في القصور اكبر من هذا القصر؟ ويحيط به حديقة، مربوط للخيل والابل. ثمانية آلاف وخمسمائة متر هذا، أظن، اتساع يكفي. هذا ولا نغفل عما يشير به احيانا المحامون، من حيل قانونية، حيث تقطع الارض الى قطعتين، القطعة الاولى باسم مالك، والقطعة الثانية باسم مالك ينتمي اليه. فما كنا نحن بحاجة الى اثاره هذا المشروع، ولا ازال الان اتكلم في موضوع هو غير الموضوع الذي نحن في صددده.

سيدي، موضوعنا الموازنة، وسأحصر كلامي فيها من ناحيتها المالية.

لا بد لي وقد هنأت وزير المال بعد أن القى بيانه الا ان اشكره ههنا علناً على جهد ملحوظ ومقدور ومنظور، ظهر في عمله في وضع الموازنة. وبنوع خاص، أشكره لأنه في بيانه هذا قد وضع بين يدي النواب ومن فوقهم الشعب صورة صادقة صحيحة كاملة واضحة عن موازنة الدولة، اي عن تكوين الدولة وعن قدرة الخزينة، فأعطى صورة توحى الثقة ايضا لجميع اللبنانيين ولغير اللبنانيين مما نعتز به وتستفيد منه دولتنا.

ولا انكر ان في البيان هذا جهداً احصائياً دقيقاً ينسب يجب ان نلم بها جميعا وان لا تفوت محبا للاطلاع

والمعرفة.. ولا اظن ان الصديق معالي الوزير يحسبني سأتوقف عند حد الاطراء والثناء والتقدير، ولكن لا بد من ملاحظات لا تصل الى حد النقد العنيف او الحملة، لا، ولكنني احب ان افضي اليه بآمالي منه وبآمالنا جميعا في علمه، ويطلب من المرء بقدر ما يؤمل منه، وذكاء المرء محسوب عليه منذ القدم.

الذي يؤخذ على الموازنة او على الجهد الحالي او على ما اراد وزيرنا الاحصائي العالم أن يأتيه به، ما اخذه عليه انه حصر جهده في الناحية الحسابية ولم يعطينا من عبقريته في الناحية الابداعية الخلاقة، بمعنى ان ما نريده نحن وما تتلهم عليه البلاد من الاحصاء وهو حسن وأكثر من الوفرة وهو اكثر من حسن، ان يكون هناك ما يسمى ابداعا وخلقاً جديداً. أي بهاتين الكلمتين كي اجتنب وكلمة الثورة وقد ملتها الاسماع وافرغت من معانيها فباتت بعيدة عن الازواق والمعقول.

الابداع والخلق في تكوين هذه الدولة الذي تشاقه البلاد هو ان تجد جوابا على سؤال السائل كل يوم: هل ان هذا التكوين في دولتنا هو التكوين المثالي الذي يريده العالم والمواطن الصالح؟

هذه الدوائر، هذه الوزارات، هذه المصالح، هل هي خير تكوين او هيكل يشاد عليه هذا البناء؟

يعني، اذا كانت موازنة الدولة هي نفقات وواردات كما نلخصها. هل ان هذه الاموال العامة وقد بلغت في تقديرنا حدا هو المليار وسبعون مليوناً. اذا سأل المواطن هل انت مقتنع يا معالي الوزير العالم المثالي بأن هذا المبلغ الضخم الذي يعتز اليوم اللبنانيون بأن يذكر انه متأت، حاصل من وارداتهم، من مدفوعاتهم، من جيوبهم، من نشاطهم، من حيوياتهم، يدفعونه عن طيب خاطر. هل نحن واثقون مقتنعون انه ينفق في الوجه السليم الذي نريده على افضل ما يجب وما يمكن ان تنفق فيه اموال اللبنانيين؟

لا اظن انك راض عن وجوه الانفاق جميعاً. لا يجهل احد ان عهودا متوالية تعاقبت على هذه الدولة، فزيدت ادارات ومصالح ووظائف بذلت من اهلها الاموال، واعتمدت في الموازنات ولا زالت الى ان تأيدت كأنها الاوقاف في زمن الوقف، فأصبحنا نفرد لها في الموازنة جزءاً مستقلاً سمينها النفقات الثابتة.

هل يجوز ان تبقى هذه النفقات كما هي ثابتة؟ لا سيما وأنك في بيانك القيم قلت: يجب أن نوفر او ان نحرق الاموال كي نستطيع ان نتصرف في انفاقها في الوجه النافع. وسأعود الى هذه النقطة.

لماذا، وهنا ما نتظر منك فيه الضربة المبدعة الخلاقة هو ان تقول لوزارة، يمكن ان تقول لها، لا اري موجبا لوجودك، لمديرية، لمصلحة، لكثير من الادارات التي تعرفها انت ونعرفها نحن، وبما طالما كانت موضوعا لانتقاداتنا هنا، ولكننا لا نجد شيئاً من هذا في الموازنة..

انا اعلم ان الموازنة ملزمة ان تضع اعتمادا لكل نفقة فرضها قانون. هذا ما لا يخفى على أحد، ولكن، وان كان القانون من واجبا نحن أن نقدمه وأن نصدق له وأن نعطي للحكومة كي ينفذ الا القوانين المالية فلا يكون ابداعا في استطاعة النائب او مجلس النواب ان يقول هذه ادارة نستغني عنها او هذي مصلحة لا حاجة لنا بها، او تلك

ادارة تعمل عملاً متكرراً في ادارة ثانية، لانك انت البصير، القيم المدرك، المطلع على ما هنالك، تستطيع انت ان تقترح علينا ونحن كل ما كنا نعمل ان نلفت النظر في كل مناسبة وخصوصاً عندما تناقش هذه الموازنات.

يشدد هذا البيان على ان الحكومة جاءت بحسنة لجهة النفقات، هذه الحسنة، انها منعت من ارتفاع النفقات.

هذا احسان سلبي، يعني كأننا نقول لانسان، احسنت لانك لم تسيء. وهذا مؤسف. اننا نأمل وقد ساعدنا الحظ، ان يقبض على وزارة المال عالم اخصائي، ان نقول له: اننا لا نكتفي منك بالفضائل السلبية، اي ان تمنع ارتفاع النفقات. من حقنا نحن ان نأمل تحقيق مطلب، طال تشوقنا اليه، هو خفض هذه النفقات والنزول بها الى حد ما العادل، اعني الى حد تفرضه المصلحة العامة لا يفرضه تأمين اجتماعي لمطالب وظيفة.

هذا ما لم نستطع ان نناله من جهد وزير المال. سأعود بعدئذ الى فضل الحكومة في زيادة الواردات.

أمر على الترتيب الذي قدمه البيان لنا. تكلم عن سلفات الاستثمار التي تتوجب للخزينة على بعض المصالح. نعلم جميعاً ان بعض المصالح الحيوية الكبرى قد استلقت، استدان من الدولة، لا حاجة بنا لإعطاء الامثلة، عندما اشترينا الكهرباء، عندما أنشأنا التلفون... الخ.

نعم، وكان يجب أن تستلف، والخدمة التي تقدمها للجمهور خدمة واجبة ومفيدة. وقد كبرت وتوسعت هذه المصالح تمشياً مع حاجة الناس وتطور العيش في هذا البلد، ولكن هذه المصالح على ما نعلم، في حالة ازدهار تسمح لها بأن تبدأ بأداء ما يتوجب عليها للخزينة.

أكرر ان هذه المصالح في حالة مزدهرة وإن كانت تتوسع، انما يجب، ككل مدين، ان اعتبرناها انها صندوق مستقل كما هي الحال يجب عليها أن تبدأ بأن تؤدي المتوجب عليها للخزينة سنة بعد سنة وقسطاً بعد قسط، لان السلفة يفترض معها الايفاء والاداء.

ثم يتحدث البيان عن أموال مترتبة على ادارة الحصر مقدارها مئة مليون ليرة، وقد سبق لمعالي الوزير أن أوضح شيئاً بهذا الصدد في هذا المجلس، ولكننا كنا نتمنى بعض الايضاح. هل ان خزينة الدولة دائنة، أو ان مصلحة الريجي مدينة للخزينة بمبلغ مئة مليون ليرة؟ يعني ان الخزينة سلفت الريجي مئة مليون ليرة؟ أو انه يحسب، ان ما هو ملك للدولة عند ادارة الحصر؟

اذا كان الاول، والريجي مدينة للخزينة فلماذا نمهلها الى الآن؟ ما هو هذا الدين الذي لا يتحدث أحد عن ايفائه ولا يتكلم ناطق عن موعد استحقاقه؟ هل ان للخزينة ديناً على الريجي؟ ومتى يؤدي هذا الدين؟ كيف يوفى؟ وهل ان موجودات هذا المدين تسمح بأن نأمل باسترداد ديننا أو سنصل إلى تصفية طابق مفلس ومتى؟ وكيف نسمح بهذا، وكيف يجوز السكوت على حالة مستهجنة غريبة كهذه الحالة؟

أسجل أيضاً، أن عشرة أشهر كفت لأن تستطيع وزارة المال تحصيل مبلغ غير قليل من الضرائب المتأخرة. هذا المبلغ هو ٢٤ مليون ليرة.

أربع وعشرون مليون ليرة مبلغ غير قليل يتحصل في عشرة أشهر من الضرائب المتأخرة.

وهنا أتوقف لألفت نظر الوزير المحترم الى أن رأياً قيل في هذا المجلس وأخذت به الحكومة أخذاً جزئياً وسأيرها المجلس فيه ربما كان هو أيضاً من الاسباب التي سهلت على المدين المتأخر أن يتقدم من خزينة الدولة فيبرىء ذمته من دين تأخر عنده.

وإني ألفت نظر الزملاء، قصدت بهذا ان أشجع على تجديد هذا القانون في مشروع الموازنة الحالية كي يصار الى التصديق عليه ولو تصديقا جزئيا. نعم سيدي، أفضل للخزينة أن تستوفي الدين دون غرامة، أعني الدين، الضرائب، دون غرامة، وان يدخل الى الخزينة ما لا ينفق في الوجه المفيد.

رئيس الوزراء: ليس باستمرار

نصري المعلوم: باستمرار هذه السنة

هذه التجربة أعطت نتيجة موفقة، اذا عاودناها في السنة القادمة ستعطي نفس النتيجة، هذا مع العلم والتشديد أن لا يبقى أو أن لا نخلق للمستقبل، أن لا نرسل جرثومة لضريبة متأخرة تكبر وتنمو في المستقبل. على كل حال، تشجيع المتأخر عن الدفع بأن يبرىء ذمته مع الخزينة خير من أن نقيد المبلغ أضعاف اضعاف ونقله قيدا من سنة الى سنة ونفرح بالقيود التي لا تعطي نقداً.

دولة الرئيس، لاحظ أيضا ان الاموال المستحقة للبلديات في ذمة الدولة قد زادت، قد زادت من ٢٥٩ مليوناً الى ٢٨٤ مليوناً.

ماذا نفهم بهذا؟ يجب أن نفهم أمراً من أمرين إما ان الخزينة في حاجة للمال فهي تحبب حساب البلديات وتنفقه عندها كي تستفيد منه وهذا ما لا أظنه الواقع بعد ما شاهدنا من ارتياح الخزينة وازدهارها وبحبوحة ترتع فيها أو الامر الثاني، ان البلديات عاجزة عن انفاق مالها على الخدمات والمشاريع العامة.

فإن كان الأمر هكذا كما يظن؟ فقيم بقاء هذه البلديات العاجزة؟ فإما أن تحل وإما أن يكون القيم على البلديات القائمقام، المحافظ تكون البلديات من الانفاق أمر لا يخفى على أحد، وتعلمونه وتعلمون فوائده كما نعلم. البلديات لها مشاريع هامة مفيدة، خدمات تؤديها للناس، فيجب أن تنفق هذه الاموال، وأخص بالذكر بلدية بيروت، بلدية بيروت التي كيفما التفتنا ومهما قامت فيها المشاريع، نرى نحن ان عاصمتنا لا تزال بحاجة الى المزيد، الى الكثير من العمل كي لا نستحي بها أمام الغرباء، كي نباهي بها اذا ذهبنا الى عواصم الدنيا.

البلديات، يجب أن تنفق مالها، والخزينة لا يجوز لها أن تقبض يدها على حقوق وأموال البلديات.

وإلى دولة الرئيس، وهو وزير الداخلية،

اذا كانت أوضاع البلديات عاجزة قاصرة جاهلة مبذرة، فأمامكم القانون، وأنتم القيمون على البلديات وعلى مجالسها وموظفيها.

حققت الموازنة وفراً فائضاً للواردات على النفقات بلغ في التقدير الحد الأدنى ٣٨ مليوناً وبنفاعة أن يزيد هذا الوفرة.

هذا، وقد بين البيان من أين جاء هذا الوفرة. جاء من زيادة في الرسوم الجمركية، ويعني الوزير في قوله زيادة في الرسوم الجمركية، يعني زيادة في دخل الجمارك لأننا على ما نعلم لم يصدر قانون يزيد الرسوم الجمركية. وهذا ما يجب أن نتوقف عنده قليلاً.

إذاً، يا معالي الوزير المحترم، ويا أيها النواب، ويا أيها الناس جميعاً، يجب أن نقف عند حقيقة قال بها وزير المال، وقال بها الأستاذ العالم: أن زيادة الواردات لا تحتاج إلى زيادة في الضرائب. الإدارة الناجحة، والبلد المزدهر، والاستقرار والطمأنينة والحكومة الجادة في حفظ الأمن، وتطبيق القانون، هي موارد، هي موارد تزيد موارد الخزينة، لا حاجة بنا إلى زيادة الضرائب كي نزيد مواردنا ونملأ خزينتنا ونعمر بلادنا.

أقول أكثر من ذلك، هنالك رأي لعلماء الاقتصاد والمال، ويعرفه أيضاً معالي الوزير رأي يقول: إذا شئت أن تملأ خزنة الدولة فخفض الضرائب بقدر ما تستطيع، تشجع العمل.

قلتها مرة وأكرر، الدولة الغنية هي التي تغني جيوب رعاياها، خزنة الدولة جيوب الرعية، عندما تنخفض الضرائب تكثر المشاريع يقبل رأس المال كي يعمل عندنا. أراني وأنا الذي لم أتمتع مرة بمبلغ أسميه رأس مال، ولا أعرف كيف يتكون رأس المال، أراني المحامي الدائم عن رأس المال، لا لكي يكون الذئب الذي يفترس الغنم بل لكي يكون المربع الذي ترتع فيه الأغنام.

أوضح، نتحدث كثيراً في هذا البلد، عن مشاكلنا.

مشكلة التعليم، ليست هي الكبرى، الفقير يجد اليوم مدرسة لابنه والغني ينعم بمدرسة كما يشاء.

الصحة، ليست هي المشكلة الكبرى. من سوء حظه فانتابه المرض، يجد دائماً، مهما كان فقيراً، مستوصفاً أو مصحفاً أو دواء أو علاجاً، ليست هذه هي المشكلة.

مشكلة الأمن. يمكن أن نجهز عليها بإدارة حازمة وحكم قوي، جريء، شجاع.

المشكلة يا سيدي، هي مشكلة العمل، مشكلة الإنسان الذي يفتش عن عمل كي يعيش بكرامة.

من منا لا يطرق بابه كل يوم، طالب يريد عملاً، شاب يريد عملاً. كادت هذه أن تكون مشكلتنا الكبرى. همنا الأكبر، يعتقد هذا الشاب، انه إذا لجأ إلى النائب، باستطاعة النائب أن يأخذ آلة التلفون ويكلم أي إنسان فيجد عملاً للذي يريد أن يأكل.

ليس الهم أن نخلق المتعلم، ولا أن نعطي الشهادة، ولا أن نربيه بصحة جيدة، الهم الأكبر عندنا، عندما يبلغ سن الرجال، ويريد أن يعيش عيش الكرامة، لا يتسول، ولا يحتال ولا يذهب هكذا أو هكذا، أن يعمل ليعيش بشرف. أين العمل؟ هنا أتلاقى وأشعر، بأني أحاول بكل تواضع، أن أجِد حلاً للمشكلة.

العمل، هو أن نخلق المشاريع الصناعية، الزراعية والتجارية، أي نوع من هذه الاعمال عندما يقوم المصنع يحتاج الى العامل. عندما تتأسس الشركة، الشركة تحتاج الى حامل الشهادة وإلى المحاسب، هذه من يقوم بها؟ من ينشئها؟ من يخلقها؟ صاحب المال، صاحب رأس المال. هذا اذا كنا نريد أن نكمل على نظام نسميه نظاما حرا، فاذا كان في ذهن أحد أن يبذله وأن تقوم الدولة مقام صاحب المال، يكون لنا، عند ذلك، كلام آخر، اما ونحن في ظل هذا النظام، فواجبنا أن نشجع رأس المال، لا أن نريه ذئبا، والقانون فوق الجميع والضريبة تفرض وتجبى، ويجيبها موظف امين لا يتصحب ولا يتوافق ولا يستخدم في المالية وعند صاحب الشركة. القانون يقطع يده، عند ذلك، ونستريح. ولكن لا نقطع رأس رأس المال.

اذا كنا نحب الفقراء، يجب أن نشجع رأس المال. الانتاج الذي يخلق الازدهار، هذا الانتاج هو ابن لام وأب. فاما الاب فهو رأس المال، وأما الام فهي اليد العاملة. ان لم يكن هناك أب كي ينتج لا يكون أولاد، ولا نستفيد من الام. يجب أن يشجع رأس المال وتشجيعه لا يكون بأن نطرح، في كل يوم، اننا مقبلون على تعديل قوانين الضرائب.

لفت نظري ما قاله ههنا بيان الوزير، قال: لا يفهم أحد ان ما فصدناه بتعديل الضرائب هو رفع الضرائب، انما أردنا أن يكون توزيع الضريبة على قدر قدرة المكلف. هذا عال، وصواب، ويجب أن يتوضح وأن يعلن، وأن يعرف صاحب المال انه أمين على ماله اذا استثمره ههنا. وان بلاداً كثيرة أرادت أن تنعش أحوالها الاقتصادية، أصدرت تشريعات تشجيعية، تشجع صاحب المال أن يستثمر ماله في مناطق معينة، أو في مشاريع معينة، فأعفته من الضرائب كي تعمر المنطقة أو كي تخلق عملا للعاطلين، لا نخطيء اذا نحن هذا النحو، وأخذنا بهذا الأسلوب، أسلوب تشجيع أصحاب المال، وأن نخلق الطمأنينة عندهم الى انه لن يكون هناك تأمين ولن يكون هناك مفاجأة بضرائب بل ربما مالت الضرائب الى الخفض والتخفيف، اذا تحددت أنواع المشاريع. عند ذلك نخلق العمل. عند ذلك تتوفر البحبوحة والازدهار. عند ذلك تمتلئ الخزينة دونما حاجة الى زيادة في الضرائب.

كل بادرة، أو تصريح (سمي، يفهم منه الابعدون والاقربون، ان في نية الدولة، أن تزيد معدلات الضرائب، يتأتى منه خسارتان. خسارة للاقتصاد وخسارة لدخل الخزينة من الواردات أيضا، الخزينة تمتلئ بالواردات الطبيعية والمخفضة، اذا كان هناك ازدهار. ولكنه عندما يغيب الازدهار عن البلد، مهما زادت الرسوم، تنخفض واردات الخزينة.

تحدث البيان عن الوسيطتين لزيادة الواردات، حيث انه يقول: «الواردات اليوم مرهونة بنفقات. أحببت كلمة مرهونة.

هذا في الواقع، الواردات مرهونة بنفقات ولا نستطيع أن نفك هذا الرهن. فنحن نعلم ان كل ما نجيبه يجب أن يذهب الى جهات سمينها في الجزء الاول، نفقات ادارية ثابتة وفي الجزء الثاني نفقات ادارية - لست أدري -

ولم يبق الا الجزء الثالث، فكنا فيما مضى وهذا أيضا عجب، نغذي ونمول الجزء الثالث بالديون، يعني الدولة تجبي كل ما يمكن أن يدفعه المكلف فيذهب الى الوظائف والنفقات الادارية. فاذا شئنا أن نخلق مشروعا انمائيا عمرانيا، يجب أن نستدين، أسجل ههنا، ان هذه الناحية كانت في موازنتنا الحاضرة أفضل من الموازنات السابقة. وقد بين معالي الوزير الوسائل لزيادة الواردات المحررة قال: «هنالك طريقتان لزيادة الواردات المحررة، خفض النفقات وزيادة الواردات، اما زيادة الواردات، فقد بينها لجهة تحصيل المتأخر، تحسين التحقق، تعديل القوانين الضرائبية. وهذا ما تكلمنا عنه، وهو يعني، توزيعها. ولكن سكت.

قلت، هناك طريقتان لزيادة الاموال من الواردات المحررة، نخفض النفقات ونزيد الواردات بالجباية الصالحة، بتحسين التحقق الخ...

عرفنا كيف نزيد الواردات، ولكن تخفيض النفقات، كيف؟ هل المقص؟ يقول لي معاليه هذا غير ممكن، أقطع الأمل.

تكلمت في مرة سابقة عن الموازنة، وهذا مثل:

عددت هنا عشرين نوعا من أنواع التعويضات، ولكنني ألثفت الى الجزء الاول والجزء الثاني فأرى انه لم يتغير شيء ويا للأسف.

هذه أساليب خلقتها الادارة، خلقها خبراء في فن زيادة المرتبات دون أن تزيد في القانون ولكنها تزيد بالواقع والتعامل، هؤلاء وقعوا بين يدي عليم خبير حسب. كيف يفلتون؟ كيف يمكن أن نحد من النفقات يجب أن نخلص من هذه العلة، أقدم المشكلة وأنظر لها الحل الجذري، أو أنتظر الخلق والابداع.

لا ريب ان طبيعة العمران وتقدم الانسان، كما نقول بالنشؤ والارتقاء في الفرد، نقوله أيضا في المجتمع، فالدولة اليوم غيرها بالامس قدرة الناس على الانتاج وعلى الانفاق على أنفسهم أقوى مما كانت قبلا، فبالثالي ستزداد الواردات، هل يمكن أن نبقى النفقات على ما هي، أم نكتفي بالفضيلة السلبية التي هي الحؤول دون ارتفاعها؟

اننا لو جئنا ببناء هيكل، تصميم جديد، بحيث لا يكون هناك مواطن موظف يقبض الا ويعمل عملا، ولا يكون اثنان ليعملا العمل الواحد أو عشرة، ويكون لكل حاجة من يقضيها ويا حسرتاه، عند قضاء الحاجات، وعندما أفكر بالمواطنين، يا ويله من كان له حاجة في وزارة الاشغال العامة مثلا، وليست الوحيدة مسكين كم يوم، اثنين، عشرة، عشرين، مئة يأتي، يراجع، من مهندس الى مهندس، الاول ليكشف على الحائط، الثاني ليأخذ قياسه، الثالث ليرى بعده، كل مرة لجنة، حتى يسجل مئتي ليرة المشوار - تانشوف الحيط ناس مخصصة لبعده، ناس مخصصة لطوله، ناس ناس، حتى تذوب آلاف ليرة. وهذا يبقى أربعة أو خمسة أشهر الى النهاية. أتكلم عن أي دائرة.

أنتم مثلنا تعيشون بين الناس، تسمعون همومهم عندما يريدون أن يأتوا الى ادارة، أنا من جهتي، أقطع الامل، لا أذهب الى ادارة ولا الى أي مكان، رغم انني أرى الترحيب والوجوه المشرقة والقهوه أحيانا، ولكن لا يمكن أن ينقضي عمل، ولا أريد أيضا أن أتحدث عما يسميه زميلنا الاستاذ: الدخل غير المنظور للموظفين، هل يجوز أن نسكت عنه، أنتم تعرفونه. هذا المقص يجب أن يقص، أن يقطع، أن يضرب، يجب أن نبسط للناس الوسائل التي توصلهم الى حقهم، لم نتوصل الى هذا، لا أريد أن أشارك أحدا في قطع الامل، لا معنى للحياة مع اليأس، ولكننا على الاقل يجب أن نلاحظ، كما لاحظنا التقدم في الواردات، أن نرى شيئا من التحسن في الادارة.

الادارة ما زالت كما كانت، بل أسوأ والرشوة، ولنقلها، ولماذا نخجل، لا تزال متفشية. لا يمكن أن تقضى حاجة ما لم يفتح الجارور وتسقط فيه العشر ليرات أو الخمس وعشرون ليرة، كل تعرفه لها حساب. أجل الاشتراكية، وأنا لست متحمسا لها أن تكون هي الرشوة.

سيدي الرئيس، لا أظن انني قلت ما يشكو منه الناس، وليس لي أن أدعي هذا. وما أنتم بعيدون عن شكاوي الناس وهمومهم.

انني أريد أن أختتم بشيء مفرح، يسجل على هذا البلد، انه استطاع أن يرفع موازنته من سنة الى سنة مئتي مليون ليرة. هذا اذا كان هناك من سيستحق عليه الشكر، فإن الشكر يوزع، جزء بسيط دون النصف لقدرة الادارة على الجباية، والجزء الاكبر لنشاط الشعب اللبناني الذي يعرف امكانات هذا البلد المحدودة، يعرف كيف ينتج وكيف يكسب المال وكيف يعيش.

وشكر أولي للعهد الجديد، الذي استطاع أن يفرض الازدهار والسكينة والاستقرار، بحيث استطاع البلد أن يتحرك بأمان وهناء واستقرار، وشكرا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادمون رزق.

والرئاسة اذ تهنئ الاستاذ نصري المعلوف على كلمته الفصيحة ترحو الاستاذ ادمون رزق أن يركز على البلاغة أكثر من الفصاحة.

ادمون رزق: دولة الرئيس، زملائي الكرام.

في إطار الرؤيا المستقبلية وليس من أجل أن نوجه انتقاداً مباشراً الى أشخاص بالذات، ولا من أجل أن نقول انهم مسؤولون عن الاوضاع التي منها الشكوى، لان هذه الشكوى هي رصيد متراكم ليس من عهد ولا من عهدين ولكن من عهود طويلة قد ترقى بنا الى أيام العثمانية، ولكننا اذ نوجه هذه الشكوى والانتقادات فانما أملاً بغد أفضل لهذه الدولة ولهذا الوطن. ولا يعتبرن أحد انه المقصود بطلب نصوغه أو نقد نوجهه لاننا بالنتيجة نقول كلمة الحق الذي نؤمن به ونحمل أنفسنا قبل غيرنا المسؤوليات في صنع الغد.

من هذه الزاوية، فليحمل كلامي ولينظر اليه .

في الجلسة قبل الاخيرة واذ نحن أفقنا على اعتداءات على الجنوب، أصررت على الكلام في موضوع العدوان برغم ان الكلام يومذاك كان قد أعطي لسواي وفي موضوع الموازنة، وقلت: علينا أولاً أن نعرف ما اذا كنا بصدد دراسة لأرض محتلة، أم نحن بصدد دراسة موازنة لأرض مستقلة ودولة مستقلة؟

فالاولوية هي لوجود هذا الوطن ووجود هذه الدولة، ومن ثم فان الارقام هي تفاصيل على أهميتها وعلى جدواها، وأسارع فأقول لقد كان في الارقام بيان وبلاغة هذه السنة، لاننا تذوقنا في بيان معالي وزير المال نوعاً من هذا العلم الهادف الى الموضوعية والذي يضع الارقام في مواضعها، وان كنت أجاري الزميل الاستاذ نصري المعلوف فيما صبا اليه من رؤيا مستقبلية هي أيضاً حول ابداعية في الموازنة على يد أناس جديرين بهذه الامنية. فاني أريد أن أركز على بعض العناوين من خلال ما نشعر به يومياً نحن وشعبنا من مشكلات ومن حاجات وما نلاحظه في أوضاعنا الراهنة من هنات.

أول ما نلاحظ، ان في الشعب اللبناني تملأاً وشكوى وتذمراً، قد يقال ان ذلك من فرط الطموح وقد يقال انه من واقع الحال، والحقيقة أن للطموح يداً في هذا التذمر لأن اللبناني يصبر أبداً الى الافضل، ولكن هل نستطيع القول اننا في الحال التي نتمنى؟

هل نستطيع القول ان السواعد القادرة متاح لها العمل في لبنان؟ هل نستطيع القول ان هذا الوطن يعطي أبناءه فرصاً متكافئة، ويفسح في المجال لهم جميعاً؟ أم انه يضيق بهم لانه يضيق عليهم، وهذا التضيق ليس تنفس الحرية التي والحمد التي والحمد لله ننشقها ونعيش بنعمتها، وانما هو التماس الرزق وعدم العثور عليه والاضطرار الى التوجه الى خارج الأرض وإلى خارج الوطن بحثاً عن لقمة كريمة شريفة.

العاطلون عن العمل، نعرضهم صفوفاً يومياً على أبوابنا، في منازلنا ومكاتبنا يريدون أن يعملوا وليس لديهم مجالات العمل ويريدون أن يهاجروا والتعليمات هي الحد من الهجرة، ويريدون أن يصبروا ولكن صبرهم قد عيل، كنا ننتظر، ونحن لا نزال ننتظر، وسننتظر أبداً، أن تأتينا في الموازنة امكانيات واطلالات جديدة تعطينا أملاً جديداً في غرة هذا العهد الجديد.

نريد حلولاً لمشكلاتنا الاجتماعية والاقتصادية، نريد عدالة اجتماعية، وهذا يجعلنا نسأل: لماذا الجنوح الى التفكير بزيادة الضرائب غير المباشرة التي تصيب المستهلك ذا الدخل المتواضع والوضع في حين أننا نقول بتصاعدية الضرائب المباشرة كسبيل الى اقامة نوع من العدالة الاجتماعية.

لا يمكن بعد الآن أن نعول كثيراً على الكادحين لكي يمولوا هم الخزينة، ولكي هم يغذوا الواردات. وعلينا وفي حدود حرصنا على نظامنا أن لا نغفل، ان أبعد الدول الرأسمالية شأواً درجت على الضرائب التصاعدية التي نصيب الغني أكثر مما تصيب الفقير مع اقامة جهاز للرقابة وللحماية يمكن الاطمئنان اليه، لا يتواطأ مع المكلف حتى تذهب حقوق الخزينة هدرًا.

وبهذا الصدد بالذات أعود فأذكر، وللتاريخ، بمشروع سبق وتقدمنا به وهو مشروع ضمان الرساميل الأجنبية، هذا المشروع الذي نعتبره واحدا من أهم روافد الرساميل التي يمكن أن تشجع الغير على القدوم إلينا، لأنه يعطي الثقة بأن هذا الرأسمال الموظف على أرض لبنان لن يهدر. وغيرنا يسبقنا في هذا المضمار ويمهد للآجانب أن يوظفوا رساميلهم في بلدانهم ونحن نخشى حتى مجرد اثاره هذا الموضوع لأنه قد يثير حساسيات.

فبالله عليكم حتى متى نظل رهناً بالحساسيات نتجنب مواجهة الواقع واعتماد الحلول الموضوعية؟

ان اللبناني يعيش اليوم تحت وطأة الغلاء وقد أثير موضوع الغلاء، مرارا وتكرارا، وبشرنا دولة رئيس مجلس الوزراء باحالة المخالفين على المحاكم كأنما كانت (زمروجة) ومضت، كأنما كان هناك ظرف يستدعي تغطية آلية سارعت الحكومة الى اعطائها للشعب تهدئة له وكأني بها اكتفت بذلك دون أن تشير الى جذور الموضوع ودون أن تنصرف الى معالجته.

وإن لدينا تقارير بشأن موضوع الغلاء سنضعها قريبا وقريبا جدا بتصرف هذا المجلس الكريم والحكومة المحترمة عله يكون من ورائها بعض الامكانيات في معالجة هذا الموضوع الخطير.

أيها السادة، نحن اليوم نسأل: ما تراها تكون واردات لبنان؟ ومن أين؟

نحن ليس لدينا ثروات جوفية، اللهم الا المياه، الهائلة من السماء والمكتنزة في أعماق الارض التي لا تلبث أن تتفجر، هذا الماء ماذا نعمل به؟

أول ما يتبادر الى الذهن مشروع الليطاني الذي كان لرفيقنا الراحل الشيخ موريس الجميل أن سبق في اثارته لموضوع المياه عندما وضع كتاب التصميم الشامل لمياه لبنان. هذا المشروع نراه وقد تحول يا معالي وزير الموارد المائية والكهربائية عن غايته الاساسية، فلها بالكهرباء وإنتاج الكهرباء عن الري، وأنت الاختصاصي المشهود له، نعرف تماما انك ثرت على واقع المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، وانك عمدت الى اتخاذ تدابير ادارية بالدرجة الاولى، ومن ثم فنية وأطلعنا على تقاريرك وخطواتك في هذا الصدد من أجل أن تتحقق أهداف مشروع الليطاني، مشروع الليطاني لم يكن في الاصل من أجل انتاج الكهرباء وبيع الكهرباء فقط وانما كان على الاخص من أجل انماء الاراضي اللبنانية وجعلها صالحة لحياء الشعب اللبناني وعلى الاخص في المناطق المحرومة التي لا يجوز أن نظل تاركينها في خضم المناقشة الجدلية البيزنطية بين منسوب ال - ٦٠٠ وال - ٨٠٠ متر لان للجنوب حقا مقدسا في أن يرتوي وأن يروى فتستصلح أرضه وتنبت، وعلى الاخص في هذا الظرف اليوم عندما نرى جنوبنا مهددا عرضة كل يوم لانتهاكات ولاعتداءات ولخسائر يجدر بنا، وهذا الجهاز موجود، أن نحوله بصورة جدية الى تقيق المشاريع التي مضت عليها السنوات الطوال دون أن نرى منها غير الدروس الموضوعية على الرفوف.

وبهذا الصدد بالذات ألقت النظر وأرجو من الحكومة الكريمة أن تتجاوب معنا في مسألة حيوية بالنسبة للجنوب الا وهي تأمين الاستمرار لمجلس الجنوب، فالاعتمادات التي قررت سابقا قد نفذت، ونحن اليوم نرى

ان هذا المجلس قام بأعمال كبדתه نفقات كانت في الأساس تقع على عاتق الموازنة العامة من انشاءات مائية وعمرانية وشبكات طرق وكهرباء وإنشاءات مدرسية واجتماعية، وإنشاء بعض الخدمات الطبية. كل ذلك عائد أصلاً للموازنة العامة وقد تحمله مجلس الجنوب في اطار المهمة التي انتدب لها، ونحن نسأل الحكومة أن توافق على صيغة من أجل تأمين الاستمرار لهذا المجلس وعلى الاخص أن توفر الاموال اللازمة لكي يستطيع هذا المجلس أن يرمم المنازل المتصدعة والتي لا تزال دون ترميم في الجنوب وعددها يناهز الأربعمئة منزل، وان المنازل المتهدمة التي لا اعتمادات بعد من أجل اعادة بنائها تبلغ ١٥٠ منزلاً ونيفاً.

نحن نضع هذا الواقع، وليس أبناء الجنوب مسؤولين عنه، أبناء الجنوب هم شهداء في هذا الموضوع. كراماتنا عفرت ونحن نتلقى الضربات، أبناء الجنوب ليسوا هم المسؤولون عن هذا الوضع المتردي الذي نشكو منه جميعاً، نشكرك يا دولة رئيس مجلس الوزراء ان قمت بزيارة مناطقنا الحدودية وان تفقدتها وان بلسمت الجراح بكلامك العذب الذي نعرف تماماً انه صادر عن قلب يتحسس بالمشكلة الاجتماعية وبالوضع الوطني الراهن، ولكن هذا لا يكفي، وأقول أكثر من ذلك: علينا أن نجد علاجاً ناجحاً لهذا الموضوع ولتعريض الجنوب ولبنان المستمرين كأني به القضاء والقدر الذي يحتم علينا الصمت في معرض الكلام، دون أن نكرر الجهود الشخصية التي يقوم بها المسؤولون، وفي طليعتهم دولة رئيس الحكومة.

ولكن هذا المجهود يظل هباء اذا لم يقترن بخطة عمل مدروسة، وإذا لم يقترن على الاخص بتنظيم جري للمسببات التي تنشأ عنها العدوانات.

نحن نقول: الغنم بالغرم، ونحن نقول: بالاخوة ونقول بالتضامن ونقول بكل هذه الشعارات ولكن الا تريدون أن نصل الى نتيجة فنضع حداً لهذه المأساة التي يعيش فيها الجنوب، ولهذا الوضع النفساني الذي يعيش فيه جميع أبناء لبنان؟

نريد أن نصل الى أكثر من شكوى في مجلس الامن، وإلى أكثر من استدعاء السفراء وإطلاعهم على الموضوع، وإلى أكثر من ردود خطابية من هنا وهناك، لاننا نتطلع الى يوم نخشى فيه أن نندم على ترددنا في اتخاذ القرار اللازم فنكون بهذا التردد قد أضعنا فلسطين مرتين اذ أضعنا ولو شبراً واحداً من أرض لبنان.

رئيس الوزراء: ماذا تقترح؟

ادمون رزق: متابعاً - أقترح، إلغاء اتفاقية القاهرة.

رئيس الوزراء: وبعد هذا؟

ادمون رزق: وبعد هذا نواجه كل الاحتمالات بموضوعية.

رئيس الوزراء: نحن نواجه كل الاحتمالات بموضوعية.

ادمون رزق: متابعاً -

ان أوضاع الامن الداخلي والخارجي هي من الاشياء التي يفترض أن تراعى تماما لكي تكون لنا موازنة أفضل. وإذا تحدثنا عن موضوع الامن في معرض الكلام على الموازنة فلاننا نعرف ان مورد لبنان الاساسي انما هو الثقة العالمية به، الثقة الخارجية به، فاذا فقدنا هذه الثقة نكون قد خسرنا ثروتنا الاساسية، وأحفظ عن دولة رئيس مجلس النواب منذ هنيهات عندما كان يخبرنا عن مقابله لعداسة البابا كيف ان الخبر الاعظم يتحسس بواقع لبنان ويتحسس بمشكرته وحاجاته، وان هذا من مظاهر المكانة الدولية والانسانية التي يتمتع بها لبنان والتي يمكن أن تشكل رصيда لا يستهان به.

لقد تكلم دولة رئيس مجلس الوزراء في بدء هذه الجلسة عن مسألة بيع الاراضي وقال، ان هذا الموضوع لا يحرز كل هذه الضجة وردة الفعل التي أحيط بها، وان هذا الموضوع لا يعدو كونه حالة محصورة ضيقة جدا. يا دولة رئيس الحكومة، نحن معك في نيتك ولبنانيتك، ولكن لسنا معك في نص القانون لانه لا يدل على هذه النية.

دولة الرئيس، بالنسبة الى ما أدليت به من ملاحظة بأن «هذا الامر متروك للمجلس» ونحن نشكرك على وعدك بأنه لن يصدر بمرسوم.

ليسمح لي معالي وزير الاشغال أن ألفت نظره الى موضوع هو الآخر جنوبي أيضا.

هناك طريق بين برغت - وخلة خازن طولها ستة كيلومترات، مخططة ومدرسة ومستملكة، هذه الطريق لا تحتاج الا الى تنفيذ، وإذا نفذت فانها تختصر المسافة بين حاصبيا وجزين بشكل ممتاز بمعنى انها تقرب بين هذين القضاءين، وأطلب من معاليك أن تهتم بهذا الموضوع لأن الوضع في الجنوب مرة أخرى يستدعي تأمين الاتصالات بين مختلف الاقضية.

وأود أن ألفت نظر معالي وزير التربية لاثير موضوعا سبق أن نلت موافقته المبدئية عليه وهو ينهي مشكلة مزمنة في كل ادارات الدولة على الاطلاق، وهو مسألة المناقلات والتشكيلات.

كنا اقترحنا بموافقة معاليه أن يجري ذلك بواسطة الدماغ الالكتروني، واقترحنا ان تعطي تعويضات اغتراب للمدرسين الذين يفوتهم أن يلتحقوا بمراكز قريبة من مساكنهم لان هناك تفاوتاً هائلاً في المعاملة وليس هذا مردودا إلى ادارة وزير ومدير ولكن إلى واقع الحال. تفاوت هائل في المعاملة بين معلم ومعلم، بحيث ان هذا المعلم أوتي حظاً بأن عين أو ألحق بمدرسة قريبة من منزله بينما ان زميلا له قد أبعد الى مكان ناء، ويبقى هذان كلاهما يتقاضيان الاجر نفسه وحدث عن قوى الامن وغيرهم في هذا المضمار.

فاذا كانت الكيفية هي التي تضع هذا المعلم دون غيره في هذا المكان فإن له حقا في أن يتقاضى تعويضا عن اغترابه مقابل عدم مساواته بزميله. هذه القاعدة، اذا اتبعت لعلها تحل الكثير من المراجعات اليومية التي تثقل كاهل النواب والحكومة، فكأن الحكومة والنواب لا شغل لهم سوى أن يجروا مناقلات في قوى الامن وفي معلمي التربية وفي غيرهم.

ان هذا الواقع يحتاج الى حل جذري لكي لا نهدر وقتنا باستمرار في مراجعات عقيمة ولكي لا تتعقم وزارة التربية بحيث تتحول الى وزارة مناقلات. نريدها وزارة تربية كما بدأت أن تكون، ونريدها أن تصبح بالحقيقة مصدرا للعلم وللثقافة على أسس نظيفة.

ثم ان هناك مسائل عديدة أخصها مسألة الريجي التي وعدنا معالي وزير المال بأن يعطينا بيانا بشأنها ويضع حلولاً جذرية لها وقد مضت سنة كاملة وأكثر من سنة على هذا الوعد، وما زلنا نعلل أنفسنا بالحصول على هذا التقرير وعلى هذا التدبير ولعل مرد ذلك الى أن مشاغل معاليه كثيرة ومتعددة بالفعل نظرا لمؤهلاته المتعددة بحيث انه لا يستطيع أن يعطي في الموعد المحدد ما وعد به.

وبصدد ما تحدثت به عن تعويض الاغتراب المقترح فإننا أيضا ولأن الحكومة قد أرسلت مشروعاً بصفة الاستعجال بالغاء تعويض اغتراب القضاة واعتماد مبدأ بعد العشرين كيلومترا. نطلب من الحكومة أيضا أن لا تنشر هذا المشروع القاضي بالغاء تعويض اغتراب القضاة، ان لا تنشره بمرسوم ففتح لهذا المجلس أن يدلي برأيه فيه.

وهنا أعود فأقول: لا يجوز أن نزن كل مرة نرجو الحكومة ونلح عليها «كرمالنا» هذا المشروع لا تصدريه بمرسوم.

نريد أن نصل معك يا دولة الرئيس الى حل نهائي لموضوع المادة الثامنة والخمسين من الدستور لاننا لا نزال نغرق يومياً ويومياً بالمشاريع المعجلة.

فإما ان هذا المجلس هو للاشتراع وإما انه لغير ذلك. ونحن نعرف ان ما من أحد منا يرضى أن يبقى في هذا المجلس، لو كان لغير الاشتراع والرقابة الحقيقية. الكلمة لحضرة النائب المحترم حبيب بك المطران.

حبيب مطران: دولة الرئيس،

اعتدت أن أناقش الميزانية في كل جلسة من الجلسات التي حضرتها بعد أن نناقشها في اللجان.

وفي هذه السنة درسنا المشروع بسرعة ويمكنني أن أقول بسرعة شيطانية، بفضل معالي رينه بك معوض حتى تتم هذا الواجب الاخير قبل نهاية مدة المجلس. وكنت اتخوف وأخشى من ارتفاع الارقام واتساءل: من أين تأتي الاموال خصوصاً بعد أن استمعنا الى اراء مختلفة تعود لسرعة واجب العمل ووضع الميزانية.

انما وقبل هذه الجلسة استمعنا الى بيان معالي وزير المالية، ولا يمكنني بعد الاستماع اليه والاطلاع عليه الا ان أهنته على هذا الدرس الذي اقنع أكثرية النواب بجديته وإمكان تنفيذ ما وعد به، وهذا ما يخشاه النواب: الوعود، وعدم التنفيذ. وقد اقترن أيضا في هذه الميزانية وفي هذا الدرس درس اخر صدر في مؤتمر صحفي من قبل وزير التصميم فأعجبت به أيضا وهو موضوع لمدة لا تقل عن الست سنوات وطبعاً لا يمكن تقديم أكثر من ذلك لهذه المدة وبينما تصدر.

انما أنا كنت أود لو ان معالي الوزير قد وضع في هذا البرنامج وهذه الدروس في كراس ووزعها على مجلس النواب حتى يتمكنوا من متابعة سير الاعمال، وما لفت نظري ان لكل المشاريع الموضوعه أيضا درس مالي بتغذية هذا المشروع.

يستغرب البعض هذا الموقف الذي أقفه للمرة الاولى وبعد مدة تفوق السنة، انما يجب أن نكون صريحين ونشكر حين يستحق الشكر وننتقد. وهنا لي مأخذ صغير على بعض الوزراء الذين في بدء العمل، أخذوا علينا الانتقادات كأنها موجهة شخصيا، لا أيها السادة.

انما هي بغية وصول الشعب اللبناني الى بعض الحقوق وقد تمتم الرسالة وقد انتهت مدة هذا المجلس. يجب أن نكون واقعيين وصريحين اننا نذهب ونحن مطمئنين الى سير الوضع المالي في لبنان ونذهب مطمئنين الى التصميم في المشاريع البناءة في لبنان، نذهب مطمئنين الى أن هذه الحكومة في هذا العهد الجديد عملت ما لا تعمله سواها قبلا وكانت بناءة ولا أريد أن أشكر كل وزير بمفرده انما أعتقد انهم عملوا ما يتوجب عليهم وسيبقى أيضا على عاتقهم عمل بناء.

ويجدر بي أن أذكر معالي وزير الانباء بمشروعه للاذاعة والذي وضعه في الميزانية مسبقاً، وهذا ما أهنته عليه وأهنيء معالي وزير المالية الذي قبل بوضع هذا المبلغ في الميزانية لان مستقبل المغتربين يهنا أيضا وخاصة البقاء على الاتصال معهم. فكانت نظرة كريمة من معالي وزير الانباء للمغتربين اللبنانيين وليس فقط في الوطن بل وأيضا في المهجر، وهذا ما نشكره عليه.

بقي بعض القضايا التي يجب أن تعالج وأعتقد بأنها على طريق المعالجة، لا أريد أن أعني شيئا مضى وقضية الدواء، ولكن اتضح لي ان موقف الوزير الحالي ونهضة الامور والاقدام على درس الموضوع على أسس علمية قد يزيل وضعا محرجا لكثير من اللبنانيين.

وفي النتيجة أستخلص ان هناك عملا جيدا جيدا. ولا أنظر الا من خلال الموازنة والتمكن من تنفيذ الجزء الثالث وهذا ما يهنا لا يهنا الجزء الاول والجزء الثاني والجزء الروتيني، انما ما يهنا الجزء الثالث. وهذا ما أصر عليه معالي وزير المال باضافة ورصد المبالغ المخصصة في الجزء الثالث خصوصا لوزارة الاشغال الى رقم لم نعرفه من قبل وأعتقد بأنه تسعون مليون ليرة، وهذا ما نشكره ايضا عليه.

أنا أشكر الحكومة بمجموعها وبشخص دولة الرئيس صائب سلام الذي أجل وأحترم وكلنا نحترمه وحضرة الوزراء ومعالي وزير الموارد المائية أيضا. وأتمنى لكم التوفيق في تطبيق البرنامج الذي وضعتموه والذي نحن نوافقكم عليه.

الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس القادم في ١٣ كانون الثاني سنة ٧٢ الساعة الخامسة والنصف مساء للتصويت على بنود الموازنة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٧٢ الساعة الخامسة والنصف مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة للتصويت على بنود الموازنة.

رئيس المجلس

كامل الاسعد

أمين السر:

هاشم الحسيني

سايد عقل

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٧٢

المواضيع المبحوثة

- ١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة.
- ٢ - تصديق قانون الموازنة العامة وأبوابها والموازنات الملحققة.
- ٣ - درس وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم ٢٦٥٧، اجازة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر شباط سنة ١٩٧٢ على أساس القاعدة الاثني عشرية.
- ٤ - درس وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم ١١٣٥٣ بإنشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.
- ٥ - درس وتصديق قانون قطع حساب موازنة ١٩٧٠.
- ٦ - درس وتصديق مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢١٥٣، بتخصيص ١٩ مليون ليرة لتقوية الاذاعة اللبنانية.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٧٢ في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٧٢ برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، عثمان الدنا، عدنان الحكيم، ميشال ساسين، ابراهيم شعيتو، جان عزيز، سميح عسيان، ممدوح العبد الله، اميل مكرزل، بهيج تقي الدين، خليل الخوري، عزيز عون، فضل الله تلحوق، كمال جنبلاط، نديم نعيم، احمد الفاضل، انطوان فرنجية، باخوس حكيم، فؤاد غصن، فبلان عيسى الخوري، محمد خضر فتفت، حبيب مطران، حسن الميس، سليم الداود، كميل دحروج، نايف المصري.

واعتذر السادة: عادل عسيان، محمد صفي الدين، كميل شمعون، لويس أبو شرف، الامير مجيد أسلان، بشير العثمان، سايد عقل، فؤاد البرط، انطوان هراوي، صبري حماده، موسيس دركالوستيان.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: هنري

طريه، جعفر شرف الدين، صائب جارودي، الياس سابا، نجيب أبو حيدر، كمال خوري، حسن مشرفية.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون - تتلى أسماؤهم - تليت.

الرئيس: المعتذرون - تتلى أسماؤهم - تليت.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلى ملخص المحضر التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٧٢ في الساعة السادسة والربع من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الحادي عشر من كانون الثاني سنة ١٩٧٢ برئاسة حضرة نائب الرئيس الاستاذ نسيم مجدلاني.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، عثمان الدنا، رائف سمارة، معروف سعد، ممدوح العبد الله، اندريه طابوريان. بهيج تقي الدين، خليل الخوري، عزيز عون، احمد الفاضل، الأب سمعان الدويهي، فؤاد غصن، قبلان عيسى الخوري، محمد خضر فتفت، جوزيف أبو خاطر، حسن الميس، كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذر السادة: حبيب كيروز، كمال جنبلاط، اميل سلهب، ريمون اده، رفيق شاهين، صبري حماده، بشير الاعور، الامير مجيد أرسلان، اميل مكرزل، فؤاد البرط، عادل عسيان، سميح عسيان، موسيس دركالوستيان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نجيب أبو حيدر، جميل كبي، الياس سابا، جعفر شرف الدين، هنري طريه، حسن مشرفية، كمال خوري.

افتتحت الجلسة. وأثار بعض النواب حادث الاعتداء الإسرائيلي على الجنوب، فأدلى دولة رئيس مجلس الوزراء ببيان عن هذا الاعتداء. وياشر المجلس بمناقشة مشروع الموازنة العامة فتلا مقرر اللجنة المالية تقريره عن الموازنة، وأدلى معالي وزير المال ببيان حول مشروع الموازنة. ثم علقت الجلسة في تمام الساعة السابعة والنصف مساء الى مساء الخميس في ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٧٢ لمتابعة مناقشة مشروع الموازنة العامة.

وفي الساعة السادسة والربع من مساء الاثنين في ١٧ كانون الثاني ١٩٧٢ استؤنفت الجلسة. وتغيب عنها السادة: عثمان الدنا، عدنان الحكيم، ابراهيم شعيتو، جعفر شرف الدين، سميح عسيان، ممدوح العبد الله، ادوار حنين، انطوان سعادة، بهيج تقي الدين، خليل الخوري، عبدو صعب، فضل الله تلحوق، محمود عمار، ميشال المر، أحمد الفاضل، انطوان فرنجية، باخوس حكيم، الأب سمعان الدويهي، فؤاد غصن، فؤاد البرط، قبلان عيسى الخوري، محمد فتفت، يعقوب الصراف، انطوان هراوي، حسن الميس، سليم الداود، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذر السادة: علي ماضي علي عرب، عادل عسيران، بيار فرعون، هاشم الحسيني، الامير مجيد ارسلان، كميل شمعون، صبري حماده، حبيب كيروز، يوسف سالم، كمال جنبلاط، موسيس دركالوستيان.

أعطيت الكلمة لحضرة النائب الاستاذ جوزف مغبغب فسأل الحكومة عن حقيقة الانذار الاسرائيلي. وبعد أن أجاب دولة رئيس مجلس الوزراء على السؤال، تابع الاستاذ مغبغب الكلام وطالب الرئاسة بتخصيص جلسة لبحث قضية الحدود الجنوبية، وانتقل الى مناقشة مشروع الموازنة. كما ناقش مشروع الموازنة الاستاذ جوزف شادر والدكتور امين الحافظ، وعلقت الرئاسة الجلسة في الساعة الثامنة مساء الى نهار غد الثلاثاء، الساعة الخامسة والنصف مساء لمتابعة مناقشة مشروع الموازنة.

وفي الساعة السادسة والرابع من مساء الثلاثاء في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٧٢، استؤنفت الجلسة برئاسة دولة الرئيس الاستاذ كامل الاسعد.

تغيب السادة: عبد الله اليافي، جان عزيز، رائف سمارة، محمد صفى الدين، ممدوح العبد الله، ادوار حنين، اندريه طابوريان، بهيج تقي الدين، عصام حجار، عزيز عون، فؤاد طحيني، فضل الله تلحوق فيليب الخازن، لويس أبو شرف، محمود عمار، ميشال المر، نديم نعيم، سايد عقل، فؤاد غصن، فؤاد البرط، قبلان عيسى الخوري، انطوان هرواي، جوزف أبو خاطر، جورج عقل، حسن الميس، سليم الداود، كميل دحروج، ناظم القادري، نايف المصري.

واعتذر السادة: عثمان الدنا، ابراهيم شعيتو، موسيس دركالوستيان، بيار فرعون، سميح عسيران، عادل عسيران، علي عرب، انطوان سعادة، كميل شمعون، بشير العثمان، حبيب كيروز، سالم كباره، هاشم الحسيني، يعقوب الصراف، صبري حماده.

افتتح المناقشة دولة رئيس مجلس الوزراء فأوضح الغاية من مشروع قانون تملك الملوك والرؤساء. وتكلم بعده الاستاذ نصري معلوف في الموضوع نفسه وفي مشروع المناقشة. وكذلك الاستاذ ادمون رزق والاستاذ حبيب المطران. وعند الساعة الثامنة مساء أرجئت الجلسة الى يوم الخميس في ٢٠ كانون الثاني سنة ١٩٧٢ في الساعة الخامسة والنصف مساء للتصويت على أبواب وبنود الموازنة.

الرئيس: هل من ملاحظة على المحضر.

سكوت

الرئيس: اذن صدق المحضر

يتلى مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٢٦٥٧ الذي يجيز للحكومة جباية الواردات خلال شهر شباط سنة ١٩٧٢، وصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرية مع أسبابه الموجبة.

فتلي مشروع القانون المعجل المكرر مع أسبابه الموجبة التالية:

الاسباب الموجبة

لما كان مشروع موازنة ١٩٧٢ لا يزال قيد الدرس والمناقشة ولم يصدق لغاية تاريخه.

وبما انه تقتضي جباية مختلف الواردات خلال شهر شباط ١٩٧٢، وصرف نفقات الشهر المذكور ولا سيما رواتب الموظفين وسواها من النفقات الضرورية.

وضعت الحكومة مشروع القانون المعجل المكرر المربوط وهي ترجو مسرعة تصديقه.

مشروع قانون معجل مكرر

اجازة جباية الواردات وصرف النفقات خلال شهر شباط ١٩٧٢

على أساس القاعدة الاثني عشرية

مادة وحيدة: يجاز للحكومة خلال شهر شباط سنة ١٩٧٢، جباية الواردات كما في السابق، وصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرية.

ويعمل بهذا القانون اعتباراً من أول شباط سنة ١٩٧٢.

الرئيس: من يوافق على اعطاء هذا المشروع صفة الاستعجال المكرر يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: أعطي هذا المشروع صفة الاستعجال المكرر.

من يوافق على المادة الوحيدة كما تليت عليكم يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة، والقانون معروض على التصويت بالمناداة، بالاسماء، فتلي مشروع القانون برمته، ونودي حضرات النواب بأسمائهم.

اجماع

الرئيس: صدق القانون بالاجماع.

حضرات الزملاء المحترمين

الجلسة مخصصة للتصويت على بنود الموازنة، والكلمة لدولة الرئيس الاستاذ رشيد كرامي، اذا كان يريد الكلام بينود الموازنة.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، على كل حال، أريد التكلم بالموازنة في جميع بنودها.

الرئيس: دولة الرئيس اذا سمحت أن الفت النظر بالنسبة للنظام الداخلي والذي أنت حريص على تطبيقه هو أنه عندما رفعت الجلسة الاخيرة، أعلنت الرئاسة بأن طلبات الكلام في الموازنة بصورة عامة قد انتهت وأن الجلسات المقبلة هي لمناقشة بنود الموازنة. يمكن للنائب في هذه الجلسة، أن يناقش البنود المطروحة على المناقشة والتصويت، ولكن بعد أن انتهى الكلام بمناقشة الموازنة بصورة عامة، لا يمكن أن نعود الى مناقشتها بصورة عامة، وهذا شيء بديهي من المفروض أن نعرفه جميعنا، مع العلم ان في الجلسة السابقة عندما لم يكتمل النصاب وكان من الممكن أن نتابع المناقشة بصورة عامة سئل الرئيس كرامي اذا كان في نيته أن يتكلم بالصورة العامة، فأجاب بالنفي، ولو أجاب بالإيجاب، لكانت الجلسة عقدت واستمرت المناقشة بصورة عامة. وأنا على ثقة، بأن الرئيس كرامي حريص على انجاز هذه الموازنة في السرعة المطلوبة، لاننا كما نعلم، على أبواب أعياد، وبعد الاعياد، الانتخابات، وأظن، أنه اذا حصل تأخير فان البلاد تتضرر والرئيس كرامي حريص على مصلحة البلاد، اذا نتج تأخير بإقرار الموازنة، حيث هنالك مشاريع يجب أن تنفذ، واذا كان الان من الصعب أن يجتمع المجلس، فهذه الصعوبة ستزداد حتما عندما يقترب موعد الانتخابات، ومع ذلك، فاني أترك للرئيس كرامي تقدير الموقف.

رشيد كرامي: هل تسمح لنا الرئاسة الكريمة أن نتكلم بالنظام؟

الرئيس: تفضل، تفضل.

رشيد كرامي: لقد كنت في عداد من سجل اسمه للكلام في مناقشة مشروع الموازنة العامة، وأنا لم أتنازل عن حقي في ذلك ولربما، عذر دولتك هو، ان نائب رئيس مجلس النواب الاستاذ نسيم مجدلاني عندما كان مترئساً للجلسة السابقة، كنت قد اتفقت معه على أن أبدأ كلامي في هذه الجلسة عندما تنعقد ويكتمل النصاب، لانني أيضا من حيث النظام أعتبر، بأن أية جلسة لا يجوز أن تنعقد اذا لم يكن نصابها مكتملا. لهذا رفضت فعلا في الجلسة السابقة أن أتكلم، لانني أعتبر، بأن في ذلك مخالفة للنظام الداخلي وللدستور. فالاجتهد بمعرض النص، لا أظنه واردا.

لهذا أردت أن أسجل موقفا حول هذه النقطة، والآن أرجو، أن يفسح لي المجال من أجل أن أمارس حقي في مناقشة الموازنة العامة.

الرئيس: حضرة الزميل المحترم.

بالنسبة لاستمرار المناقشة دون نصاب، ليس هناك اجتهاد في معرض النص، لان النص يفرض اكتمال النصاب عندما يصار الى التصويت على مشاريع القوانين وعلى مقررات معينة أو على الثقة. أما في غياب التصويت، فالعرف والاجتهاد، ليس عندنا في لبنان فقط. بل، في كل

بلاد العالم وفي أكثر البلدان العريقة في الحياة البرلمانية، يمكن استمرار المناقشة وأبداء الآراء حول أي موضوع اذا لم تقتزن هذه المناقشات بالتصويت، وعلى أي حال، ما الفرق بين أن يدلي النائب بآرائه التي يسمعها الرأي العام من خلال وسائل الاعلام في حضور أربعين أو خمسين نائباً، عملياً يعني، وهذا عرف تبعته كل بلدان العالم وقد أرسلت أنا شخصياً من يسأل الرئيس كرامي في المرة الماضية، اذا كان يريد أن يناقش الموازنة بصورة عامة. أجاب أنه غير مستعد، وأنه عزف عن المناقشة بصورة عامة، ولم يقل لي، إن القضية قضية دستور، وقضية نظام داخلي. وهنا أسمح لنفسي أن أقول، لا يمكن لأي فرد يا دولة الرئيس، أن ينصب نفسه قيماً على الدستور. اذا كان هذا رأيك عليك أن تقوله هنا، دون أن تحيينا أنك لا ترغب بالكلام ويكون في نبتك المحافظة على الدستور، ان الدستور مسؤول عنه المجلس مجتمعاً. على كل وتديلاً على أن صوت الرئيس كرامي هو مرغوب بأن يسمع، ليس كما يصرح في الصحف، ولا أرى من يتهم الرئيس كرامي بالحؤول دون سماع صوته. ان الرئاسة خلافاً للاصول والعرف وبعد أن أقفل باب المناقشة العامة تعطي الكلام لدولة الرئيس كرامي بصورة خاصة.

هنا طلب عدد من النواب الكلام والمناقشة بصورة عامة.
الرئيس: يمكنك أن تنشر ما تريد قوله في الصحف يا دولة الرئيس، مع العلم انه بإمكانك أن تتكلم أثناء التصويت على البنود.

انطوان سعادته: أنا طلبت الكلام أيضاً ولم أعط الكلام. فإذا ما فسخ في المجال لمناقشة الموازنة بصورة عامة أرجو أن يستمع إلي كذلك.

الرئيس: عندما لا يوافق الزملاء على إعطائك الكلام بصورة خاصة، لا أستطيع أن أعطيك الكلام.

رشيد كرامي: دولة الرئيس، أنا لا أطلب منحة من أحد بل إنني أطالب بحقي.

الرئيس: اذن أطرح المبدأ على المجلس. من يوافق على العودة الى مناقشة الموازنة بصورة عامة بناء على طلب الرئيس كرامي يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: وافق المجلس على العودة الى المناقشة العامة، والكلمة لدولة الاستاذ رشيد كرامي.

جوزف معجب: مقاطعاً - أنا أرجو، رجاء خاصاً بعد أن قرر المجلس ذلك، أن هذه هي الجلسة الأخيرة التي يمكن للمجلس أن يجتمع وأن يقر الموازنة، علماً بأن هناك تعديلات على مشروع الموازنة من شأنها أن تفيد خصوصاً المناطق، كل المناطق من اعتمادات رصدت لها. لذلك أرجو العمل على تسهيل مهمة التصديق على الموازنة في هذه الجلسة، وبعدئذ، لا مانع من أن نستمع الى من يشاء التكلم.

الرئيس: حتى نطبق هذا الرأي، يجب أن نستمر في هذه الجلسة حتى ننجز الموازنة. يرجى الاصغاء والمحافظة على النظام، والكلمة لدولة الاستاذ رشيد كرامي

رشيد كرامي: دولة الرئيس

إن الذي لفت نظري في بيان معالي وزير المالية هو، أنه قد وصف الموازنة، بأنها موازنة انمائية وكذلك من جملة المحاسن التي ذهب اليها، هو اختصارها للنفقات الادارية. اما فيما يتعلق، بأن الموازنة هي موازنة انمائية، فردي على ذلك هو، بسؤال معالي وزير المالية عن المشاريع المدروسة والجاهزة للتنفيذ والمهيئة لصرف المبالغ المخصصة لها في الموازنة خاصة في الجزء الثالث منها ومقداره مئتان و١٢ مليون ليرة.

إنني أذكر الحكومة، بأنه في موازنة العام السابق خصصت مبلغ ٧٧ مليون ليرة في الجزء الثالث لانفاقها على المشاريع الانشائية ونحن نعلم جميعاً بأن هذا المبلغ، لم ينفق منه إلا أكثر من نصفه بقليل. فماذا أعدت الحكومة بعد ذلك من ترتيبات في سبيل أن تسهل صرف تلك المبالغ الكبيرة التي وعدتنا بها، والتي، كما قلت يبلغ مقدار ما خصص لها بمئتين واثنى عشر مليون ليرة. اذ اننا نعلم طاقة الادارة على التنفيذ وحاجتها الى الكثير من الاصلاح والتدعيم فيما اذا أرادت الحكومة فعلاً أن تطلب منها صرف هذا المبلغ الضخم. فهل هناك، في النية، أو هل هناك، في الخطة، ما يشير الى الترتيبات المتخذة أو التي ستستخدم من أجل تدعيم الادارة حتى تتمكن من صرف هذه المبالغ.

اذا تجاوزت عن هذه الناحية، فإني سأسأل، من أين ستأتي الحكومة بهذه المبالغ التي نعلم بأنها ستتوفر من بايبن وهما القروض أو الموارد الاستثنائية. ونحن نعلم كذلك بأن الحكومة قد استقرضت الى الآن مبلغاً مقداره خمسون مليون ليرة. وهناك اجازة لها تمكنها من الاستدانة لغاية المئتي مليون ليرة. فيبقى اذا، مبلغ ٦٢ مليون ليرة. فمن أين ستغطي الحكومة هذا المبلغ؟

اذا قلنا من الواردات الاستثنائية، باعتبار ان القروض، كما قلت لا تسمح بها باستقراض أكثر من ١٥٠ مليون ليرة. فمن أين هذه الواردات الاستثنائية، وخاصة، نحن نعلم، بعد قضية المرسوم ١٩٤٣، وما أعلنه معالي وزير المالية، مشكوراً، من على منبر هذا المجلس، بأنه سوف لن يلجأ الى فرض ضرائب جديدة، ولن يعمل عن طريق زيادة معدلاتها، بحيث إنني أسأل فيما اذا لم يكن هذا أو ذاك، من الموارد، فكيف إذاً، يستطيع معاليه ان يؤمن هذا المبلغ، من أجل ان ينفق على المشاريع الانمائية. اللهم إلا اذا قال إن هناك بضعة ملايين ستتأمن من المتأخرات على شركات البترول. وهذا في نظري لا يمكن أن يؤمن المبلغ بكامله، وبهذه المناسبة، لا بد لي من أن أقول، وأسأل معالي وزير الاقتصاد الوطني، فيما يتعلق بالاتفاق الجديد مع مصفاة نفط العراق، الذي لم يتسن لي مناقشته هنا، ولكن لا بد لي من قول حول هذا الموضوع بسؤال أوجهه الى معاليه وهو، بحسب الاتفاق الذي عقد مع «الاولبيك» والشركات النفطية، والذي يجيز، في خلال خمس سنوات أن ترفع هذه الشركات من أسعار البترول، أسأل، فيما اذا كانت المبالغ التي نص عنها في الاتفاق، والتي أعلنت على الرأي

العام، فيما إذا كانت هذه المبالغ، العائدات، عندما يرتفع سعر البترول الخام، وهو يشكل العنصر الاساسي في تركيب الاسعار، فيما اذا زاد سعر البترول الخام، ولم يصير الى زيادة أسعار البانزين المستهلك في لبنان، فهل ان المبالغ الموعودة كعائدات للخزينة ستدخل فعلا؟ وفي هذه الحالة من سيتحمل هذا الفرق، الشركات أم الشعب اللبناني؟ واذا لم يصير الى زيادة الاسعار، فهل أن العائدات ستبقى على حالها؟ وانها ستدخل جميعها الى الخزينة؟ انني حسب ما أعلم، نتيجة علمية حسابية بسيطة بأننا أمام هذه الزيادة التي ستطرأ على سعر البترول الخام، مما سيؤدي بالطبع الى أن هذه الاعتمادات سوف لا تدخل الخزينة.

انتقل بعد ذلك لالتحدث عن الصفة الثانية التي أعطاها معالي الوزير للموازنة وهي الحد من النفقات الادارية. لقد قال معاليه إن الزيادة التي طرأت على الجزئين، الاول والثاني تبلغ نسبتها، بالنسبة للجزء الاول ٨،٢ وللجزء الثاني ٢١ «وشوي». وقال أيضا إن هذه الزيادة بلغت نسبتها في السنوات الثلاث الأخيرة خمسة وستة بالمئة. من مقارنة بسيطة يتبين ان النفقات الادارية لم تخف، بل على العكس هي زادت، لأن نسبة الزيادة بين ٥ و ٦ من السنوات الأخيرة، يقابلها في الجزء الاول من موازنة ١٩٧٢ حسب قول معالي وزير المالية ٨،٢ بالمئة.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، كلنا نعلم المبالغ التي أخذت من مال الاحتياط ومن بند الاعتمادات المرصدة للانفاق على نفقات مختلفة بقرارات من مجلس الوزراء. ان هذه الاعتمادات الكبيرة، وقد زيدت من هذا المجلس بما يزيد على المليون ليرة، كلها كانت من أجل تغطية نفقات غير مجددة، وهي نفقات ترتبت بسبب التمثيل والاسفار وغيرها من النفقات كالتعاقد مع موظفين جدد في كثير من المؤسسات والادارات، وهنا لا بد لي من أن أشير، مثلا، الى التعيينات التي حصلت في بنك انترنا، مثلا، مما جعل قيمتها ترتب أعباء جديدة على هذه المؤسسة بما يزيد على المليون ومئتي ألف ليرة. في حين انه كان هناك اتفاق مع النقابات المعنية بأن يصار الى اختصار مثل هذه النفقات، فاذا بنا أمام ارتفاع بسبب التعيينات التي أشرت اليها. وهي، في نظري ليست بضرورية، وليست بهامة لاعمال البنك.

وهناك أيضا موضوع آخر أريد أن ألفت نظر معالي الوزير اليه، مع تقديري لنواياه وللدوافع التي حملته، وهو موضوع تنزيل أسعار الدخان، ذلك لأنني أعلم بأن النتائج التي ترتبت على هذا الاجراء هي نتائج سيئة للغاية، اذ ان نتيجتها كانت المضاربة الكبيرة على انتاج الدخان اللبناني لان الاسعار باتت متقاربة. وهذا مما أدى الى تقلص استهلاك الدخان المنتج محليا بسبب ذلك فان أكثر من نصف الات المعمل هي متعطلة وعدد كبير من العمال لا يعملون. وأنا أعلم بأن هناك قلقا في صفوف العمال ونقابتهم، لانهم يخشون من نتيجة هذا الوضع الذي وصلت إليه صناعة الدخان، مما سيؤثر حتى على انتاج الدخان، وبالتالي مما سيؤثر على خزينة الدولة.

وانني أريد أن أقول لمعالي الوزير إن تقديراته لم تأت مطابقة للواقع، لأن الدخل الذي تحقق من واردات الريجي، لم يزد هذه السنة عن ٢٠ مليون ليرة. وقد ظن معالي الوزير أن هذا المبلغ سيبلغ ٢٢ مليون ليرة ولكنني على علم بأن هذا المبلغ لم يتجاوز العشرين مليون ليرة وهو المبلغ نفسه الذي كان يتحقق عندما كانت الاسعار على معدلاتها القديمة، أي قبل التنزيل.

أقول هذا لابين لمعالي الوزير الذي نثق بعلمه وبمقدرته لأن عليه أن يقرر بعض الوقت لمعالجة قضايا الريجي حتى لا نضع بالمحاذير. ذلك لأن زراعة الدخان، خاصة بالنسبة لمنطقة الجنوب هي من الموارد الاساسية وهي بالتالي، بالنسبة لخزينة الدولة توفر مبالغ، الخزينة هي بأمس الحاجة إليها.

لقد انزلوا سعر الدخان من أجل مكافحة التهريب، ولكن النتيجة بقيت هي هي، ولعل مكافحة التهريب تكون بوسائل وأساليب أخرى من يحفظ للريجي ولزراعة الدخان وللعمال المجال في سبيل النمو والاستمرار، حتى تبقى الريجي، كما يريدونها معالي الوزير، قوية ومزدهرة.

هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، أريد أن ألفت النظر إلى أنه قد جرت في الماضي دراسات عديدة حول موضوع سكة الحديد التي أرجو أضاف من الحكومة، وبصورة خاصة من معالي وزير المالية أن يدرس موضوع سكة الحديد التي تسبب خسارة للخزينة تتزايد سنة بعد سنة، بحيث انها. هذه السنة، قد قاربت من العشرين مليون ليرة. ولذلك فالدراسات التي جرت حول هذا الموضوع، ومجلس الادارة لهذه المؤسسة التي لنا ملء الثقة به، ولكنني أريد ان أذكر بأن سكك الحديد في جميع بلدان العالم، هي من المرافق التي تخسر ولا تربح. ولا أدري فيما اذا كان هناك من سياسة عند الحكومة ترمي الى الحد من هذه الخسارة وذلك عن طريق الحد من التوسع بموضوع سكك الحديد دون التعريض بالاتفاقات والمصالح التي تربطنا مع الدول العربية الشقيقة، وخاصة مع سوريا.

انني فيما يتعلق بموضوع النفقات الادارية، والنفقات غير المجدية، ففي هذه الموازنة أيضا اعتمادات جديدة قد أرصدت على أمور، لا أعتبرها ضرورية الى الحد الذي ذهبت اليه الحكومة من أجل تخصيص اعتمادات، سواء في رئاسة الوزارة، ام في رئاسة المجلس، من أجل المستشارين. ذلك لان رئاسة الوزارة ورئاسة المجلس - مع تقديري للرغبة في دراسة المشاريع على ضوء الخبرة والعلم بواسطة دكاتره، سيختارون، والحمد لله، في هذا البلد، ولكن أرجو اذا كان بالامكان، الاستغناء عن هذه الاعتمادات، لانني أعلم بأن رئاسة الوزارة تستطيع بواسطة جميع ادارات الدولة، وكل وزارة فيها من الموظفين أو بعضهم، الذين باستطاعتهم أن يكونوا عند الطلب، حيال كل أمر يوكل اليهم دراسته. لهذا لا أجد من سبب مبرر لمثل هذه الاعتمادات اذا ان باستطاعة الدولة، وهي تشكل وحدة، ان تتعاون مع بعضها البعض، وبالتالي ان توفر مثل هذه الاعتمادات غير المجدية. الى جانب ذلك، بالنسبة للاعتمادات التي زيدت على بند المصاريف السرية. ذلك لانني أعتقد بأن مثل هذه الاعتمادات أيضا فيما لو بقيت على حالها السابق قد نفي بالحاجة، وبالمطلوب. وبمثل ذلك تستطيع أن توفر من الاعتمادات غير المجدية بالنسبة للرغبة عند معالي وزير المالية بالتوفير من النفقات الادارية.

انتقل بعد ذلك لاسأل بالمقارنة بين موازنة السنة الماضية مع موازنة السنة الحالية، خاصة في وزارة الصحة التي زيدت اعتماداتها في السنة السابقة تطبيقا لسياسة معالي وزير الصحة السابق. وخاصة لناحية توسيع وتدعيم الاستشفاء في المستشفيات الحكومية، وذلك عن طريق الاختصار من الاستشفاء الرسمي في المستشفيات الخاصة.

وقد لاحظنا انه في الموازنة الجديدة، هذه المبالغ خفضت مما يعني بأن سياسة الحكومة حول هذه الامور قد تغيرت عن السياسة التي وعدنا بها من حيث زيادة الاسرة في المستشفيات الرسمية حتى تتمكن من استيعاب أكبر عدد ممكن من المرضى الذين هم بحاجة الى العناية والمعالجة، لقد قيل في تبرير ذلك ان هناك خلافات حصلت من أجل مصالح تتعلق بمؤسسات خاصة، لا أدري.

انني أريد أن ألفت نظر الحكومة الى مثل هذه الامور، لاننا نريد ان يكون هناك انسجام في عمل الحكومة، واستمرار وراء سياستها المعلنة والتي نالت موافقة المجلس وتأييد النواب عليها، كذلك بالنسبة لموضوع الدواء.

لقد استقال وزير الصحة السابق بناء على موقف وسياسة اعلنها في هذا المجلس. ولقد كان المجلس على تأييد له في موقفه خلافا لما سمعت من دولة رئيس الحكومة على التلفزيون، عندما قال، ان المجلس عندما أعلن وزير الصحة السابق انه سيتخذ كل الاجراءات التي تمكنه من تطبيق سياسته ولو أدى ذلك الى الخروج على الانظمة والقوانين، وعند ذاك تساءل أحد الزملاء النواب، وبكل نية حسنة، وهو الزميل الشيخ خليل الخوري، وأذكر بأن المجلس قد ضج. حتى على سؤال من النائب المحترم حول هذا الموضوع، حمسا وتأييدا لسياسة معالي وزير الصحة. ولقد فهم رئيس الحكومة، كما فهمنا من تصريحه على التلفزيون أن كل تلك الضجة كانت في وجه وزير الصحة وفي وجه سعيه من أجل الوصول الى تحقيق مبتغاه.

ومن ثم علما بأن الحكومة متمسكة بسياسة معالي وزير الصحة السابق، وهي سائرة في نفس الطريق، لان الحكومة هي وراء هذه السياسة ومتضامنة معه. وانني، أنا في الواقع أسأل، كيف أن الدواء، نتيجة موقف البعض، قد احتفى قسم منه من الاسواق، وانه بين ليلة وضحاها. وبعد استقالة معالي وزير الصحة السابق، إذا بأجهز الدعاية كلها تنطلق بصورة جازمة، بأن الموقف لا يزال هو هو، وان الاسعار بقيت كما حددها الوزير السابق، وان الدواء بدأ في الظهور من جديد، وكأن الذين سجلوا موقفهم ضد تنزيل الاسعار أو ضد ما آلت اليه بعض التدابير، نظرا لتأثيرها على الجو، وعلى المعطيات، وعلى الاسس التجارية، مما سبب انكماشاً من لدن بعض الشركات الاجنبية، اذا بنا أمام تصريحات رسمية ان بزوال معالي وزير الصحة، زالت جميع الاعتراضات وجميع العراقيل، وان الدواء والمستوردون بدأوا يسلمون بما فرضته الحكومة، وان الدواء أخذ، بقدرة قادر، بالظهور في جميع الصيدليات.

وبعد اسبوع من ذلك استمعت على التلفزيون أيضاً، الى تحقيق قاموا به، استنطقوا فيه الصيادلة وبعض المستوردين والمرضى، فاذا بالصيادلة والمرضى يشكون من عدم توفر العديد من الاصناف، وان بعضهم ذهب الى أكثر من ذلك فقال، انه حتى لو ان الشركات وافقت على التصدير مجددا الى لبنان، لما وصل الدواء الا بعد فترة تزيد على الخمسة اشهر.

لذلك، ألفت من وراء هذا، الحكومة ومعالي وزير الصحة بالوكالة، ونحن نعلم بأنه وان كان ليس هذا اختصاصه، ولكن قد تكون مزاحمة «كار» بين الطبيب المستقيل والوزير بالوكالة مع أصحاب الشأن، مما يسهل

عمل الوزير الجديد الذي نتمنى على يديه ان تزول كل هذه الصعوبات وان يستطيع المرضى الحصول على الدواء وبالايسعار المخفضة. وهنا لا بد لي أيضا من أن أسجل لدولته استشهاده بما قلت في هذا المجلس عندما تكلم على التلفزيون وقال مشكورا، انني لفت نظر معالي وزير الصحة انذاك الى أن يتخذ الحيلة كي لا يفقد الدواء من الاسواق، أو بعضه.

انتقل بعد ذلك، وأنا الذي يستشهد اليوم بمواقف وأقوال دولة رئيس الحكومة، لانني في تلك الجلسة المتعة على التلفزيون سمعت منه أيضا حول سؤالي الذي تقدمت به من الحكومة بما يزيد عن السنة، حول الاحزاب الممنوعة، اذ قال، انه قد أجابني في هذا المجلس، ولكنني لاسباب أخرى أريد ان أعكر الاجواء وان أعكر المياه الصافية بوجه الحكومة. وهذا، معاذ الله، ان ينطبق علي، لانني لا أريد ان أعكر صفو الحكومة بل انني أسعى دائما لان أطيب خاطرها عن طريق لفتها الى الاخطاء والتقصير، وبعض ما تقوم به من يفيد هذا البلد. لذلك أعود الى موضوع الاحزاب الممنوعة، لاذكر الحكومة بأن سؤالي كان يدور حول التساؤل الذي قام عند البعض، عن حق أو عن غير حق ولكن هذا التساؤل لا يمكن وضع حد له إلا بجواب مسؤول، تتقدم به الحكومة، حول هذه النقطة التي أثرت، باعتبار ان الجهة التي رخصت لتلك الاحزاب لا تملك حق الترخيص، اذ ان هذا الحق هو لمجلس الوزراء.

أسارع الى القول انني مع الترخيص لهذه الاحزاب ومع حرية عملها على أبعد مدى، ولكن كل ما أردته، وبحسن نية، هو أن نجلو هذه النقطة بالذات إراحة لضمير زميلنا الشيخ بيار الجميل، لا أكثر ولا أقل.

بيار الجميل: هذا هو الذي طلبناه ولا نطلب اكثر من ذلك.

رشيد كرامي:

من هذا أنتقل إلى المواضيع الأخرى التي تهم هذا المجلس وتهم البلاد قاطبة، لعلنا، أيضا، نخطيء من الحكومة ببيان حول هذه الأمور التي أقلقنا بالجميع في الفترة الأخيرة، وأعني بها قضية المتفجرات. ذلك لاننا نسمع كل يوم تصريحات رئيس الحكومة التي تطمئن إلى قرب الامساك بالمجرمين ومن هم وراءهم، لعلنا نسمع من الحكومة، أو نلمس كما هي لمست، تلك الخيوط الرفيعة التي نرجو أن تصبح حبالا تلف حول المجرمين، فينتهون إلى حيث يجب، لانه من المفيد حقا ان يسمع هذا المجلس، في صحته، وتحت قبته، من الحكومة بيانا حول هذه الأمور، من جملة البيانات التي تتردد في كل مناسبة، فأصبح من حق هذا المجلس على الحكومة ان يسمع منها ما يجعلنا نطمئن إلى ان هذه المرحلة التي قرأت في الصحف، وسمعت أيضا من أقوال رئيس الحكومة انها مرحلة حساسة، ودقيقة، وخطيرة. وزيادة في التطمين أنه يجب أن لا ننام على حريز، لان هناك مخاطر، وهناك مخططات، لا أدري من أين، ولعلنا عندما نستمع إلى قول الحكومة نتمكن من مشاركتها أو معاومتها أو تأييدها في كل ما يمكنها من المحافظة على استقرار وامن هذا البلد الذي نعتبره بالنسبة لمعالي وزير المالية، أمرا هاما يمكنه من توفير المداخل اللازمة للخزينة، حتى تتمكن من صرفها على المشاريع التي نرجو أن لا يطول الدرس عليها.

هذا من جهة. ومن جهة ثانية، لا بد لي من أن أتحدث عن موضوع الحدود. وعن هذا الخطر المستمر، وعن التدابير التي وعدت الحكومة بها، وأين صارت، لعلها، عندما تفيدنا عن الخطوات المتخذة في هذا السبيل، مما يساعد أيضا على الاطمئنان، لانني، وأنا أشكر دولة رئيس مجلس النواب على عنايته بهذا الموضوع بالذات، ودراسته التي يجريها مع بعض الزملاء، ونرجو، لو أفسح لنا أيضا بأن نشارك ولو من على هذا المنبر. ونحن نؤيد سلفا كل القرارات المتخذة، ونطلب بالحاح، من الحكومة، ان تعمل على أخذها بكل ما أوتيت من قوة، وتعمل على تنفيذها.

انني أسارع إلى القول ان هذا الصراع القائم في هذه المنطقة والتي نشاهد على رقعتها تيارات مختلفة، تعمل كل من جهتها، تارة بالانسجام فيما بينها، وطورا بالتسابق، وطورا اخر بالمزايدة. وهذا كله مما يجب أن نلفت النظر اليه، لانني عندما كنت في زيارة الاتحاد السوفياتي خلال شهر آب المنصرم سمعت مع الزملاء الذين كان لنا شرف مرافقتهم، سمعنا من المراجع هناك أنهم وراء الحل السلمي وأنهم ليسوا متحمسين أو يريدون العنف، لان استعمال العنف قد يؤدي إلى تطورات، لا يستطيع أحد منا ان يحسمها مسبقا، أو ان يتحكم بها.

وانني أريد ان أقول ايضا، وبكل صراحة، اذ سمعت، ولكن على غير الصعيد الرسمي جوابا على حديث من الزميل الاستاذ اده، الذي قال في احدى الجلسات مع بعض الرفاق الروس، ان هناك من يتقول ان الروس والامير كان معا لا يريدون حلا لقضية الشرق الاوسط، لان الروس في هذا مصلحتهم بأن يبقوا عند الحاجة اليهم. وبسبب هذه الحاجة استطاعوا ان يصلوا بأساطيلهم إلى المياه الدافئة. واحدهم، أو جلهم، أجاب على ذلك.

ريمون إده: موافق، والشيخ بيار أيضا موافق.

رشيد كرامي: ليس هذا ما يهمني من حديثي. ولكن الذي يهمني ما سمعت من جواب، وأرجو ان يكون الزميل اده أيضا متذكرا ذلك. اذ قيل عند ذاك اننا لسنا بحاجة إلى أن يبقى الامر متأزما وبغير حل حتى نصل إلى حيث نريد. فنحن نصل عندما نريد، ولا شيء يمنعنا. ولكن، المهم عندهم هي الانظمة. لان النظام عندما يتمكن من الوصول إلى النفوذ الحقيقي، عند ذاك. وهذا اجتهاد من عندي، قد تنحل القضية بصورة عامة، اذ ان حدة الانظمة في هذه المنطقة قد تجعلنا جميعا أهلا وابناء عم.

هذا اجتهاد من عندي، الاول سمعته، والثاني استنتجته. والذي يساعدني على هذا الاستنتاج عدة قرائن، لربما السماح بهجرة بعض اليهود، كما علمت وكما سمعت من كلام دولة رئيس الحكومة عندما قابله الوفد البرلماني السوفياتي، اذ انه لفت نظرهم مستغربا، وربما أكثر، كيف أنهم يسمحون بهجرة اليهود الروس. وبدأنا نقرأ في الصحف، وخاصة هذا الصباح ان هناك فعلا، هجرة متزايدة، بدليل تصريحات قادة اسرائيل عنها وهذه من القرائن التي تجعلني

اتساءل، فيما اذا كان هناك أيضا من تخطيط للسيطرة ضمن اسرائيل بواسطة النظام. عند ذاك يصح لنا أن نفكر بمثل هذا الحل، لاني أنا، أفضل مئة مرة الشيوعية على اسرائيل.

بشير الأعور: هذا رأي.

رشيد كرامي: على كل حال هذا رأيي.

رئيس الحكومة: بتبطل اسرائيل - هيك عم نفهم.

رشيد كرامي: قد أكون أخطأت، اذ أريد ان أقول انني أفضل هذه الخطة على خطة اميركا، هذه الدولة التي في الواقع لم نعد نفهم من منطقها شيئا. هي تؤيد قرار مجلس الامن ٢٤٢. هي تتقدم ببادرة روجرز هي ترسل مبعوثيها إلى الشرق الاوسط، هي تريد السلام في هذه المنطقة. ومن جهة ثانية هي التي لا تستطيع أن تضغط على اسرائيل.

إلى هنا، الموقف سليم، ولكن عندما تزودها بالفانتوم وبمختلف أنواع الاسلحة، ولست أدري بأي ثمن، إلى جانب مئات الملايين من الدولارات التي تدفعها، لا أظن بأن في مثل هذا الموقف أية بادرة خير أو امل لنا نحن، كلبانيين، أو كعرب. ذلك لأن البعض منا قلق من انعقاد مؤتمر شيوعي في بيروت، يجب أن يكون قلقنا أكبر بكثير من سياسة لهذه تمد عدونا اسرائيل الذي نتفق جميعا بأنه خطر دائم وجاد، واطماعه ليس من مجال إلى الشك فيها. فكيف يمكن أن نقلق من هذه الجهة وان لا نقلق من تلك.

لهذا أقول إنه بات علينا، كدول عربية، أن نعمل على تحليل المواقف بكل تجرد وبكل واقعية، وبعيدا عن كل عاطفة وعن كل مزايدة ومصالحة، الا مصلحتنا نحن.

بشير الأعور: مصلحة البلاد وليس مصلحة الاشخاص.

رشيد كرامي: مصلحة الدول العربية عامة.

بيار الجميل: السوفيات مش معترفة باسرائيل مثل ما أميركا معترفة فيها. والقضية... .

رشيد كرامي: فضل انت اميركا، بفضل انا السوفيات.

بيار الجميل: اثنتيهم بالهواء سوا، اثنتيهم معترفين باسرائيل، والقضية مش قضية كيلومترات، القضية قضية وجود اسرائيل أو عدم وجودها.

الرئيس: حضرة الزملاء، اذا استمررنا على هذا المنوال لن ننتهي من درس الموازنة قبل سنة ١٩٧٣. أرجو عدم مقاطعة الزميل الخطيب وأرجو من الرئيس كرامي عدم التوقف عن الكلام.

رشيد كرامي: أعذك بالاختصار يا دولة الرئيس. ولذلك أرجو اذا سمحت الحكومة بأن يصار طبعا بعد الاذن من رئيس المجلس، إلى جلسة تخصص لبحث مثل هذه الامور، ولعل من تبيان الاراء ما يساعد

الحكومة على اتخاذ بعض الامور التي قد تفيد أيضا على الصعيد العربي، لانني أرى بأن التحرك في هذه الفترة أمر ضروري، لانني، على خلاف كل من يعتقد بأن الوقت يعمل لمصلحتنا، ان الوقت يعمل ضد مصلحتنا.

لهذا وجب علينا وأمام الرأي العام الدولي، ان نتحرك بشكل ذكي ومدرّوس حتى لا تبقى أمورنا هكذا متروكة إلى الوقت ولربما الصدا يفعل فعله فيها، وهذه، عند ذلك، ستكون من جملة المخاطر التي قد يفوتنا الزمن أمامها.

ولهذا أقول ان الحكومة تملك من المعطيات اكثر مما عندي، فجل ما أرجوه منها أن تتكّبت على معالجة هذه الناحية. اذ ان لبنان اليوم أصبح أيضا ضمن دائرة الخطر المباشر، كما كان دائما، وربما أكثر. وعندما كنت أطالب بالذهاب إلى مجلس الامن وبدعوته للانعتاد وبعدم الاكتفاء بتسجيل الشكوى فقط، ذلك لانني اعتبر بأن مجلس الامن هو منبر دولي يجب أن نتخذ منه وسيلة لاطهار الحقيقة على العالم، ولو تكرر الامر شهريا حتى نستطيع أن نبذل دعاية اسرائيل الخبيثة والتي تريد دائما أن تظهر العرب وكأنهم هم المعتدون.

لهذا، لا أريد أن أطيل أكثر، وأكتفي بهذا، راجيا من الحكومة، ان تتحرك سريعا. ولماذا لا يصار إلى دعوة لبنانية، على صعيد عال، لاجتماع عربي، تدرس فيه هذه الامور، لان ما قيل عن طريق الرسائل، يجب أن يدرس عن طريق الاجتماع.

- تصنيف -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بشير الأعور.

بشير الأعور: دولة الرئيس، كنت من الذين استنكفوا عن مناقشة الموازنة مناقشة عامة، ليس لانه لم يكن لدي ما أقوله. بل، لانني كنت مقتنعا ان هذه الموازنة لا يجوز ان تنشر بمرسوم وعلى المجلس أن يقوم بواجباته. ومراقبة الحكومة انما تكون عن طريق الموازنة أكثر مما تكون عن غير أي طريق اخر واختصارا للوقت.

اما وقد فتحت الرئاسة الباب وبعد أن سمعت الرئيس كرامي، وخصوصا الشق الثاني مما قاله وهو، لا يتعلق بالموازنة بل، يتعلق بسياسة الحكومة العامة واستغرب كيف ان الرئاسة لم تلفت نظر الرئيس كرامي إلى هذه النقطة، عندما بدأ ببحث قضية موقف روسيا، وموقف أميركا من القضية؟

الرئيس: حضرة الزميل، عندما يناقش النائب الموازنة يمكنه أن يناقش أي سياسة كان.

بشير الأعور: فلتسمح لي الرئاسة أن آخذ حريتي بالقول الذي أريده. سيما، انني لست من الذين يتكلمون كثيرا.

الرئيس:

حضرة الزميل.

قلت حضرتك انك استغربت كيف أن الرئاسة لم تلفت نظر الرئيس كرامي. ان الرئاسة تركت المجال، لان النص يفسح المجال عندما النائب يناقش الموازنة بأن يتطرق إلى أي موضوع كان. ليس هنالك من نص يحصر البحث، عندما يناقش النائب الموازنة بصورة عامة. والان المنطق شيء، والنص شيء آخر.

بشير الأعور:

يجوز، بأن أكون أنا على خطأ. أول نقطة أريد أن أتكلّم عنها هي، هذه الارقام المرتفعة لموازنة التربية الوطنية، وأوجه كلامي إلى الحكومة وبصورة خاصة إلى معالي وزير التربية.

يسر كل لبناني، أن ترتفع موازنة وزارة التربية الوطنية، لاننا لا نزال بحاجة إلى مزيد من المدارس، ويجب أن ترتكز سياسة الحكومة التربوية على تأمين التعليم المجاني في جميع مراحلها، إلى تعميم المدارس في جميع المناطق اللبنانية، وكثير من هذه المناطق لا تزال محرومة من المدارس، انما ما أريد أن أقوله هو، عندما يدفع الشعب اللبناني، عندما يدفع المكلف هذه الملايين، يجب أن يتأكد أن العلم سيعلم، وأن التلميذ سيتعلم. نحن لسنا من البلدان الغنية التي تستطيع أن تدفع مئات الملايين من الليرات، ستذهب دون فائدة كم يوم يتعلم ابناؤنا في المدارس. يوم يضرب المعلمون، يرجع المعلمون عن اضرائهم، فيضرب التلامذة. هذه قضية، لايجوز أن تستمر إلى ما لا نهاية، ومسؤوليتها تقع على عاتق الحكومة وعلى الحكومة أن تجد الحل النهائي لهذه القضايا وأن تحول دون التماذي في هذه الاضرابات التي تسيء إلى مستقبل ومصلحة النشء اللبناني.

انتقل إلى قضية العرب واسرائيل، لقد أحسن حضرة الرئيس كرامي، عندما سرد لنا شيئاً مما جرى بين العميد اده وبين الوفد السوفياتي الذي كان في ضيافة لبنان أو المسؤولين الروس، عندما كان العميد اده بمعية الرئيس كرامي في زيارة الاتحاد السوفياتي.

نحن أيها السادة، قضيتنا الاولى هي، قضية فلسطين، ولا يجب أن يبقى هناك من شك، في أن كلمة اللبنانيين مجمعة مئة بالمئة على أن القضية الفلسطينية تعني لبنان أكثر مما تعني أي بلد عربي آخر، وان لبنان ملزم بالعمل لهذه القضية أكثر من أي دولة أو شعب عربي آخر انما، أنا أوافق دولة الرئيس كرامي على أن الولايات المتحدة غير جادة في إيجاد حل سلمي للقضية ودليل على ذلك، انها تزود اسرائيل بالاسلحة الهجومية، وتصر على أن تبقى القوى الاسرائيلية متفوقة على القوى العسكرية العربية. فبربكم، كيف تطلب من جهة من اسرائيل أن تنسحب من الاراضي المحتلة، ثم تعود فتزودها بالاسلحة الهجومية، وليس بالاسلحة الدفاعية فحسب كيف يمكن أن نصدق أن أميركا جادة بمساعيها هذا. ولكن من جهة ثانية كيف يمكنني أنا، أن أصدق ان

الاتحاد السوفياتي جاد في دعم العرب لاستعادة أراضيهم المحتلة وهو، لا يزودهم الا بالاسلحة الدفاعية؟ كان من المعقول أن تنعكس الالية، فتزود الولاية المتحدة اسرائيل بالاسلحة الدفاعية وتزود روسيا العرب بالاسلحة الهجومية، لان اسرائيل في موقف الدفاع اما العرب فلا يستطيعون ولا يتمكنون استعادة أراضيهم المغتصبة الا بالقوى الهجومية المتفوقة على قوى اسرائيل.

عندما جاءنا الوفد البرلماني السوفياتي واستمعنا اليه في هذه القاعة القريبة، ماذا قالوا لنا عند بحث قضية اسرائيل والعرب؟ واعتقد ان زملائي في اللجنة الخارجية وبصورة خاصة رئيس اللجنة يتذكر انهم قالوا لنا: اذا شئتم استرجاع الاراضي المحتلة فعليكم أن تعتمدوا على قوتكم الذاتية.

هذا ما قاله لنا الروس، وهذه هي الحقيقة، وهذا هو الواقع.

اما ان نبحث عن الحل في توحيد الانظمة، فاسمح لي يا دولة الرئيس كرامي أن أجيبك بكل صراحة: اننا لن نتنازل في لبنان عن النظام الذي نعيش فيه بالطرق الدستورية، اذا شئتم أن تغيروا هذا النظام فغيروه بالقوة وعن طريق الثورة، وعندها يعرف من يرضى بتغيير النظام في لبنان ومن لا يرضى بتغيير النظام في لبنان.

الرئيس: يتلى مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ١١٣٥٣ الرامي إلى اجازة ابرام اتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي.

فتلي مشروع القانون المعجل التالي. الخ.

الباب الرابع - وزارة العدل

الجزء الاول

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، اقترح تعديل البند ٧ - مساهمات ومساعدات لتصبح: مساهمات ومساعدات ونفقات مختلفة.

مساعدة للمحاكم الروحية المسيحية ١,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل.

فيصبح مجموع البند ١,٥٦٥,٥٠٠ ل.ل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، في البند ٧ - نفقات ومساعدات مختلفة، في موازنة وزارة العدلية ٢٢٥ ألف ليرة مخصصة للمحاكم الروحية المسيحية، هذه المحاكم تتكبد نفقات كبيرة هو دون النفقات المخصصة

لها وهي لجميع الطوائف المسيحية. فأرجو معالي وزير المالية ان يزيد هذا المبلغ وهذا هو موضوع اقتراح الاستاذ منير أبو فاضل لان هذا المبلغ ضئيل.

عبد الله اليافي: ضع لنا بديلاً له لبقية الطوائف.

رينه معوض: نحن لا نبخل على أي طائفة في أي موضوع وليس لدينا أي مفاضلة وبما ان هذا المبلغ هو ضئيل واعتقد انه لا يمثل أي ضرر على أحد.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، ليست المسألة مسألة مزايدة لأي قضية طائفية، انما المسألة حاجة ملحة لهذه المحاكم كي تتمكن من اتمام عملها. لذلك نرجو من دولة الرئيس اليافي ان يوافق هو بنفسه قبلي وقبل أي شخص منا على هذه الزيادة كما نرجو من دولة رئيس مجلس الوزراء ومن معالي وزير المالية ان يوافق على هذا الاقتراح بزيادة هذا المبلغ على موازنة المحاكم الدينية المسيحية كي تتمكن من القيام بعملها على الوجه الاكمل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد المجيد الزين.

عبد المجيد الزين: دولة الرئيس، موافقتي على زيادة هذا المبلغ شرط ان يوافق على مبلغ مماثل للطوائف المحمدية. لانه كما هنالك واجبات وموجبات كذلك هنا واجبات وموجبات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، أرجو مخلصاً ان لا يأخذ هذا الاقتراح هذا الطابع - نحن نتعاون بكل موضوع يعود بالخير للجميع ولا نرصد أي مبلغ كي يعطى مقابلته أي مبلغ، هنا حاجة ملحة، هذا المبلغ وضع لأول مرة في أيام حكومة الرئيس عبد الله اليافي وأنا أشهد بذلك وقد وضع في ١٩٦٩ المالية فقلت لدولة الرئيس: لا أعتقد ان هذا المبلغ كاف وهو ضئيل. المبدأ حكيم ولكن المبلغ ضئيل. فقال لي مع الوقت يمكن أن يزداد ولكن الموازنة لا تسمح بأكثر. وهو اعترف وكان رئيساً للحكومة ووزيراً للمالية أي ٢٢٥ ألف ليرة وكنت أنا رئيساً للجنة بضالة المبلغ، أي ب - ٢٢٥ ألف ليرة لجميع المحاكم الروحية المسيحية.

كل ما نطلب، هناك حاجتنا لكي تتمكن هذه المحاكم من القيام بمتطلباتها. لا نطلب الا ما هو متوجب لهذه الطوائف لتتمكن من حسن سير العمل.

فأرجو من المجلس وأرجو من الاستاذ عبد المجيد بالذات ان يتبنى هو طلب الاستاذ منير أبو فاضل.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: دولة الرئيس، استغرب ورود هذا الاقتراح من الاستاذ منير أبو فاضل في جلسة التصديق على

أبواب الموازنة في المجلس، وكنت أفضل أن يقدم اقتراحه هذا خلال درس الموازنة في اللجان عندما تدرس بندا بندا وتناقش. وهذا الامر لم يرد اطلاقاً علماً بأنني حضرت كل جلسات اللجنة المالية وكانت وزارة المالية ممثلة في كل الجلسات. إنني آسف أن أقول: لا يمكن لي كوزير للمالية أن أوافق على هذا المبلغ الآن قبل أن أدرسه بالتفصيل مع أعضاء اللجنة المالية اذا شئتُم أو مع أعضاء الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ منير أبو فاضل صاحب الاقتراح.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، لقد تقدمت بعدة اقتراحات الى اللجنة المالية بحضور معالي وزير المال وكل ما تقدمنا به أصبح تبنياً لان وزير المال لم يتمكن في ذلك الوقت من الزيادة. ان التمني شيء والزيادة من قبل المجلس وبموافقة الحكومة شيء آخر.

اصر على اقتراحي وأطلب من الحكومة ان تقول كلمتها في هذا الموضوع، وإني أطلب من دولة الرئيس سلام الذي يحافظ على الجميع وعلى جميع المراكز وعلى جميع الدوائر وعلى جميع الطوائف، ان يقول كلمته لاننا نحن نطالب طلب حق لا منحة، قطعياً، لقد اتصل بي الكثير من الاخوان وطلبوا تقديم هذا الاقتراح فاذا بمعالي وزير المالية يقول: كان يجب أن يدرس في اللجنة.

نحن هنا مجلس، نشرع ونقر، فاذا رفض المجلس بأكثرية هذا الاقتراح فإني أشكر المجلس، واذا الحكومة رفضت فإني أيضاً أشكرها ولها من يحاسب.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: إنني آسف لهذه اللهجة التي استعملها الزميل الكريم ولي حق أن أتصور ما يكون تأثيرها.

إنما الحكومة واحدة وقد أجاب وزير المالية كنت أتمنى لو ان الزميل الكريم كان جاداً في هذا الموضوع أن يتقدم به امام اللجنة فيدرس من جميع نواحيه وربما كان يقرر على أكثر من المبلغ الذي قاله وإنما اللهجة التي سمعتها والاسلوب الذي اخذ به وما جرى في هذه الجلسة العملية يجعلني أقول ان هنالك أشياء لا نوافق عليها. نحن مستعدون لهذا في جلسة خاصة نبحث هذا الموضوع بتفاصيله. وما قاله وزير المالية هو الصحيح، فنحن لا يمكننا في جلسة مثل هذه أن نبحث الارقام ولا يمكننا ان نوازن الواردات مع المصاريف. فليسمح لي حضرة الزميل أن يسحب اقتراحه.

الرئيس: حضرة الزملاء، وفقاً للمادة ٨٤ من الدستور عندما تقف الحكومة هذا الموقف، هذا يعني أنه يجب أن يسحب الاقتراح.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، دولة رئيس الوزراء، رد علي بطريقة لم أسمعها قبلاً منه.

قلت وأكرر القول بإننا نطلب منك الموافقة لأنك تحافظ على الجميع، لم أسيء في كلامي لك ولا لغيرك وإنما طلبت طلب حق وقلت لك مكرراً بأنك تحافظ على حقوق الجميع. لم يكن هنالك سوء نية في تقديم هذا المشروع، ولم يكن هنالك سوء نية في بحث هذا اثناء درس الموازنة أو في اللجنة انما سوء النية في من يفسر غير ما قلت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادمون رزق.

ادمون رزق: دولة الرئيس، أود أن ألفت نظر الحكومة الكريمة الى انها أرسلت الى مجلس النواب مشروعاً معجلاً بالغاء تعويضات الاغتراب المقررة للقضاة. أرجو من الحكومة الكريمة بعد ان أحيل هذا المشروع الى اللجان أن تنتظر رأي اللجان ورأي المجلس ولا تصدره بمرسوم لأن المبلغ هو ضئيل وهو اذا ما ألغي بصورة هكذا عفوية وقبل أن يشيع درساً، أخشى أن يتسبب ببعض الحرج وبعض سوء التفسير. أرجو من الحكومة الكريمة أن تتكرم بعدم اصداره بمرسوم ريثما يتاح لنا ولها اعادة النظر فيه امعانا.

نهاد بويز: وأنا بدوري أرجو الرئاسة الكريمة أن لا تصدر الحكومة هذا المشروع بمرسوم.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: قطعاً لكل بحث، قلت قبل اليوم في هذا المجلس الكريم وأنا أيضاً نائب واحرص على شعور النواب: إن الحكومة لن تلجأ الى اصدار أي قانون بمرسوم الا عند الضرورة القصوى وأنا أفهم ما يشيره الزملاء النواب الكرام تكراراً بما يتعلق بالمادة ٥٨.

الرئيس: الباب الرابع - وزارة العدل الجزء الاول الفصل الاول - الادارة المركزية

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ١٠٧٦٩٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ.

الرئيس: قبل البند ١١.

والكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: كلمة فيما خص الاقتراح الذي تقدم به الاستاذ منير أبو فاضل.

إنني مستعد كوزير للمالية ان يبحث هذا الاقتراح في اللجنة واعتقد ان مجال بحثه في اللجنة أوفق ويخلق الجو المناسب عن بحثه هنا.

الرئيس: الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين.

الجزء الاول

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس - يقول معالي الوزير إننا لم نبحت الموضوع وتقدمنا بمشروع لم نبثه في اللجنة الخارجية.

تقدمت بمشروع الى اللجنة الخارجية وأرجو ان يطرح أمام المجلس.

الرئيس: حضرة الزملاء، يرجى المحافظة على النظام، كلنا نشعر بضرورة الاسراع ولكن ليس هذا الشكل يكون الاسراع وليس بهذه الحدة، وليس بهذه الفوضى، وليس بهذا الانفعال هذا لا يشرفنا اطلاقاً.

هنالك اقتراح تقدم به حضرة الزميل الكريم المحترم العزيز الاستاذ منير أبو فاضل الى اللجنة الخارجية. منهم من يقول: إن هذا الاقتراح سقط في اللجنة ومن يقول ان الاقتراح لم يسقط يتلى الاقتراح.

فتلي الاقتراح التالي:

اقتراح أن يضاف الى موازنة وزارة الخارجية والمغتربين - كما فعلنا في موازنة سنة ١٩٧٠ البند السابع «مساهمات ومساعدات».

١ - جامعة اللبنانيين في العالم - بيروت لبنان ٢٥٠,٠٠٠ ل.ل.

٢ - رابطة الخامس من حزيران ١٥,٠٠٠ ل.ل.

٣ - جمعية السيدات العربيات للاعلام ١٥,٠٠٠ ل.ل.

٤ - مركز الابحاث الفلسطينية ٢٥,٠٠٠ ل.ل.

بيروت في ١٢/١/١٩٧١

نائب جبل لبنان

منير ابو فاضل

الرئيس: الكلمة بالاقتراح لحضرة النائب المحترم الدكتور امين الحافظ رئيس لجنة الخارجية والمغتربين.

أمين الحافظ: دولة الرئيس، إني أؤيد ما ورد في هذه البنود نظراً للنشاطات التي تقوم بها هذه الجمعيات والتي لا يمكنها أن تتوقف عندها في فترة معينة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ احمد اسبر في النظام.

احمد اسبر:

دولة الرئيس، المشروع الذي تقدم به الاستاذ منير أبو فاضل الى اللجنة الخارجية وان كانت الاعتمادات المخصصة في وزارة الخارجية وضمن موازنتها انما هو مشروع مالي علينا ان نحيله الى لجنة الموازنة والمالية للنظر فيه.

الرئيس:

حضرة الزميل المحترم (في النظام) هذا المشروع سواء أكان فعلاً حاز على أكثرية ام أنه سقط في اللجنة المختصة يمكن تقديمه الى المجلس شرط التقيد بمضمون المادة ٨٤ من الدستور. والكلمة لحضرة النائب المحترم الرئيس رشيد كرامي.

رشيد كرامي:

دولة الرئيس، بمناسبة هذا الاقتراح أريد ان ألفت نظر الحكومة الى بيت الطلبة اللبنانيين في الخارج نظراً لأهميته.

الرئيس:

الكلمة لصاحب الاقتراح حضرة النائب المحترم الاستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، ان هذا الاقتراح نوقش في لجنة المالية أثناء مناقشة الموازنة بحضور معالي وزير المال والدفاع الوطني. وفي ذلك الوقت تقدمت بهذا المشروع شخصياً كما هو مبين وتمنت اللجنة المالية بالاجماع على معالي وزير المالية بقبول هذا الاقتراح. فقال بأنه سينقله الى الحكومة.

اليوم أقول: ان الاقتراح له فوائد عديدة أولاً، ان جامعة اللبنانيين في العالم تحضر الآن الى لقيا لبنانيين في الوطن ويلزمهم ما لا يقل عن ٦٠٠ ألف ليرة لتحقيق هذا المشروع. لقد اعطتها الوزارة في السابق مبالغ واليوم هي بحاجة الى هذا المبلغ لتسدد نفقات هذه اللقاءات التي تفيد لبنان وأظن أن الجميع يعرفون ان اللبنانيين الذين أتوا في السنة الماضية الى هذا الوطن أفاد منهم لبنان مالياً واقتصادياً وسمعوا عن قضايانا وذهبوا رسلاً ليشوا الروح في العالم من أجل قضية لبنان والقضايا العربية.

ثانياً، ان الاقتراح لرابطة الخامس من حزيران ب - ١٥ ألف هو اقتراح ضروري لهذه الرابطة لأن هذه الرابطة بحاجة الآن الى المال، بحاجة لتأوي ٤٥ طالباً أتوا من غزة الى لبنان لكي يتعلموا، السيدات تذهبن الى الشوارع لتجمع الدراهم من أجل هؤلاء. ان سيدات لبنان ويعرف عنهن الكثير دولة الرئيس وأيضاً مركز الابحاث لأنهم يمدون الحكومة والشعب اللبناني والمغتربين بأوراق ثبوتية عن مطامع لن ترضى عنها لا الدولة ولا نحن.

- لذلك أرجو من دولة الرئيس أن ينظر بعين الرضى الى هذا المشروع وهو العليم عن السيدات أكثر منا.

الرئيس:

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: اني أنظر بعين الرضى كل الرضى لهذا المشروع وأؤيد ما قاله من الحاجة الماسة في شتى المجالات التي اقترحها الزميل الكريم ولكنني أرجوه أن يفهمني بصراحة ووضوح.

هذه الميزانية درست في اللجان وكانت دراستها في اللجان دراسة دقيقة في ضوء الارقام وتوازن الميزانية في الدخل والمصروف، وأرجو ان نتحاشى هنا اليوم اقتراحا تلو الاقتراح بأن نزيد الواردات دون تبصر بما تحملنا من اعباء وبما يتوجب علينا بالمقابل.

الحكومة لا يمكنها أن تقر هذا الآن ولكنها مقتنعة راضية كل الرضى دائما على النظر في هكذا اقتراحات لاقرارها حسب المصلحة وعلى الارقام الحسابية الصالحة. والمغتربين.

الرئيس: الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

الجزء الاول

الفصل الاول - الادارة المركزية

البند ١ - المخصصات والرواتب والاجور ٧٥٤٧٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

الرئيس: قبل البند ١. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.

رينه معوض: دولة الرئيس، البند ٢٢ في وزارة الاشغال العامة الجزء الثاني أدخل عليه تعديل في اللجنة وهذا التعديل يهم جميع النواب، وهو الفقرة الثانية من البند ٢٢ أصبح طرق رئيسية ومحلية وثنوية وداخلية - ثلاثة ملايين ليرة - وصار حق للنواب توزيعهم ولكن شرط أن تنتبهوا الى أن هذه المدة بعد نشر الموازنة مدتها شهر واحد وأعني أنه بعد شهر من نشر الموازنة يسقط حق النائب في التوزيع وعلى أن يقوم هذا التوزيع مباشرة الى الادارة.

الرئيس: الكلمة الآن لحضرة النائب الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده: دولة الرئيس، بهذه المناسبة أريد أن ألفت نظر معالي وزير المالية بخصوص الطرقات الداخلية، كانت لها في موازنة سنة ٩٧٠ نص خاص بهذا المعنى.

رينه معوض: ان هذا النص موجود.

الرئيس: البند ٢٢ كما تلي عليكم، من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ...

الرئيس: قبل البند ٧.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ريمون اده.

ريمون اده : دولة الرئيس، أريد أن الفت نظر معالي وزير المالية الى أن يدرس موضوعاً مزمناً وهو موضوع رسوم البلديات، فالبلديات في القرى لا تتمكن من جباية رسوم البلدية كما يجب لأن هنالك اعتبارات انتخابية فأرى أن يدرس معالي الوزير أوضاع جميع البلديات عدا عن مدينة بيروت لأنني غير مطلع عليها فيرى أن هذه الرسوم لا تجبى كما يجب لأن المجلس البلدي يتخوف أن يزعل فلان وفلان لاعتبارات انتخابية.

فأرى أن تتم هذه الجباية عن طريق الدولة وبالتالي عن طريق وزير المالية وبعد ذلك تعطى لكل بلدية حصتها وإلا لن نتمكن من جباية الرسوم كما يجب.

فاذا لم يكن هنالك قانون فأني أطلب من معالي وزير المالية أن يجد ذلك القانون لتمكن الدولة من ذلك.

الرئيس : الكلمة الآن لمعالي وزير المالية.

وزير المالية : اقتراح العميد اقتراح وجيه والحكومة مستعدة لبحثه في اللجنة المالية لأنه في التشريع الحاضر، اليوم هناك قسم من الرسوم البلدية تجبىها الدولة نيابة عن البلدية انما القسم الثاني فلا، ويلزمه تشريع خاص وتعديل في القانون.

الرئيس : الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب : دولة الرئيس، أرجو بعد أن تجاوب المجلس مع الحكومة في عدم رصد أي اعتماد زيادة، نحن نطلب خصوصاً اذا كان ما زال بيد الحكومة حق التشريع الجمركي أن تمتنع عن زيادة أي رسوم جديدة، ريثما يلتئم المجلس الجديد.

الرئيس : الفصل الثاني - رسوم الجمارك

البند ١ - رسوم الجمارك ٢٣٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده.

أكثرية. الخ . . .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شفيق الوزان.

شفيق الوزان : دولة الرئيس، أريد أن أسأل معالي وزير المال، ورد في هذه المادة ما يلي: تجاز وفقاً لاحكام هذا القانون ولاحكام القوانين النافذة أو التي ستنتشر فيما بعد جباية مختلف الضرائب والرسوم ٠٠٠ الخ.

هل أن الموازنة أخذت بعين الاعتبار قوانين ستصدر أم أنها أخذت بعين الاعتبار قوانين نافذه حالياً؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: هذا النص موجود تقليدياً في كل الموازنات. المطلوب منه قد يجوز في بعض الموازنات أن يرد في باب الواردات رسوم أو قانون رسوم صادق عليها المجلس ولم ينشر بعد، ومشت الموازنة قبله. تحسباً لاشياء ورد هذا النص فقط.

شفيق الوزان: اذا حضرة الرئيس، هذه الفقرة التي تقول: تنشر فيما بعد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انطوان سعادة.

أنطوان سعادة: دولة الرئيس، اسمح لي أن أشرح لهم أن الضرائب لا يمكن أن تفرض إلا بموجب قوانين ولا يمكن أن تفرض بموجب مراسيم تبعاً لقوانين معجلة لأن الدستور يمنع على الحكومة أن تضع قوانين معجلة تطلب ضرائب ولا يمكنها ذلك بمرسوم. لهذا السبب اني أوافق على هذه المادة بدون أي تحفظ.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ آدمون رزق.

آدمون رزق: دولة الرئيس، كنا أشرنا لدى تولينا المناقشة العامة للموازنة إلى أن مجلس الجنوب يحتاج الى اعتماد يرصد له بموجب هذه الموازنة تمكيناً له لاكمال مهمته في انعاش منطقة الجنوب ولكي يقوم ببناء المنازل المتهدمة وترميم المتصدع منها وعلى الاخص لاكمال مهمته الاعمارية في الجنوب وعلى هذا الاساس فقد وقعنا مشروعاً بتخصيص اعتماد لمجلس الجنوب وهذا المشروع نود أن نلفت نظر الحكومة الكريمة إلى درسه لكي نستطيع أن نقره ان لم يكن في هذه الجلسة ففي جلسة لاحقة.

الرئيس: تتلى المادة الخامسة.

فتليت المادة التالية. الخ . . .

الرئيس: قبلت المادة الرابعة والعشرون، تتلى المادة الخامسة والعشرون.

فتليت المادة التالية:

المادة الخامسة والعشرون - يعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: المادة الخامسة والعشرون كما تليت عليكم.

من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الخامسة والعشرون

الجداول الملحقه . . . الخ . . .

الرئيس: صدق القانون بالاجماع .

حضرات الزملاء، قبل تصديق محضر الجلسة، هنالك عدة مشاريع هامة، يرجى أن تتمكن من عقد جلسة نهار الاثنين القادم حتى ندرس هذه المشاريع، وهنالك مواضيع حساسة جدا منها ما يتعلق بالوضع في الجنوب وهنالك أيضا مشاريع غير معجلة ومعجلة تقدمت بها الحكومة ولها شأنها.

يتلى ملخص محضر الجلسة.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٧٢ في الساعة السادسة والرابع من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في الرابع والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٧٢ برئاسة دولة الرئيس كامل الاسعد.

تغيب السادة: سورين خان أميريان، عثمان الدنا، عدنان الحكيم، ميشال ساسين، ابراهيم شعيتو، جان عزيز، سميح عسيان، ممدوح العبدالله، أميل مكرزل، بهيج تقي الدين، خليل الخوري، عزيز عون، فضل الله تلحوق، كمال جنبلاط، نديم نعيم، أحمد الفاضل، أنطوان فرنجة، باخوس حكيم، فؤاد غصن، قبالان عيسى الخوري، محمد خضر فتفت، حبيب المطران، حسن الميسر، سليم الداود، كميل دحروج، نايف المصري.

واعتذر السادة: عادل عسيان، محمد صفى الدين، كميل شمعون، لويس أبو شرف، الامير مجيد ارسلان، سايد عقل، فؤاد البرط، أنطوان الهراوي، صبري حماده، موسيس دركالوستيان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ صائب سلام، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: هنري طربية، جعفر شرف الدين، صائب جارودي، الياس سابا، نجيب أبو حيدر، كمال خوري، حسن مشرفية.

صدق محضر الجلسة السابقة وتلي مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٢٦٥٧ بجباية الواردات وصرف النفقات عن شهر شباط سنة ١٩٧٢ على أساس القاعدة الاثني عشرية فصدقه المجلس بالاجماع ثم أثرت مسألة استئناف مناقشة الموازنة بصورة عامة. فطرحت الرئاسة المبدأ على التصويت فنال أكثرية الاصوات، وتابع المجلس المناقشة في مشروع الموازنة فتكلم الرئيس رشيد كرامي، والاستاذ بشير الاعور. ثم صوت المجلس على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١١٣٥٣ بإجازة ابرام اتفاقية انشاء الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، كما صدق على قطع حساب موازنة ١٩٧٠. وانتقل المجلس الى التصويت على أبواب الموازنة فصدق الابواب: الاول الثاني، الثالث، الرابع، وهنا اقترح الاستاذ منير أبو فاضل زيادة على البند ٧ من الباب الرابع فرفضته الحكومة، كما اقترح زيادة البند السابع من الباب الخامس أيضا فرفضته الحكومة، وصدقت الابواب الاخرى: الخامس والسادس، والسابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر والثاني عشر والثالث

عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرون.

كما صدق باب الواردات وقانون الموازنة والموازنات الملحقه:

وصدق أخيرا مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢١٥٣ بتخصيص ١٩ مليون ليرة لتقوية الاذاعة اللبنانية وتلي هذا الملخص وصدق.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص الجلسة.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

وأرفع الجلسة الى يوم الاثنين القادم.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الاثنين في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٧٢ الساعة الخامسة والنصف مساء موعدا لانعقاد جلسة المقبلة.

رئيس المجلس

كامل الاسعد

أمين السر

هاشم الحسيني

سايد عقل

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني